

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة بعنوان:

أثر تغيرات سعر الصرف الاسمي لليوان مقابل الدولار
على حركة التجارة الخارجية للصين
- دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2020) -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

تحت إشراف الأستاذ:
د/ عليوة علي

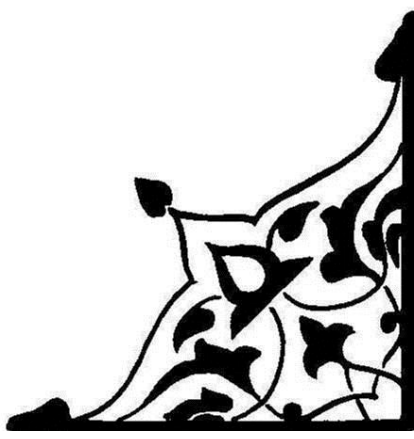
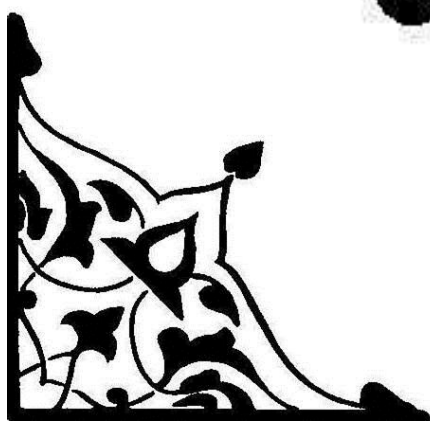
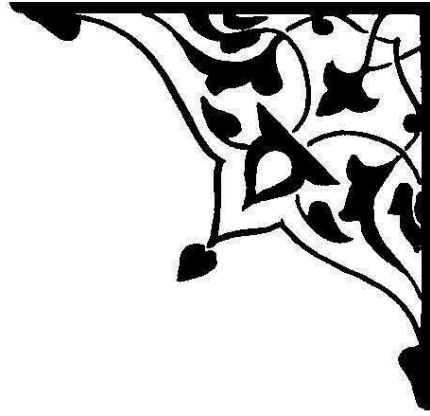
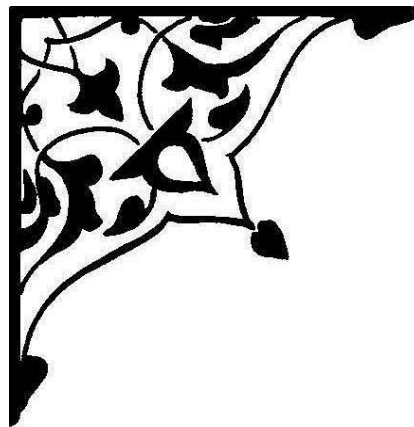
إعداد الطالبتين:
- طاووا رقية
- كريوي صابرة

أعضاء لجنة التقييم:

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذ: بلال بوبلوطة
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	الدكتور/ عليوة علي
مناقشا	جامعة جيجل	الأستاذة: بوحيزر رقية

السنة الجامعية: 2021 - 2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كلمة شكر

قال الله تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم"

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من لا يشكر الناس لا يشكر الله

بعد الثناء والحمد لله الذي وفقني إعداد هذا العمل لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر وعظيم الإمتنان للذين كانوا وراء هذا العمل وساهموا كل من موقعه في تقديم ما يستطيع من عرفان وأخص بالذكر الأستاذ المشرف "د. عليوة علي" على ما قدمه من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إطراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة، كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة وإلى كل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل عبر مختلف مراحل الدراسة والله ولي التوفيق



إهداء

إلى كل أمة لا إله إلا الله محمد رسول الله

إلى ينبوع العطاء التي لا تكل ولا تمل إلى التي رافقتني بدعائها الصادق.....امي
الغالية

إلى من تعب من اجلي وحارب الظروف إلى سندي وكنفي الغالي.....أبي حفظه الله
إلى شقائق القلب فخرا واعتزازا وعرفانا الإخوة وليد؛ هرون، حمزة، إياد إلى الأخوات
الكرام أسماء، فاتيا

إلى روح جدتي الطاهرة رحمها الله وجعل جنة الفردوس مأواها..... حليلة

إلى نور حياتي وبهجة قلبي..... عبد الحكيم.

إلى من قضيت معهم أجمل اللحظات في مشواري الدراسي إلى صديقات العمر.....
إمان، سارة، ريان، أميرة، نادية.

إلى زميلتي ومن شاركتني في هذا العمل، رفيقة دربي..... صابرة.

إلى كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد إليكم جميعا أهدي تمرة اجتهادي
العلمي المتواضع لعله يحظى الرضا من الرب ثم منكم.

بشينة



إهداء

الحمد لله فائق الانوار وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار،
صلى الله عليه وسلم.

أهدي هذا العمل إلى سر النجاح والفلاح التي حملتني وهنا على وهن العزيرة الغالية أمي
رحمها الله واسكنها فسيح جناته.

إلى الذي كان سببا في حياتي وفيما وصلت إليه أبي الغالي رحمه الله واسكنه الفردوس
الاعلى.

إلى قوتي وسندي وشجاعتي ومنبع إلهامي إلى قرّة عيني زوجي حبيبي. حفظه الله وكان
معاه.

إلى عائلة زوجي الكريمة وأجد لزاما على إلحاق الفضل بأهله وعرفانا بجميل أحمله في
عنقي إلى الابد إلى اب وام زوجي الغاليين الذي رافقاني فيما تبقى من مشواري الدراسي
حفظهم الله وأطالا في عمرهما.

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم إخوتي وأزواجهم وأولادهم وأخواني وزوجاتهم
وبالأخص أختي الصغيرة وسر إلهامي في هذه الحياة آية

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخواني زملائي وأصدقائي إلى صديقة دربي بثينة التي
شاركتني هذا العمل

إلى كل طلبة ماستر 2 دفعة 2022/2021 إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء أهدي
هذا العمل



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
-	بسملة
-	شكر وعرهان
-	إهداء
-	فهرس المحتويات
-	قائمة الجداول
-	قائمة الأشكال
أ- و	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف	
8	تمهيد
9	المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف
9	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف
10	المطلب الثاني: أهمية سعر الصرف
11	المطلب الثالث: أنواع سعر الصرف
12	المطلب الرابع: وظائف سعر الصرف
13	المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف و محدداته
13	المطلب الأول: نظام سعر الصرف الثابت
14	المطلب الثاني: نظام سعر الصرف المرن
15	المطلب الثالث: محدداات سعر الصرف
17	المبحث الثالث: عوامل ونظريات سعر الصرف
17	المطلب الأول: العوامل الأساسية
18	المطلب الثاني: العوامل الفنية
19	المطلب الثالث: نظريات سعر الصرف
20	المبحث الرابع: سوق الصرف الأجنبيةة

فهرس المحتويات

20	المطلب الأول: سوق الصرف الأجنبية وعناصرها
21	المطلب الثاني: أنواع سوق الصرف الأجنبية
21	المطلب الثالث: وظائف سوق الصرف الأجنبية
23	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية	
25	تمهيد
26	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية
26	المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية
28	المطلب الثاني: أسباب التجارة الخارجية
29	المطلب الثالث: عوامل قيام التجارة الخارجية
30	المطلب الرابع: سياسات التجارة الخارجية
32	المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية
32	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية
33	المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية
36	المطلب الثالث: النظريات الحديثة
37	المبحث الثالث: تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية
37	المطلب الأول: تعريف تخفيض ورفع قيمة العملة
38	المطلب الثاني: أثر تخفيض قيمة العملة على التجارة الخارجية
41	المطلب الثالث: أثر رفع قيمة العملة على التجارة الخارجية
44	المطلب الرابع: العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية
47	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: العلاقة التجارية الصينية في ظل سعر صرف اليوان - الدولار.	

فهرس المحتويات

49	تمهيد
50	المبحث الأول: الإطار النظري لليوان ومكانته ضمن النظام النقدي الدولي
50	المطلب الأول: التعريف باليوان وتطورات التاريخة
55	المطلب الثاني: تدويل اليوان وآثاره على النظام النقدي الدولي
59	المطلب الثالث: صراع اليوان-الدولار وأثره على المبادلات التجارية الدولية
64	المبحث الثاني: تحليل واقع التجارة الخارجية للصين
64	المطلب الأول: تحليل سعر صرف اليوان مقابل الدولار
66	المطلب الثاني: تحليل وضعية صادرات الصين
68	المطلب الثالث: تحليل وضعية واردات الصين
70	المطلب الرابع: تحليل الميزان التجاري الصيني
72	المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر سعر الصرف الاسمي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي على حركة التجارة الخارجية للصين
72	المطلب الأول: منهجية وأدوات الدراسة
75	المطلب الثاني: دراسة أثر تغيرات سعر صرف اليوان على حجم صادرات الصين في الفترة (2000-2020)
80	المطلب الثالث: تقدير دالة الواردات باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)
86	خلاصة الفصل
88	الخاتمة
91	قائمة المراجع
-	الملخص

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
54	توزيع العملات العالمية ضمن احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة (2000-2020)	01
61	الدولار الأمريكي مقابل اليوان الصيني	02
64	سعر صرف اليوان الرسمي مقابل الدولار	03
66	تطور حجم صادرات الصين خلال الفترة (2000 - 2020)	04
67	تطور هيكل صادرات الصين خلال الفترة (2000 - 2020)	05
68	تطور حجم واردات الصين خلال الفترة (2000 - 2020)	06
69	تطور هيكل واردات الصين خلال الفترة (2000 - 2020)	07
70	تطور حجم الميزان التجاري خلال الفترة (2000_2020)	08
73	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	09
74	مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج (Correlations)	10

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	يبين ثلاث منحنيات لنتائج مستوى إنتاج سلعة الأقمشة وهي C1 و C2 و C3	34
02	العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات	43
03	سلة حقوق السحب الخاصة قبل وبعد إدراج اليوان الصيني	58
04	سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي) خلال الفترة (2000 - 2020)	66
05	تطور حجم صادرات الصين خلال الفترة (2000 - 2020)	68
06	تطور حجم واردات الصين خلال الفترة (2000-2020)	70
07	تطور حجم الميزان التجاري الصيني خلال الفترة (2000_2020)	71
08	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة	73
09	تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط لدالة الصادرات باستخدام طريقة (OLS)	75
10	العلاقة الخطية بين سعر الصرف الاسمي لليوان مقابل الدولار وحجم الصادرات	77
11	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج الصادرات المُقدَّر	77
12	نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لنموذج الصادرات المُقدَّر	78
13	نتائج اختبار ARCH لنموذج الصادرات المُقدَّر نتائج اختبار المجموع التراكمي لبواقي (Cusum Test) للسلسلة الأصلية والمُقدَّرة للصادرات	79
14	نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cusum of Squares) لنموذج الصادرات المُقدَّر	79
15	تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط لدالة الواردات باستخدام طريقة (OLS)	80
16	العلاقة الخطية بين سعر الصرف الاسمي لليوان مقابل الدولار وحجم الواردات	82
17	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج الواردات المُقدَّر	82
18	نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لنموذج الواردات المُقدَّر	83
19	نتائج اختبار المجموع التراكمي لبواقي (Cusum Test) للسلسلة الأصلية والمُقدَّرة للواردات	84
20	نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cusum of Squares) لنموذج الواردات المُقدَّر	84

مقدمة

مقدمة

تمهيد:

في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعيشه الاقتصاديات العالمية وتشابك العلاقات الاقتصادية وارتفاع معدلات التبادل التجاري، وتعدد العلاقات المتداولة توجب وجود آلية واضحة يتم من خلالها تقديم كل عملة من العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى ويطلق على هذه الآلية "سعر الصرف"؛ فليس دور أساسي في الحياة الاقتصادية بما يقضي بعدم جزمنا بأنه ليس هناك مجتمع يعيش بمبادئ عن التأثير بالتغيرات الطارئة في سوق صرف العملات، إذ يلعب سعر الصرف دورا هاما في الاقتصاد لذلك وجب الاهتمام به بالإضافة إلى كونها وسيلة هامة لتخفيض المواد الاقتصادية فهي تؤثر في النهاية على تكلفة السلع المستوردة وربحية صناعات المصدر.

ويلعب دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسي وبالتالي وضعية الصادرات والواردات وكذلك في حركة التجارة الخارجية. فلقد كانت هذه الأخيرة ومنذ القديم محور اهتمام وتفكير الاقتصاديين الأوائل بل الأكثر من هذا ضلت التجارة تمثل القطاع الحيوي لبناء اقتصاد أي مجتمع، بالإضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديد أمام منتجات الدولة.

بالإضافة إلى كل ما سبق يعتبر سعر الصرف من بين أهم العوامل التي لها تأثير على التجارة الخارجية، ذلك لأن المعاملات التي تتم بين الدول استوجبت تقييم عملة كل دولة بالعملات الأخرى.

الصين إحدى التجارب التنموية الناجحة في استخدام سياسة العملات، وسيكون اليوان الإسمي قابل للبرمجة وتتبع، مما يعني أن الحكومة الصينية ستتمكن من مراقبة تدفقات رأس المال بشكل كبير وفرض قيود أو شروط مسبقة على استخدامات العملة، في المقابل يشكل اليوان الإسمي تهديدا للمصالح الدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية للولايات المتحدة وحلفائها.

ويساعد اليوان الإسمي الصيني في تدويل عملاتها، والترويج اليوان كمنافس أو بديل للدولار الأمريكي، ناهيك عن أنه سيمكنها من توسيع قدراتها في مجال المراقبة، حيث ستوفر لها العملة الجديدة نافذة على النشاط الاقتصادي للمستخدمين داخل حدودها أو خارجها.

• إشكالية الدراسة:

انطلاقاً مما سبق يمكن صياغة إشكالية موضوع دراستنا من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير سعر الصرف الإسمي لليوان مقابل الدولار على حركة التجارة الخارجية للصين؟.

مقدمة

• الأسئلة الفرعية:

من خلال الاشكالية السابقة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بسعر الصرف؟
- ما هي العوامل التي تؤثر في سعر الصرف؟
- ما هي العوامل المحددة لسعر الصرف؟

• فرضيات الدراسة:

للإجابة على اشكالية البحث والاسئلة الفرعية، يمكن الاعتماد على الفرضيات التالية:

- تؤدي سياسة تخفيض سعر الصرف الاسمي لليوان مقابل الدولار إلى زيادة وتنمية حجم صادرات الصين من السلع والخدمات؛
- تؤدي سياسة تخفيض سعر الصرف الاسمي لليوان مقابل الدولار إلى ارتفاع قيمة الواردات من وجهة نظر المُقيمين مما يؤدي إلى انخفاض حجم صادرات الصين.

• أهمية الدراسة:

تسليط الضوء على المتغير في المبادلات التجارية الدولية وهو سعر الصرف وماله من تأثيرات على مختلف المتغيرات الاقتصادية وعلى رأسها حركة التجارة الخارجية فهي تكتسي أهميتها من أهمية المتغيرات في حد ذاتها.

• أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة كغيرها من الدراسات إلى مجموعة من الأهداف التي نوجزها فيما يلي:

- التجارة الخارجية معروفة بتأثيراتها القوية، سواء بالسلب أو بالإيجاب على الاقتصاد الوطني، ومن ثم على متغيرات الاقتصاد الكلي، ونظريات التجارة الخارجية كقيلة بشرح هذا المنطق، خاصة وإن لم تكن سياسة اقتصادية متينة مجابهة لهذه التغيرات الحاصلة على الصعيد الدولي، حيث تجدر الإشارة هنا إلى التطرق لسياسة سعر الصرف.
- بالإضافة إلى اختيار أمكانية وجود علاقة سببية بين أسعار الصرف الاسمية للعملة الصينية مقابل العملة الأمريكية والواردات الصينية، مع اختيار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين أسعار الصرف الاسمية للعملة الأمريكية والواردات الصينية من الولايات المتحدة.

مقدمة

• منهج الدراسة:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لسعر الصرف والتجارة الخارجية في الصين خلال الفترة (2000-2020). وكذلك منهج دراسة حالة في الفصل التطبيقي لقياس أثر تغيرات سعر الصرف الإسمي لليوان مقابل الدولار على حركة التجارة الخارجية.

• هيكل الدراسة:

انطلاقاً من الأهداف العلمية والعملية المحددة لدراسة وفي سبيل الاجابة عن الأسئلة البحثية المصاغة سنعتمد اضافة الى المقدمة والخاتمة تقسيماً بحثياً خاصاً، مكونة من ثلاثة فصول رئيسية، تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري لسعر الصرف، وتطرّقنا في الفصل الثاني إلى عموميات حول التجارة الخارجية وعلاقتها بسعر الصرف. أما الفصل الثالث: فقمنا فيه بدراسة العلاقة التجارية الصينية في ظل سعر صرف اليوان - الدولار.

• حدود الدراسة:

تمثل حدود هذه الدراسة في المجالات التالية:

- المجال المكاني: اقتصر المجال المكاني في هذه الدراسة في الصين؛

- المجال الزمني: طبقت هذه الدراسة في الفترة الممتدة من: 2000-2020.

• الدراسات السابقة:

1-دراسة جعفري عمار (2017-2018): السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة "سياسة تخفيض العملة نموذجاً- مع الإشارة إلى حالة الصين" أطروحة مقدمة لنيل شهادة في الدكتوراه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة اقتصادية دولية حديثة أطلقت عليها في أدبيات الاقتصاد الدولي بالحماية الجديدة، هذه الظاهرة التي تجلت معالمها الأولى خلال فترة السبعينات ها هي اليوم تأخذ أشكالاً وأبعاداً جديدة، وتعتبر الصين إحدى التجارب التنموية الناجحة في استخدام سياسة التخفيض التنافسي لقيمة العملة، حيث أصبحت تمارس سياسة حمائية من نوع جديد تسمى بـ "الحمائية النقدية" واستطاعت بذلك الوصول بالاقتصاد الصيني إلى المركز الثاني في الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ما أدى بهذه الأخيرة إلى القيام بالتخفيضات متتالية هي الأخرى في قيمة الدولار. وقد استعان الباحث على دراسة حالة من خلال معالجة الظواهر ميدانياً للاقتصاد الصيني كنموذج اقتصادي ناجح في تنمية الصادرات من

مقدمة

خلال الاعتماد على أحد أساسيات الحماية الجديدة وأخطارها على التجارة الدولية، ولقد توصل الباحث في الأخير إلى نتيجة مفادها أنّ النظام التجاري العالمي الجديد ممثلاً في المنظمة العالمية للتجارة حقق مكاسب معتبرة في تحرير التجارة الدولية والدليل على ذلك ارتفاع حجم التجارة العالمية بشكل مضطرداليوم مقارنة بفترة ما قبل إنشاء اتفاقية الغات 1947.

2- دراسة بن عبد العزيز سمير وبن عبد العزيز سفيان ودولي لخضر (12.03.2018): أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية دراسة تحليلية للفترة (2001-2016)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 03، الجزائر، جامعة طاهري محمد، بشار:

الهدف من هذه الدراسة التي قدمها الباحثون هو محاولة تقدير أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية، حيث تم التعرف على مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بسعر الصرف وأنظمتها وسياسته، وكذلك أهم المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية وأهم النظريات المفسرة لها، كما هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية، وعلى هذا الأساس تمت معالجة هذه الدراسة باستعمال بيانات إحصائية خاصة بسعر الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو وكذا التجارة الخارجية الجزائرية لفترة 2001-2016 وقد خلصت الدراسة إلى نتائج أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد على المحروقات بالدرجة الأولى مما يجعله رهينة تقلبات الأسعار العالمية للنفط.

3- دراسة روابح عبد الرحمان 2019: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي على صادرات الصين إلى الولايات المتحدة للفترة (2000-2016)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الأول، الجزائر، جامعة زيان عاشور، الجلفة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي على صادرات الصين للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2000-2016) حيث تم استخدام نموذج الانحدار البسيط بالاعتماد على برنامج (9 eviews économétrique)، والذي يتضمن العديد من الطرق المستخدمة في القياس والتي من بينها طريقة المربعات الصغرى التي اعتمد عليها في تقدير النموذج، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي وصادرات الصين إلى الولايات المتحدة، حيث سجل سعر الصرف لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي انخفاضات متتالية خلال فترة الدراسة، وفي المقابل سجلت الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة تزايداً واضحاً.

مقدمة

4- دراسة عبد الرحمان رواج و ابراهيم مسلم 2021: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف الإسمي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي على واردات الصين من الولايات المتحدة، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09، العدد 02، الجزائر، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر تقلبات سعر الصرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي على واردات الصين من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2000-2016) وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الإسمي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي و واردات الصين من الولايات المتحدة، حيث سجل اليوان الصيني انخفاضات متتالية خلال فترة الدراسة، وفي المقابل سجلت الواردات الصينية من الولايات المتحدة تزايدا واضحا. بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي من خلال نموذج انحدار بسيط.

5- Study of : BOUDRI Charif (2020), “Internationalization of the Chinese Yuan and its impact on the future of the US Dollar”, Economic Researcher Review, Vol.8(2),University of skikda, Algeria :

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تطور وضع اليوان الصيني في الاقتصاد العالمي، خاصة بعد إطلاق عملية التدويل هذه العملة بداية من عام 2009 إلى يومنا هذا، وتوضيح أسباب الاهتمام الشديد بتدويل عملتها. وتكمن أهمية هذه الدراسة في تقديم نظرة حالية ومستقبلية للنظام النقدي الدولي في ضوء زيادة الدور الدولي للعملة الصينية الصينية، خاصة بعد عملية تدويلها.

وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحليل البيانات والإحصاءات للعملة الصينية وتطور موقعها العالمي مقابل الدولار الأمريكي منذ بداية عملية التدويل 2009 أين عرفت العملة الصينية استخدامًا متزايدًا في المعاملات الداخلية الدولية، حتى مع هذه الأحداث الجديدة التي سببها COVID-19.

6- Study of : Monique Carvalho & Others (2019), “Emerging Countries and the Effects of the Trade War between US and China”, Economies review, Vol.7(2), Published by MDPI:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة آثار الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين على كلا البلدين وبعض الاقتصادات الناشئة، وقد تم من خلال هذه الدراسة فحص سيناريوهين أحدهما يتم في أخذ الإجراءات الحمائية الأمريكية فقط، والآخر يتم فيه أخذ رد الصين لهذه الإجراءات، وقد أظهرت النتائج تقلص العجز التجاري

مقدمة

للولايات المتحدة الأمريكية وزيادة الإنتاج المحلي وسوف يؤدي ذلك بالمنتجين والمستهلكين الصينيين إلى خسائر كبيرة من حجم تجارتهم.

وتم في هذه الدراسة التطرق إلى موضوع التجارة الدولية وأهم العوامل المؤثرة في مسارها وبالأخص حرب العملات وذلك من خلال تتبع الميزان التجاري البيئي الأمريكي والصيني وتأثير تطور سعر الصرف عليه.

كما حاولت الدراسة القياسية معرفة ما إذا كان هناك أثر للعوامل الأخرى على الميزان التجاري البيئي، منها تأثير بين الأزمة المالية لسنة 2008، والحرب التجارية الأخيرة بين البلدين على مسار الميزان التجاري البيئي بين البلدين، وهذا ما لم تقم به أي دراسة من قبل.

7- Study of : Jean-Pierre Allegret (2014), "Les relations yuan - dollar : de la "guerre des monnaies" à la gouvernance monétaire et financière internationale",

Diplomatie : affaires stratégiques et relations internationales, Areion Group:

حاولت الدراسة الإجابة على إشكالية: "إلى أي مدى يمكن تخفيض قيمة اليوان؟" من خلال تقدير العلاقة بين الدولار واليورو واليوان خلال الفترة (1980-2010) وتحديد آثارها على النشاط الاقتصادي في البلدان الأخرى. وذلك بالاعتماد على نهج سعر صرف التوازن السلوكي (BEER) الذي أظهر أنّ العملة الصينية كانت في كثير من الأحيان مُقوّمة بأقل من قيمتها الحقيقية مقارنة بالدولار خلال هذه الفترة، وخاصة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهي الفترة التي زاد فيها فوائض الحساب الجاري للصين بشكل كبير.

الفصل الأول:

الإطار النظري لسعر الصرف

تمهيد:

إن أهم الاختلافات بين التبادل الدولي والتبادل المحلي هو أن تسوية الأول تتم بالعملات الأجنبية في حين يسوي التبادل المحلي بالعملة المحلية، ومن شأن هذا التباين في أنواع العملات المستخدمة أن يقود إلى بروز مشكلة نقدية لدى الأقطار المختلفة.

ولكل دولة من الدول عملتها النقدية الخاصة بها تتخذها مقياسا للتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع المعروضة فيها، هي كمية النقود التي يمكن بواسطتها شراء أي سلعة وبيعها، ويشمل ذلك العملات الأجنبية الأخرى أيضا. ولأجل الإلمام بهذا العنصر والجوانب المختلفة له تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة محاور على النحو

التالي:

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف ومحدداته

المبحث الثالث: عوامل ونظريات سعر الصرف

المبحث الرابع: أسواق الصرف الأجنبية

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف

يعد سعر الصرف الوسيلة الأساسية لتسوية المدفوعات الدولية، إذ أنه يحدد العلاقة بين أسعار السلع والخدمات المحلية وأسعار السلع والخدمات الخارجية وعلى ضوء هذه الدراسة سنقوم بتعريف سعر الصرف، وأشكاله.

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف

لقد تعدد المفكرين والباحثين الاقتصاديين في تقديم تعريف شامل لسعر الصرف إلا أن هذه التعاريف تجتمع في شكل واحد نذكرها كما يلي:

يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد من الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى. وفي الواقع هناك طريقتين لتسعير العملات¹.

1- تسعير مباشر:

فهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.

2- تسعير غير مباشر:

فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر.

كما تعرف بعدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي².

ويعرف أيضا: بأنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي معبرا عنه بوحدة من العملة الوطنية³.

يقصد بسعر الصرف ذلك المعدل الذي يتم على أساس تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم، وبعبارة أخرى عدد الوحدات التي يمكن مبادلتها من عملة دولة ما بوحدة واحدة من العملة الأجنبية⁴.

كما يمكن القول بأنه ثمن العملة المحلية بالنسبة لعملات مختلف الدول الأخرى.

وفي حالة التبادل التجاري بين الدول فإن سعر الصرف المحدد للعملة اتجاه بقية العملات يصبح المقياس

الذي يتم على أساسه حساب دائنية أو مديونية الدولة.

¹ - طاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 96.

² - سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، الطبعة العربية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011، ص 15.

³ - ماهر كنج شكري مروان، عوض المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 205.

⁴ - حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الثالثة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، 2000، ص 107.

أو كما يعرف بأنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدرا بوحدات من العملة الوطنية¹.

ويعرف كذلك بأنه: السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية².

ببساطة شديدة يقصد بسعر الصرف، سعر صرف إحدى العملات مقارنة بسعر صرف عملة أخرى، وبتعبير آخر من الجنيئات ينبغي التخلي عنها في مقابل الحصول على دولار واحد والعكس صحيح وقد يقال أن سعر الصرف هو ثمن عملة مكونة بعملة أخرى³.

المطلب الثاني: أهمية سعر الصرف

يمكن توضيح أهمية سعر الصرف من خلال:

مساهمته في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة أسواق وعلى المستويين الكلي والجزئي، وهذه الأسواق هي سوق الأصول، سوق السلع وسوق عوامل الإنتاج، حيث يربط سعر الصرف بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعار ما في السوق العالمية ويحدد سوق الصرف الحقيقي عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، ومن ثم فهو بقيس القدرة على المنافسة ويسعى سعر الصرف في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازنين الداخلي والخارجي.

وينحصر الهدف الرئيسي لسياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار لسعر صرف عملة ما مقابل العملات الأخرى⁴.

وكذلك تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية والتي تتمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، إذ يتمثل التوازن الداخلي في استقرار الأسعار المحلية الى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي، وفي حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات والذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية للدولة.

ان دراسة سعر الصرف تهدف الى البحث عن الوسائل والاجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الاستقرار لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية⁵.

¹ عبد الرحمان بشرى أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، 2001، ص 229.

² فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 57.

³ رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 120.

⁴ سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 16-17.

⁵ بن عبد العزيز سمير وآخرون، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية (دراسة تحليلية 2001_2016)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 03، جامعة طاهري محمد - بشار، الجزائر، 2018، الصفحة 119.

المطلب الثالث: أنواع سعر الصرف

يأخذ سعر الصرف أشكالاً عديدة تتضح من خلالها القدرة التنافسية بين الدول إضافة إلى أخذه بعين الاعتبار إلى مختلف التدابير الحكومية وعلى هذا يمكن لنا تحديد الأشكال التالية لسعر الصرف:

1- سعر الصرف الإسمي:

ويمكن لنا تعريف سعر الصرف الاسمي على أنه:

هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض. ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملية ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما.

ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لتغيير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى وينقسم إلى:

- **سعر الصرف الرسمي:** أي المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية.

- **سعر صرف موازي:** وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

2- **سعر الصرف الحقيقي:** يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.

فمثلاً ارتفاع مداخل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى تغيير في أرباح المصدرين وإن ارتفاع مداخلهم الأسمية بنسبة عالية¹.

3- سعر الصرف الفعلي:

نعرف هذا الأخير كما يلي:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغيير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما.

¹ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 103-107.

وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز "Laspeyres" للأرقام القياسية.

ويمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته، وبالنظر إلى إمكانية اختلاف عدة عوامل مثل: سنة الأساس، قائمة عملات البلدان المتعامل معها، الأوزان المعتمدة في تكوين السلة. فإذا كان هدف المؤشر هو قياس أثر تغيير سعر الصرف على عوائد الصادرات، فنستخدم الصادرات الثنائية في تحديد أوزان المؤشر، أما إذا كان الهدف هو قياس الأثر على ميزان المدفوعات فنستخدم الواردات الثنائية في تحديد الأوزان.

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج، لا بد أن يخضع هذا المعدل الإسمي إلى التصحيح بإزالة أو تغييرات الأسعار النسبية.

ويعكس سعر الصرف عملية الشريك التجاري بالعملة المحلية مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية¹.

المطلب الرابع: وظائف سعر الصرف

يقوم سعر الصرف بوظائف عدة نوجزها فيما يلي:

- **وظيفة قياسية:** حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف بغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (سلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

- **وظيفة تطويرية:** أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالاستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي لتجارة الخارجية للأقطار.

¹ - عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، المرجع نفسه، ص 103-107.

- وظيفة التوزيعية: أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم¹.

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف ومحدداته

مع اختلاف تعريف سعر الصرف هنالك أنظمة ومحددات وضعها المحللون الاقتصاديون نذكر منها:

المطلب الأول: نظام الصرف الثابت

وفي ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى:

- إما عملة واحدة: تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير، إلا في بعض الحالات، كما هو الحال الفرنك الإفريقي سابقاً مع الفرنك الفرنسي، وكما هو الحال الدينار الأردني مع الدولار الأمريكي، ولقد شكلت العملات المربوطة بعملة واحدة سنة 1996.

- إما عن سلة العملات: وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين أو العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص كما هو شأن دينار الإيراني.

ولقد تم تسجيل 20 عملة مرتبطة بسلة من العملات من غير حقوق السحب الخاصة في سنة 1996.

- ضمن هوامش محددة: سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة عملات وهنا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به.

وتستخدم بعض الدول نظام سعر الصرف المثبت، الذي بموجبه يتم تثبيت قيمة العملة الوطنية بالنسبة إلى عملة أجنبية أو بالنسبة إلى وحدة حساب معينة، وبينما تكون قيمة العملة المحلية ثابتة بالقياس إلى عملة أجنبية أو وحدة حساب معينة، وبينما تكون قيمة العملة المحلية ثابتة بالقياس إلى العملة الأجنبية أو وحدة القياس التي تثبت على أساسها، تبقى هذه العملة تتماشى مع تلك العملة مقابل عملات أخرى ومن أشهر أنظمة تثبيت أسعار الصرف هو النظام الذي أقامته الدول الأوروبية الموحدة في 1972².

¹ - عرفان تقي الحسين، التمويل الدولي، طبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 149-150.

² - محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2013، ص 144.

المطلب الثاني: نظام سعر الصرف المرن

تتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها على أساس بعض المعايير منها: المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، وعلى ضوءها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها.

1. التعويم المدار: ضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها يتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.

2. التعويم الحر: وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى السوق ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرر من قيود سعر الصرف¹.

من المعلوم أن سعر الصرف المرن قد طبقت من قبل العديد من الدول الرئيسية عندما بدا جليا أن نظام وحدة المعادل بالذهب الذي اعتمد من خلال اتفاقية بروتن وودز قد أصبح غير قادر على الوقوف أمام الضغوط الكبيرة التي ولدتها السياسات الاقتصادية الكلية الوطنية لدى الدول في بيئة ومناخ تتميز بانتقال وحركة رؤوس الأموال بين الدول في السوق الدولية لرأس المال.

وقد نوقش الموضوع بتبرير أن قوى السوق التي تدعمها تدفقات رؤوس الأموال التضاربية التي تحقق التوازن قد تبقى على سعر الصرف قريبا من المستوى الضروري لتحقيق توازن في الحساب الجاري لموازن مدفوعات الدول من خلال هذه العملية².

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 115-116.

² - غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، المطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن-عمان، 2006، ص 41.

المطلب الثالث: محددات سعر الصرف:

إن النظام الحالي (الذي لا تزال فيه بعض العملات مثبتة بطريقة مشابهة إلى طريقة بروتن وودز القديمة والعديد منها معومة بحرية والأخرى معومة تحت شروط التدخل الحكومي) قد أنشئ تدريجياً من أن تصل الولايات المتحدة علاقة الدولار بالذهب وهناك عدة خصائص منها:

- الابتعاد عن وجهة النظر التي مفادها أن أسعار الصرف يجب أن تثبت لفترات طويلة من الزمن؛
- أن البنوك المركزية لا تتردد عن التدخل لتطيف حركات سعر الصرف؛
- الإلغاء الفعلي لأي دور للذهب¹؛

وتحكم سعر الصرف مجموعة من العوامل فبعضها عوامل اقتصادية وتمثل أهم هذه العوامل :

1- العوامل الاقتصادية: وتتمثل في ما يلي²:

1- كمية النقود: توصل فيردمان إلى نتيجة مفادها أن الإفراط في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي جعل سلع الدولة المعنية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى مما يتسبب في زيادة الواردات وانخفاض الصادرات.

2- معدل التضخم: يؤدي ارتفاع معدل التضخم في معظم الاقتصاديات إلى انخفاض قيمة العملة، فالأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم ستعمل على تقليل صادرات الأجانب من سلع ذلك البلد وبالتالي يقلل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض هذه العملة.

3- التجارة الخارجية: فبينما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستنتج قيمة العملة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على العملة، وسيعمل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي إلى عودة حالة التوازن إلى سعر الصرف كما أن ارتفاع الحواجز على التجارة الخارجية يمكن أن تؤثر في سعر الصرف.

4- الموازنة العامة: تلعب الموازنة العاملة لدولة دوراً كبيراً في التأثير على سعر الصرف فإذا اتبعت الدولة سياسة مالية انكماشية من خلال تقليص حجم الانفاق العام.

¹- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 95.

²- ليليا يسرى لونيس، أثر حرب العملات على اتجاه التجارة الدولية، دراسة حالة الولايات المتحدة والصين، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصادي دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2020/2019، ص 20.

5- **سعر الفائدة:** إن رؤوس الأموال الساخنة والأرصدة المعدة للإقراض الدولي حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة بين البلدان تكون تبعا لدرجة وفرة أو ندرة رأس المال فيها، حيث أن سعر الفائدة يرتفع في البلدان التي تشكو من ندرة رأس المال

II- **العوامل غير الاقتصادية:** وتتمثل في ما يلي¹:

1- **المخاطر السياسية والطبيعية:** تلعب الاضطرابات السياسية والحروب المختلفة والكوارث الطبيعية دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي لبلد بصفة عامة.

2- **التوقعات:** تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السعرية في سعر الصرف، بغض النظر على صحتها، إذ أنها تعمل على خفض أو رفع قيمة العملة لمدة قصيرة .

3- **خبرة المتعاملين وأوضاعهم:** يقوم المتعاملين في سوق العملات الأجنبية في ضوء مساراتهم وخبراتهم بالسوق وأحوالهم بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قرارات بشأنها.

كما يتم تداول بالنسبة للعملات المثبتة في أسواق صرف محكومة بأسعار البيع والشراء، تطرحها السلطات النقدية للبلد المعني يوميا. كما تقوم السلطات بالتدخل في سوق الصرف للحد من الذبذبات العريضة لأسعار صرف عملتها، والعمل على إرساء القيمة المثبتة الرسمية لتلك العملة.

بالإضافة إلى هذا قد توجد في بعض البلدان التي تمارس سياسة التثبيت، أسواق سعر صرف موازية يتم فيها تبادل العملة المحلية وعدة عملات أجنبية جنبا إلى جنب².

¹ - ليليا يسرى لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 21.

² - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، طبعة 2000، ديوان المطبوعات، الجزائر، ص 108.

المبحث الثالث: عوامل ونظريات سعر الصرف

من أجل إدراك كيفية عمل سوق العملات الأجنبية من الواجب معرفة العوامل ونظريات التي تؤثر على أسعار صرف العملات، حيث يعتبر سعر الصرف عنصرا مهما جدا في تحديد الحالة الاقتصادية للبلد.

المطلب الأول: عوامل سعر الصرف

وتنقسم إلى عوامل فنية وعوامل اقتصادية¹:

1. العوامل الفنية:

من العوامل الفنية التي يمكن أن تؤثر على سعر العملة في سوق العملات الأجنبية ما يلي:

1- ظروف سوق: إن الطريقة التي يتجاوب بها السوق مع الأخبار والتقارير والمعلومات التي يستلمها تؤثر على أسعار العملات فيه، فنجد تجاوب السوق لوضع معين في بعض الأحيان حساسا وقويا في حين يكون تجاوبه لنفس الوضع في وقت لآخر مختلفا تماما.

2- خبرة المتعاملين وأوضاعهم: يقوم المتعاملين في سوق العملات الأجنبية على ضوء مهاراتهم وخبراتهم ومعرفتهم بالسوق وأحواله بتوقع اتجاه الأسعار، ويقومون وعلى ضوء قوة هذا الاتجاه باتخاذ القرارات اللازمة بشأن الأسعار وتحديده فيما إذا كان من الضروري تعديلها أو بقائها على ما هي عليه.

3- الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة: إن حجم الكميات المتعامل بها وسرعة دوران هذه الكميات يلعبان دورا كبيرا في التأثير على سعر العملة، كما أن سياسة الجهات المتعاملة فيما يتعلق بحاجتها إلى السيولة بشكل عام أو بحاجتها إلى السيولة المؤقتة لأغراض الميزانيات والأوضاع المحاسبية.

4- مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنوع في العمليات: من المعروف أنه كلما كانت الحاجة للعملة أكبر كلما كان من الصعب الحصول على أسعار أفضل.

5- التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى غير سوق العملات: تؤثر التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى على أسعار العملات في سوق العملات الأجنبية من خلال تأثيرها على العرض والطلب لهذه العملات.

6- التحليل الفني: يعتبر التحليل الفني بواسطة الخرائط أهم الإجراءات التي يقوم بها المتعاملون بالعملات الأجنبية لتمكينهم من اتخاذ قرار شراء أو البيع في تعاملهم اليومي.

¹ - ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 218-222.

المطلب الثاني: العوامل الفنية: وتتمثل في:

1 - الاستيراد والتصدير: عندما يتم تصدير سلع لخارج بلد ما، فإن قيم هذه الصادرات تدفع في العادة للمصدر بعملة أجنبية عن طريق حوالة خارجية أو شيكات أو اعتماد مستندي أو مستندات شحن تسلم للمستورد مقابل الدفع.

2- النفقات السياحية: فالسياح الأجانب الذين يزورون بلدا ما عليهم أن ينفقوا أموالا فيه ويتم الإنفاق عادة بالعملة الوطنية للبلد الذي يزورونه.

3- تصدير واستيراد الخدمات الأخرى: كما أن تصدير سلع بلد ما إلى بلدان أخرى يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة البلد المصدر فإن نفس النتائج تنطبق على تصدير الخدمات.

4- أرباح الاستثمارات: عندما تتحقق أرباح في الخارج لأفراد يقيمون في بلد ما ويرغب هؤلاء الأفراد بإدخال هذه الأرباح إلى بلدانهم فإن عليهم عرض العملة الأجنبية لشراء العملة الوطنية وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على عملتهم الوطنية ورفع سعرها في الأسواق العالمية.

5- حوالات المغتربين إلى ذويهم: ويشمل ذلك الحوالات التي ترد إلى بلد ما من مواطنه الذين يعملون في الخارج أو المغتربين أو المبالغ التي تؤدي لهم عن طريق الإرث وغير ذلك من الحوالات المشابهة في الجانب الدائن كما ويشمل حوالات العمال والموظفين الوافدين الصادرة إلى بلادهم في الجانب المدين من الحساب.

6- المساعدات الخارجية: وتشمل المبالغ التي ترد إلى بلد ما كمساعدات من الخارج دون مقابل وتقسم إلى مساعدات خاصة ودولية ومساعدات حكومية

7- التحويلات الرأسمالية والاستثمارات الخارجية: وهي انتقال رؤوس الأموال من بلد إلى آخر لتحول إلى موجودات في البلد الآخر لتعطي مردودا.

8- القروض الدولية: وهي الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر كقروض حكومية أو دولية لحكومة أو مواطني البلد الآخر.

9- تحويل الأموال بقصد المضاربة: وهي تدفق الأموال إلى بلد ما من بلدان أخرى لاعتقاد المحولين أن سعر العملة في تلك البلد سوف يرتفع خلال فترة قصيرة من الزمن مما سيمكنهم من تحقيق ربح رأسمالي وفير خلال فترة قصيرة، وخروج الأموال من بلد ما لاعتقاد أصحاب الأموال أن عملة هذا البلد سوف تتعرض لانخفاض مما سيمكنهم من تجنب خسارة رأسمالية خلال فترة قصيرة من الزمن.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف

تحاول الكثير من النظريات الاقتصادية تفسير اختلافات أسعار الصرف بين الدول وأهم هذه النظريات:

1- نظرية تعادل القوة الشرائية: يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى غوستاف كاسل في أوائل العشرينات من القرن العشرين. وتتطرق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كونها القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر الصرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج .

وكذلك تأخذ نظرية تعادل القدرة الشرائية ثلاثة أشكال وهي:

1- قانون السعر الموحد: حسب قانون السعر الموحد وفي ظل غياب نفقات النقل وعراقيل التجارة الخارجية، فإن أسعار السلع المماثلة، وهي تباع في أسواق بلدان مختلفة.

2- تعادل القدرة الشرائية المطلق: حسب هذه النظرية فإنه يمكن تعميم فكرة السعر الموحد من السلعة الواحدة إلى المستوى العام للأسعار .

3- تعادل القدرة الشرائية النسبي: يعتبر هذا المفهوم بأنه أقل دفعة من القدرة الشرائية المطلقة، فالنظرية تقول فقط بأن التغيرات في سعر الصرف الإسمي تساوي الفرق في أسعار قفة السلع داخل البلد وفي البلد الأجنبي¹.

2- نظرية تعادل أسعار الفائدة: حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في سوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في دول أين معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الأني وسعر الصرف الأجل .

3- نظرية كفاءة السوق: السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة. وهنا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى معلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات العجز الموازي، معدل التضخم... إلخ .

4- نظرية الأرصد: تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب

¹ - مسعود مجبونة، دروس في المالية الدولية، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص 83-84.

على العملة الوطنية، وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات، والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية¹.

المبحث الرابع: سوق الصرف الأجنبية

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف سوق الصرف الأجنبية وعناصرها وأنواعها وأيضاً وظائفها:

المطلب الأول: سوق الصرف الأجنبية وعناصرها

تُعرّف سوق الصرف الأجنبية بأنها الوسيلة التي يتم بواسطتها شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفة بمعنى تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملات الأجنبية².

ويتكون سوق الصرف الأجنبي من ثلاث أنواع:

1- المصارف:

وتعد المصارف إحدى أهم وأقدم المؤسسات المالية والنقدية الوسيطة وظيفتها الأساسية في قبول الودائع الزمنية والتجارية من الأفراد والمشروعات والإدارة العامة وإعادة استخدامها في منح الائتمان والخصم وبقيّة العمليات المالية للوحدات الاقتصادية.

2- البورصات:

وهي الأماكن التي تتداول فيها العملات الأجنبية والأوراق المالية بعد إصدارها والتي يلتقي فيها المتعاملون بهدف البيع والشراء وتتقسم البورصات إلى مركزية ومحلية، ولا يقتصر معنى البورصة كسوق على مجرد أنها مكان التقاء البائع والمشتري بل يمتد إلى ذلك التنظيم الشامل الذي يتناول أعضائها والمتعاملين بها وعادات التعامل ذاتها لأنها بدون ذلك التنظيم لا يمكن اعتبارها هذه الأسواق بورصات.

3- السماسرة:

وهو الأشخاص الذين يتعاملون في بيع وشراء العملات الأجنبية والأوراق المالية³.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل على السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 118-123.

² سامي عفيف حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الدار المصرية، القاهرة، 1987 ص 163.

³ عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته، مرجع سبق ذكره، ص 33-34.

المطلب الثاني: أنواع سوق الصرف الأجنبية

هناك نوعين من أسواق الصرف الأجنبية:

هما أسواق الصرف الحاضرة وأسواق الصرف الآجلة أو المستقبلية نذكرها كما يلي :

1- أسواق الصرف الحاضرة:

وهي الأسواق التي يتم فيها التعامل على أساس أسعار الصرف الحاضرة.

2- أسواق الصرف الآجلة أو المستقبلية:

وهي الأسواق التي يتم فيها التعامل على أساس أسعار الصرف الآجلة، وهي التي يتم فيها التعامل على أساس أسعار الصرف الآجلة وهي التي يتم فيها من الآن الاتفاق على بيع أو شراء عملة أجنبية طبقا لسعر الصرف الأجل على أن يؤجل إتمام التسليم والتسليم إلى حين حلول الفترة المتفق عليها¹.

المطلب الثالث: وظائف سوق الصرف الأجنبية

في الواقع إن أسواق الصرف الأجنبي تقوم بالوظائف التالية:

1- تسوية المدفوعات الدولية:

حيث يتم عن طريق هذه الأسواق تسوية الحسابات الدولية المترتبة على المبادلات التجارية من (سلع وخدمات) إضافة إلى التحويلات الرأسمالية بمختلف صورها (قروض واستثمارات...) كذلك يحتاج السواح إلى استبدال عملتهم المحلية بعملات أجنبية تعود للأقطار التي يزورونها أو بعملات قيادية تقبل في جميع أقطار العالم .

2- التحكيم والموازنة:

ويقصد به شراء العملات في مكان ما تكون فيه رخيصة وبيعها في مكان آخر يكون سعرها فيه أعلى بهدف تحقيق الربح، فإذا كان سعر الين الياباني في نيويورك أدنى منه في لندن مثلا فيمكن أن تحقق أرباح من خلال شراء الين من نيويورك وبيعه في لندن وتسمى مثل هذه المعاملات بالتحكيم بالصرف الأجنبي بيد أن هذه العملية سرعان ما تؤدي إلى تحقيق توازن بين أسعار الصرف في الأسواق المالية العالمية في ظل الحرية التامة في تحويل العملات المختلفة داخل تلك الأسواق والتطور الهائل في وسائل الإتصال ونقل المعلومات فيما بين هذه المراكز المالية العالمية².

¹ - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الطبعة الثانية، الدار المصرية، القاهرة، 1994، ص 38-39.

² - عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 180-182.

3- **التغطية:** ويقصد بها تجنب الخسارة في سعر الصرف أي الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف، وهو ما يطلق عليه أحيانا بتغطية الوضع المفتوح للمتعامل في أسواق الصرف الأجنبية دون أن تتضمن هذه العملية تسليم صرف أجنبي أو دفع الثمن بالعملة المحلية في الحال وإنما هو مجرد اتفاق على بيع وشراء صرف أجنبي عن طريق بنك تجاري في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناء على ثمن يتفق عليه في الحال، ومقابل ذلك يتقاضى البنك فائدة معينة.

ويتضح مما سبق، أن عملية التغطية ستشمل الحالتين التاليتين:

- **الحالة الأولى:** عندما يتوقع مضارب أو شركة تجارية مدينة (بعملة أجنبية كالدولار مثلا) ارتفاع سعر هذه العملة مستقبلا عن سعرها الحالي فهنا باستطاعة هذا الشخص أو الشركة تأمين ضد هذا الارتفاع في قيمة الدولار عن طريق الاقتراض من إحدى البنوك بمبلغ من الدولارات بسعر يتفق عليه في الحال.

- **الحالة الثانية:** عندما يتوقع شخص أو شركة دائنة (عندما تصدر سلع إلى الخارج انخفاض سعر العملة إلى الخارج) انخفاض سعر العملة - لتكن الدولار أيضا- التي ستقاضيها لقاء صادراتها، فهنا تستطيع هذه الشركة تأمين موقفها المالي ضد انخفاض الدولار عن طريق بيع الدولارات التي يمكن أن تستلفها من أحد البنوك بسعر فائدة محدد، وحين تستلم الشركة حصيلتها صادراتها تقوم بتسديد اقتراضها من ذلك البنك بسعر يتفق عليه في الحال.

بالإضافة إلى كل تلك الوظائف التي ذكرناها فإن لسوق الصرف وظائف أخرى نوجزها فيما يلي:

1- يقوم بتقديم الائتمان اللازم لتمويل التجارة الدولية، حيث يعطي المصدرين غالبا مهلة قدرها 90 يوما للمستوردين لسداد قيمة الواردات ولكن نظرا لحاجة المصدرين إلى الأموال فإنهم يقومون بخصم التزامات المستوردين المؤجلة فورا لدى البنوك التجارية ويحصلون في المقابل على قيمتها الحالية حيث تنتظر البنوك التجارية 90 يوما حتى يتم تحصيل هذه الالتزامات من المستوردين.

2- تقوم أسواق الصرف بمساعدة المستثمرين الماليين على تجنب مخاطر الصرف والقيام بالعمليات المراجعة والمضاربة¹.

¹ - محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص308.

خلاصة:

يمكن القول من خلال دراستنا حول سعر الصرف أنه الأداة الوسيطة بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات الأخرى، كما أنه يعتبر نظام الصرف عرف عدة محطات في تطوره، حيث تلعب سياسة سعر الصرف دورا كبيرا في مختلف النظم الاقتصادية.

عند قيام أي علاقة تجارية بين الدول تظهر الحاجة الماسة إلى استعمال العملات الخارجية، ويتم تحديد سعر الصرف مثلها مثل أي وسيلة أخرى من خلال العرض والطلب.

فلقد حاولت الكثير من النظريات تفسير الاختلافات في أسعار الصرف بين البلدان ولكل منها فرضيات ومتطلبات ونتائج مختلفة. كما أن سعر الصرف يتم تحديده على مستوى سوق خاص بسعر الصرف والذي يطلق عليه مسمى "سوق سعر الصرف".

الفصل الثاني:

الإطار النظري للتجارة الخارجية

تمهيد:

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما ورئيسيا في تنمية اقتصاد الدول. وتعد التجارة الخارجية قطاعا حيويا لأي مجتمع، سواء كان المجتمع ناميا أو متقدما. وربط الدول مع بعضها بعضا نتيجة حتمية لتفعيل التجارة الخارجية، فضلا عن أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية لما تتيحه لفتح أسواق جديدة، والتي تؤثر في رفع مستوى الدخل القومي. وتضل العلاقة وثيقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية.

وبناء على ما سبق ذكره كان تقسيم هذا الفصل كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

المبحث الثالث: تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية

هي عبارة عن مجموعة من النشاطات التي تعتمد على تداول المنتجات بين دول معينة ودول أخرى، وتعرف بأنها تبادل الخدمات ورؤوس الأموال والسلع، عن طريق الحدود الدولية أو الإقليمية، وتشكل التجارة الخارجية جزءاً مهماً من اقتصاد أغلب دول العالم، كما تؤثر بشكل مباشر على ناتجها المحلي الإجمالي، وسنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على مفهوم التجارة الخارجية والنظريات المفسرة لها، ومن ثم تفسير العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

تعددت التعاريف التي قدمت التجارة الخارجية من طرف المفكرين الاقتصاديين. ومع ذلك فإنها تأتي إلى معنى واحد، وسنذكر هنا مجموعة من التعاريف كما يلي:

أولاً: تعريف التجارة الخارجية:

تعرف التجارة الخارجية بأنها " فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية".

وتعرف أيضاً بأنها: "هي عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدول والعالم الخارجي"¹.

وتتضمن التجارة الخارجية" كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، في حين يغطي اصطلاح "التجارة الدولية" كلا من:

- الصادرات والواردات المنظورة " السلعية"؛
- الصادرات والواردات غير المنظورة" الخدمية"؛
- الهجرة الدولية، أي انتقال الأفراد بين دول العالم المختلفة؛
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال، أي انتقال رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة².

وتعرف التجارة الخارجية كذلك بأنها: فرع من فروع علم الاقتصاد يختص بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية والصفقات الاقتصادية المقصودة هنا تعني ما يلي:

- تبادل السلع المادية وتتمثل في حركة المواد الأولية ونصف المصنعة والتامة الصنع، الاستهلاكية منها والانتاجية.
- تبادل الخدمات وتضم خدمات النقل والتأمين والتمويل وتقديم الخبرات الغنية وتنقل الأفراد عبر الحدود.

¹ موسى مطر وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 13.

² سامي عفيفي حاتم، مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، 2005، ص 87.

- تبادل النقود وتضم هذه حركة رؤوس الأموال للاستثمارات الطويلة والقصيرة الأجل، وللاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة¹.

أو يمكن لنا تعريفها على أنها: " أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات"².

ثانياً: فوائد التجارة الخارجية

يمكن النظر إلى فوائد التجارة الخارجية من خلال:

1. زيادة الرفاه الاقتصادي:

من خلال زيادة إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات إما بسبب عدم توفر هذه السلع والخدمات في بعض الدول وانتقالها عن طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم أو بسبب الحصول على هذه السلع بتكاليف أقل نتيجة لاستيرادها من دول لديها ميزة نسبية في الإنتاج بسبب وفرة الحجم الاقتصادي.

2. الاستغلال الأمثل للموارد:

فبدلاً من أن تقوم في إنتاج كل احتياجاتها وهذا يؤدي إلى هدر الموارد الطبيعية والمكتسبة التي نملكها فإنها بدلاً من ذلك تخصص في إنتاج السلع التي تتمتع بإنتاجها بميزة نسبية بالمقارنة مع الدول الأخرى وتستورد السلع التي تتمتع الدول الأخرى بميزة نسبية في إنتاجها وهذا يؤدي إلى استغلال أفضل لموارد الدولتين³.

ثالثاً: أهمية التجارة الخارجية

إذا ما نظرنا إلى جميع دول العالم نجد أن كل منها تختلف عن الأخرى فيما وهبه الله من ميزات واختلاف المناخ والطبيعة الجغرافية والتركيبة السكانية والتكوين الجيولوجي جعل لكل منها ميزة من حيث المنتجات التي يمكن إنتاجها فيها، فالمنتجات التي يمكن إنتاجها في المناطق الحارة لا يمكن إنتاجها في المناطق الباردة. والذي يمكن إنتاجه في المناطق الصحراوية لا يمكن إنتاجه في المناطق الساحلية وهكذا.

¹ - اسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 241.

² - حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 13.

³ - موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

في حالة الانغلاق سوف تتمكن كل دولة من انتاج عدد محدود من المنتجات وستحرم شعوبها من بقية السلع. ولكن مع وجود التجارة الخارجية فسوف تميل كل دولة إلى انتاج السلع التي تتمتع بميزة في انتاجها وبالتالي سوف تخصص هذه الدولة في انتاج هذه السلع ومن ثم استبدالها بسلع أخرى قد لا تستطيع انتاجها محليا مما أوجد عندنا التخصص الدولي.

ويتعدى الأمر هذا الحد إلى أن الدولة سوف تنتج السلع التي تكون تكلفتها أقل ولا تقوم بإنتاج السلع عالية التكلفة، ثم تستبدل السلع التي تنتجها والتي يتشكل لديها فائضا منها بالسلع المنتجة في دول أخرى.

ومن الجدير بالذكر أن المنافسة التامة والتخصص سوف يؤديان إلى استغلال الموارد بشكل أمثل بعد قيام التجارة الدولية¹.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

يوجد سببان رئيسيان لقيام التجارة بين الدول وهما:

✓ **عدم استطاعة أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي:** يصعب تلبية احتياجات الدولة كلية من مواردها المحلية خاصة بعد تعدد حاجات الإنسان واختلافها وتباين إمكانيات الدول في توفير هذه الحاجيات بجانب تنوع رغبات الأفراد وأذواقهم. فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر السيارات الأمريكية الصنع ولكنها قد تستورد السيارات أيضا لمجرد وجود أذواق تميل إلى اقتناء السيارات الفرنسية أو الإيطالية أو اليابانية.

✓ **المكاسب والمزايا التي تحقق من قيام التجارة الخارجية:** تقوم الدولة بتصدير السلع ذات الوفرة النسبية، واستيراد السلع ذات الندرة النسبية، الأمر الذي يحقق لها في الواقع ميزتين في آن واحد، الأول يتمثل في تصريف منتجاتها الزائدة عن احتياجات السوق المحلي، والثاني في الحصول على سلع تستوردها من الخارج بأسعار تقل نسبيا عن تكلفة إنتاجها محليا².

وكذلك يمكن إضافة الأسباب التالية³:

- لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا-تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- التخصص الدولي؛

¹- نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2008، ص10.

²- إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص243.

³- موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص17.

- اختلاف تكاليف الإنتاج؛
- اختلاف ظروف الإنتاج؛
- اختلاف الميول والأذواق.

المطلب الثالث: عوامل قيام التجارة الخارجية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة واتجاه التجارة الخارجية تتمثل في أنّ عملية التبادل التجاري بين الدول في معظم الأقاليم الجغرافية تقوم على أساس وجود فائض في الإنتاج مقابل الحاجة أو العوز إليه في دول أخرى خارج الإقليم التجاري أو الحدود التجارية وعلى أساس هذا المبدأ تقوم عملية التبادل التجاري أو ما يسمى بالتجارة الخارجية.

وهناك مجموعة من العوامل الطبيعية والعوامل البشرية

I. العوامل الطبيعية: وتتمثل في:

فيما يخص عناصر البيئة الطبيعية المتمثلة في الموقع الجغرافي الذي يعد من أكثر العناصر الطبيعية تأثيراً على قيام التبادل التجاري ومدى نجاح التجارة الدولية من خلال سهولة الاتصال بالعالم الخارجي¹.

II. مجموعة العوامل البشرية

هناك العديد من العوامل البشرية التي تؤثر على حركة التجارة واتجاهها يمكن ذكر أهمها فيما يلي²:

1- اختلاف مستوى الدخل القومي:

لمستوى الدخل القومي دور هام في التجارة، فالمعروف أنه كلما ارتفع الدخل القومي وقل عدد السكان ارتفع مستوى دخل الفرد، وهذا من شأنه رفع المستوى المعيشي للأفراد، وبالتالي زيادة القوة الشرائية ولا يتحقق الزيادة في القوة الشرائية إلا بزيادة الإنتاج سواء على المستوى المحلي إذا كان في داخل الدولة عندما تكون لديها مقومات الزيادة في الإنتاج أو بالاستيراد أو مواجهة الطلب، وهنا تصبح التجارة الدولية قد تأثرت بمستوى الدخل المرتفع في بعض الدول، ويصبح نصيب الفرد من التجارة في الدول ذات مستوى الدخل المرتفع أكثر من نصيب الفرد في الدول ذات الدخل القومي الأقل، وفي نفس الوقت فإن مستوى دخل الفرد يحدد نوع السلع المستوردة لكل جانب منها.

¹ كاظم عبادي الجاسم، جغرافية التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، صص 121، 122.

² علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا الاقتصادية، الطبعة الرابعة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003، صص 619-622.

2-مدى توافر وسائل النقل:

كما ذكرنا من قبل فإن وسائل النقل بصورها المختلفة من طرق برية وبحرية وجوية ساعدت على استغلال الموارد في مناطق لم يكن من السهل استغلالها من قبل، سواء لصعوبتها أو لبعدها عن طرق المواصلات، فأمكن زيادة المنتجات الزراعية والمعدنية، الصناعية، وامكن وجود التخصص لبعض المنتجات، واصبح الإنسان قادرا على نقل هذه المنتجات إلى أي بقعة في العالم حتى أصبح الترابط قويا بين جميع المجتمعات.

3- المستوى والنظم الاقتصادية:

إن المستوى الاقتصادي يلعب دورا هاما في حركة التجارة فحيث تسود الزراعة في دولة من الدول مع كثرة السكان فإن هذا من شأنه قيام زراعة كثيفة لمواجهة الاستهلاك المحلي، بينما في حالة القلة السكانية مع اتساع الرقعة الزراعية تسود الزراعة الواسعة التي تسمح بوجود فائض للتصدير.

4- التكتلات الاقتصادية والارتباطات السياسية:

إن للتكتلات الاقتصادية أثر في حركة التجارة من حيث الحجم والنوع واتجاه التجارة، فكما أشرنا من قبل إلى هذه التكتلات مثل دول السوق الأوروبية المشتركة التي وضعت قواعد لحركة التبادل التجاري بين أعضائها، بينها وبين الدول الأخرى.

المطلب الرابع: سياسات التجارة الخارجية

لقد أعطى المفكرين الاقتصاديين تقسيمات السياسة التجارية وهما نوعين رئيسيين نذكرهم كما يلي:

أولاً: مفهوم السياسة التجارية

يختلف مفهوم السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية ويرجع ذلك إلى مدى رغبة كل دولة في محاولة تأثيرها على جوانب اقتصادية مختلفة، قصد تحقيق أهداف خاصة بها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها من التعاريف المتداولة، تلك التي ترى بأن السياسة التجارية هي عبارة عن " مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بهدف تحقيق أهداف محددة".

كما يقصد بالسياسة التجارية لحكومة بلد ما، تلك الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل واتجاهه¹.

¹ - يوسف مسعداوي، دراسات في الاقتصاد الدولي، دار هومه، ص 70-71.

ثانياً: اتجاهات السياسة التجارية:

وقد انقسم الفكر الاقتصادي في مجال سياسة التجارة الدولية إلى اتجاهين أساسيين هما¹:

• اتجاه التجارة الحرة:

يرتكز هذا الاتجاه على مبدأ حرية انتقال عوامل ووسائل الإنتاج من دولة إلى أخرى وترك التجارة دون قيود أو عراقيل، ويرتكز أنصار هذا الاتجاه إلى المبررات التالية:

- إن حرية التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي لهذه الدول نتيجة التخصص، وهذا يعني الاتجاه نحو الإنتاج المنتج الذي يحقق فوائد كبيرة منها حصول الأفراد على السلع المستوردة بتكلفة أقل؛

- إن حرية التجارة تحول دون قيام احتكارات أو تجعل على الأقل نشوئها صعباً وبالتالي انتشار جو المنافسة الذي يؤدي إلى دفع المنتجين لتطوير وتخفيض التكاليف إلى أقل قدر ممكن وفي النهاية خفض أسعار السلع.

• اتجاه التدخل في التجارة الدولية

لا ينفي أصحاب اتجاه الحماية الجمركية تقييد معين لحرية التجارة من مزايا تنشأ من التخصص الدولي وتقسيم العمل. وأن التجارة تقوم على أساس وجود فروق نسبية في تكاليف الإنتاج ما بين دولة وأخرى، إلا أنهم يعتقدون أن هناك أهدافاً أخرى ذات أهمية للمجتمع يتوجب العمل على تحقيقها حتى لو أدى ذلك إلى التضحية ببعض مزايا تقسيم العمل والتخصص الدولي.

ولتأكيد صحة اختيارهم فإن أنصار هذا الاتجاه الحمائي يوردون مبرر تقييد التجارة يؤدي إلى حماية الصناعات الوطنية الناشئة، من خلال تقسيم سياسات الحكومة في التجارة الخارجية إلى قسمين رئيسيين هما:

2. السياسة الضريبية: وهذا ما تعرضه الحكومات من ضرائب على المستوردات وعلى الصادرات معاً².
3. السياسة غير الضريبية: وهذه السياسات تشمل جميع أشكال القيود الأخرى غير الضريبية على التدفقات السلعية والخدمية بين الدول وأهمها: سياسة التحديد والاختيار لصادرات.

¹- شريف علي الصوص، التجارة الدولية الأسس والتطبيقات، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012، ص130.

²- جمال جويدان الجمل، التجارة الخارجية، طبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2013، ص67.

بالإضافة إلى هذين القسمين كأشكال رئيسية للتدخل الحكومي في التجارة الخارجية وهناك أشكال أقل أهمية تشمل قيام الحكومة بالتمييز في مشترياتها ضد الممارسات الحكومية التي تعود على التجارة الدولية¹.

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

بطبيعة الحال فإن تناول المبادئ النظرية التي تحاول تفسير سلوك الوحدات الاقتصادية في تعاملها على المستوى الدولي، سواء كانت نظريات كلاسيكية أو حديثة، وهنا ذكرنا مختلف النظريات التي قسمها المفكرين الاقتصاديين.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

اعتمدت المدرسة الكلاسيكية في أواخر القرن 18 وأوائل القرن 19 على نظرياتها كرد فعل على المذهب التجاري الذي سبقها والذي يناصر بتدخل الدولة في التجارة الخارجية، هذه المدرسة ترى بأن الثروة تتمثل فيما تملكه الدولة من معادن نفيسة فقط. كما تعتمد على مبدأ حرية التجارة بعد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وسنحاول ذكرهم كما يلي:

أولاً: الميزة النسبية (دافيد ريكاردو)

يقوم التفسير الكلاسيكي الأساس التجارة الدولية على مبدأ الميزة النسبية الذي صاغه الاقتصادي الإنجليزي ريكاردو في سنة 1817 ففي رأي ريكاردو أن أساس التجارة الدولية إنما يوجد في تلك الاختلافات التي توجد بين الدول في التكاليف النسبية. فقد يكون أحد البلاد أكثر كفاءة من غيره في إنتاج كل سلعة ممكنة (أي يستطيع أن ينتجها بتكلفة أرخص نسبياً من غيره من البلاد)، ولكن طالما أنه ليس أكثر كفاءة بدرجة متساوية في إنتاج تلك السلع التي يكون فيها أكثر كفاءة نسبياً، وأن يقوم بتصدير هذه السلع مقابل سلع تكون كفاءته النسبية فيها أقل فمبدأ الميزة النسبية ينص على كل بلد سيتخصص في إنتاج وتصدير تلك السلع التي يمكنه أن ينتجها بتكلفة منخفضة نسبياً (التي يكون فيها أكثر كفاءة نسبياً من البلاد الأخرى). وبالعكس، كل بلد يستورد تلك السلع التي ينتجها بتكلفة مرتفعة نسبياً (التي يكون فيها أقل كفاءة نسبياً من البلاد الأخرى)، هذا المبدأ البسيط يزود الأساس الذي لا يهتز للتجارة الدولية².

¹ جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2003، ص 59-60.

² كامل بكري، اقتصاد الدولي للتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 20-21.

ثانياً: نظرية النفقات المطلقة (آدم سميث 1823-1890)

استعرض آدم سميث في كتابه ثروة الأمم فوائد حرية التجارة، فأوضح أن حرية التجارة تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل لأنها توسع حجم السوق، ولقد جاء حديث آدم سميث عن حرية التجارة في معرض هجومه على ما أسماه " النظام الميركانتيلي"، ذلك النظام الذي أرسى قواعده أصحاب مذهب التجار كما سبقت الإشارة. فقد قام هذا النظام على أساس تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية لتعظيم الصادرات وتقليل الواردات وبالتالي زيادة حيازة الدولة من المعدن النفيس. ومن الجدير بالذكر هنا أن قراءة آدم سميثيين أنه كان يستخدم حرية التجارة بمعنيين متمايزين: المعنى الأول حرية التجارة بين الدول مع مستعمراتها. وأساس دفاعه عن حرية التجارة لجميع مواطني دولة من الدول مع مستعمراتها وأساس دفاعه عن حرية التجارة بين الدول هو أنه " إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن، فلنشترها منه ببعض إنتاج صناعتنا" أي تقوم التجارة بينهما¹.

ويرتبط اسم آدم سميث بمبدأ أو قانون النفقات المطلقة كأساس لقيام التجارة الخارجية بين الدول المختلفة، وتحديد نمط واتجاه هذه التجارة والمكاسب الناتجة عنها².

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية:

برز الفكر النيوكلاسيكي في القرن التاسع عشر وساهم أبرز الاقتصاديين فيه ومنهم "الفريد مارشال وفيشكر كلارك" ويهدف هذا الفكر على إمكانية استمراره بناء على عملية النمو الاقتصادي التي اوردها النظرية النيوكلاسيكية.

ومن خلال دراسة كل من نموذج الميزة النسبية ونظرية ريكاردو تبين لنا أن اختلاف الفرص البديلة هو الذي يقف وراء اختلاف الأسعار النسبية. ويؤدي بالتالي إلى قيام تجارة دولية تتفح جميع الأطراف وفي هذا الجزء من نظريات التجارة الخارجية فإن التركيز ينصب على إيجاد تفسير الاختلاف التكاليف الفرصة البديلة بين الدول وذلك باستخدام تكنولوجيا إنتاجية تعترف صراحة بوجود أكثر من عامل إنتاجي واحد. ونوجزها فيما يلي:

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر، 2003، ص 80.

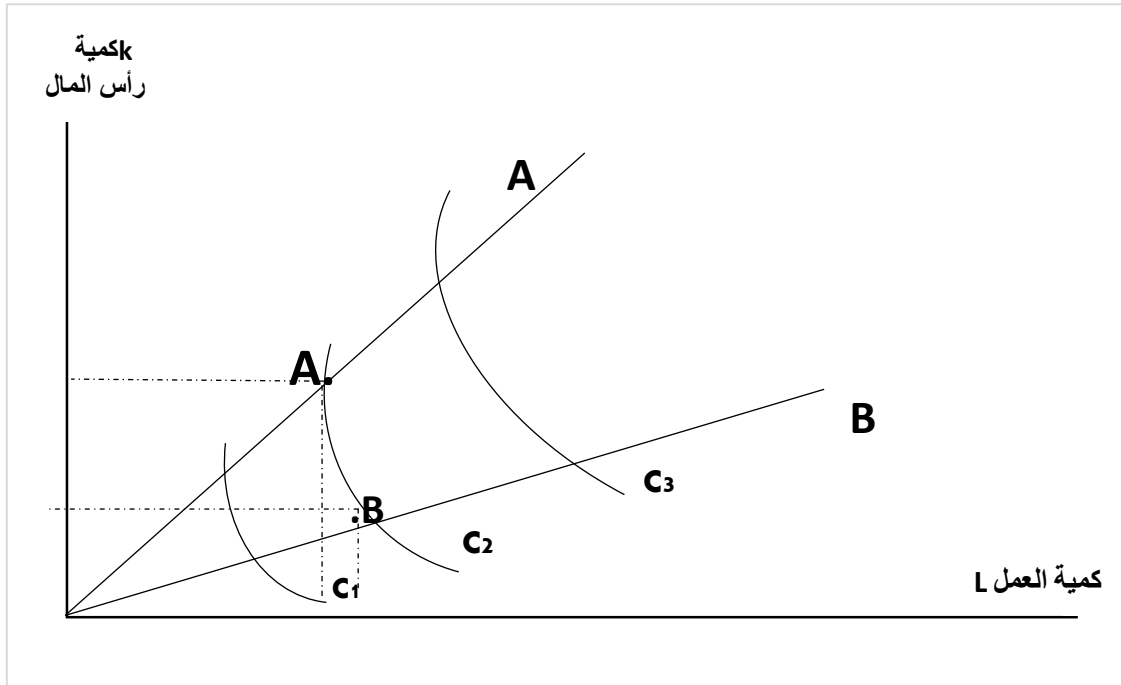
² سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، ص 88.

1. نظرية هيكشر-أولين:

وتعرف هذه النظرية بنظرية H-O. نسبة إلى الاقتصادي الكبير السويدي هيكشر وتلميذه أولين. حيث توصلوا إلى نتيجة هامة مفادها أن اختلاف التكاليف (الأسعار) النسبية بين الدول يرجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين هذه الدول.

فقد لاحظ هيكشر بداية أن الدول تختلف فيما بينها من حيث الوفرة (العرض) في عوامل الإنتاج وهذه الاختلافات المطلقة في عرض للعوامل الانتاجية ينتج عنها اختلافات في الوفرة النسبية (العرض النسبي) لهذه العوامل¹.

الشكل رقم (1): يبين ثلاث منحنيات ناتج مستوى إنتاج سلعة الأقمشة وهي C1 و C2 و C3



المصدر: حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص46.

ولتوضيح هذا النموذج افترض أن الاقتصاد ينتج سلعتين من الأحمية والأقمشة، باستخدام عنصرين انتاجيين هما رأس المال (K) والعمل (L) وافترض أن السلعة المراد إنتاجها هي الأقمشة.

¹ رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000، ص29.

2. نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج

في عام 1948، طور العالم الاقتصادي الأمريكي بول سامو يلسون نظرية هيكشر-أولين، إذ بين أن ارتفاع سعر سلعة ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أجر العنصر الانتاجي الذي يستخدم بكثافة في إنتاجها. وقد أدى ذلك إلى نظريته حول "تعادل ائتمان عناصر الإنتاج" التي عرفت باسم نظرية هيكشر-أولين-سامويلسون" وفقا لهذه النظرية القائمة على الوفرة في عوامل الإنتاج، فإن قيام التجارة الدولية يؤدي إلى معادلة الأسعار النسبية والمطلقة لعوامل الإنتاج، فإن قيام التجارة الدولية يؤدي إلى معادلة الأسعار النسبية والمطلقة لعوامل الإنتاج المتجانسة بين الدول. تقول هذه النظرية أنه إذا توفرت التجارة الحرة بين الدول، تنتقل إلى حد كبير الفوارق بين أسعار السلع، وبذلك تتعادل أجور عناصر الإنتاج الموظفة في إنتاجها، وبمعنى آخر، تكون التجارة الحرة بديلا من الحركة الحرة لعناصر الإنتاج دوليا. ونؤكد فرضية سامويلسون أنه: في حال تجانس عناصر الإنتاج وتشابه التقنية، والمنافسة الكاملة والحركة المطلقة لسلع يؤدي التبادل الدولي إلى تعادل أسعار عناصر الإنتاج بين الدول¹.

3. نظرية هبات عناصر الإنتاج

تنص هذه النظرية على أن كل دولة تقوم بالتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تحتاج بدرجة كبيرة إلى عنصر الإنتاج المتوفرة لديها نسبيا. وبالتالي يعد الأرخص نسبيا، وتستورد السلعة التي يحتاج إنتاجها إلى عنصر الإنتاج النادر نسبيا والذي يتميز بارتفاع سعره النسبي. معنى ذلك أن الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل تقوم بتصدير السلعة كثيفة العمل واستيراد السلعة كثيفة رأس المال². ومن ناحية أخرى الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال تقوم بتصدير السلعة كثيفة رأس المال واستيراد السلعة كثيفة العمل، وفقا للافتراضات السابقة فإن الدولة (أ) التي تتمتع بوفرة في عنصر العمل سوف تقوم بالتخصص جزئيا في إنتاج وتصدير السلعة س (كثيفة العمل) واستيراد السلعة ص (كثيفة رأس المال) ومن ناحية أخرى فإن الدولة (ب) التي تتمتع بوفرة في عنصر رأس المال سوف تقوم بالتخصص جزئيا في إنتاج وتصدير السلعة ص (كثيفة رأس المال) واستيراد السلعة س (كثيفة العمل) من الدولة (أ)³.

¹ محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص120.

² محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001، ص145.

³ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، المرجع نفسه، ص145.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة

لقد حاولت نظرية هيكشر-أولين تفسير حالات محددة يكون فيها دولتين تختلف بشكل كبير من حيث وفرة عوامل الإنتاج لكن لا يمكن تعميم هذا النموذج في حالة التجارة بين الدول المتشابهة من حيث وفرة عوامل الإنتاج وهذا الدافع الأساسي لمجموعة من المحاولات تتضمن جملة من التحويلات مفيدة في تقسيم أسباب قيام التجارة الخارجية.

لقد رأينا أن أساس التجارة الدولية يكمن في اختلاف الميزات النسبية بين الدول، التي هي نفسها تنشأ من اختلافات في تكلفة الفرص البديلة بين الدول. ولكن لماذا تختلف تكلفة الفرصة البديلة فيما بين الدول.

لقد قدم لنا الاقتصادي السويدي برتيل أولين تفسير لذلك في سنة 1935 وقد بنى أولين تحليله على أفكار مواطنه الاقتصادي السويدي إيلي هيكشر الذي أكد على الاختلافات في هبات الدول من عوامل الإنتاج كشرط أساسي لقيام التجارة الدولية. وقد ظهرت أفكار هيكشر في مقال (باللغة السويدية) نشر سنة 1919 وقد طور أولين أفكار هيكشر واستطاع أن يزودنا بتوضيح كامل الأساس التجارة الدولية¹.

¹ - كامل بكري، الاقتصاد الدولي والتجارة والتمويل، مرجع سبق ذكره، ص 46-47.

المبحث الثالث: تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجي

إن سعر الصرف يؤثر على التجارة الخارجية بطريقة غير مباشرة على ميزان المدفوعات بين دولة وأخرى، بالإضافة إلى أثر تخفيض قيمة العملة أو رفعها على التجارة الخارجية من خلال العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية.

المطلب الأول: تعريف خفض ورفع قيمة العملة

ويمكن لنا تعريف كل من الرفع والخفض بشكل مستقل كالآتي:

أولاً: تعريف خفض قيمة العملة:

هو أن تقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها بالعملات الأجنبية، حيث تصبح تساوي عدداً أقل من ذي قبل من هذه العملات، ومعنى هذا التخفيض هو إجراء يخفض سعر صرف العملة بخفض قوتها الشرائية في الخارج، كأن تقرر دولة كمصر مثلاً أن يخفض سعر صرف الجنيه المصري بالدولارات، فبدلاً من أن يساوي ثلاثة جنيهات ونصف دولار واحد تصبح أربعة جنيهات تساوي دولار واحد¹.

ثانياً: تعريف رفع قيمة العملة:

عملية رفع قيمة العملة هي بطبيعتها مقابلة لعملية تخفيض هذا السعر وتهدف أساساً إلى تخفيض الفائض التجاري، بعد رفع سعر النواتج المصدرة وتخفيض سعر النواتج المستوردة. إن فائض ميزان المدفوعات، المستمر لأمد بسبب تدفقاً للسيولات التي تعتبر من ضمن العوامل التضخمية. إضافة إلى ما تقدم فإن الخطورة تتفاقم عندما تقود المضاربة في أسواق الصرف إلى اجتذاب رؤوس الأموال القصيرة الأجل نحو البلدان ذات العملات التي تقيم على أنها دون قيمتها بانتظار رفع تلك القيمة لاحقاً².

كما يمكننا تعريف رفع قيمة العملة على أنها: زيادة الوحدات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وهي عكس عملية التخفيض، حيث أن هذه السياسة ترجع بنتائج سلبية على قطاع الصادرات أهمها انخفاض مداخل المصدرين بالعملة الوطنية ويقابله أثر إيجابي على المستوردين من خلال انخفاض أسعار السلع المستوردة بالنسبة لأسعار السلع المحلية³.

¹ - وسام مالك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ص293.

² - مجدي محمود شهاب، سوزي عيدي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص243.

³ - أمين رشيد كنوفة، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، مطبعة الجامعة، بغداد، العراق، 1980، ص243.

وكذلك شرحها الاقتصاديون باختصار على أنها: "رفع قيمة العملة تشير إلى زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية مقابل الوحدات النقدية الوطنية الواحدة"¹.

المطلب الثاني: أثر تخفيض قيمة العملة على التجارة الخارجية

إن قيمة العملة مما لا شك فيه أن لها أثر في خفض ورفع قيمة العملة وهذا ما درسه الاقتصاديون وقمنا بجمع هذه الدراسات في شكل أسباب وشروط.

1. أسباب تخفيض قيمة العملة وآثارها على التجارة الخارجية

هناك أسباب عديدة لتخفيض قيمة العملة من بينها²:

- علاج الاختلال في ميزان المدفوعات، على اعتبار أن التخفيض يحفز ويشجع التصدير ويقيّد الاستيراد، كما يحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج ويحث على إعادتها.
- وتفسير ذلك أن مالك النقد الوطني يحصل إذا حول أمواله إلى الخارج على مقدار أقل نتيجة تخفيض سعر الصرف، أما رؤوس الأموال في الخارج فإنها تجد في تخفيض قيمة سعر الصرف ما يدعوها إلى العودة بنية الحصول على مقدار أكبر من مقدارها الأصلي.
- ارتفاع دخول المنتجين المحليين: يكون التخفيض لهدف زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيض عبء مديونيتها خاصة إذا تدهورت أسعار منتجاتهم في الأسواق العالمية على اعتبار أن تخفيض سعر الصرف يرفع قيمة الصادرات مقومة بالعملة الوطنية، أو لتسهيل تصريف هذه المنتجات في الخارج.
- معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد القومي حيث ينتج عن التخفيض تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية.
- أن تخفيض سعر الصرف بمثابة إجراء أولي لانتهاج سياسة نقدية تضخمية. حيث يعمد المصرف المركزي إلى إعادة تقويم رصيده الذهبي ويكون لديه فرصة ممكنة للتوسع في الاقتراض والاصدار.
- إن إعادة التقويم وفق سعر جديد تتيح للخزينة العامة الحصول على فرق التقويم الذي يعتبر موردا يضعف الخزينة ويعدل من اختلال الميزانية.

¹ - عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص154.

² - المراهي بشير، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج (1994-2010)، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2015-2016.

- كما أن بعض الدول تعتمد الى تخفيض سعر الصرف عندما تقوم بذلك دولة أخرى تربطها بها علاقة تجارية قوية خوفاً أن يتحول طلب هذه الأخيرة عن منتجات الدولة الأخرى، أما الدول النامية فهي تعد مضطرة لهذا التخفيض عندما تخفض الدول المتقدمة أسعار صرفها نظراً للمشاركة الضعيفة للدول النامية في التجارة العالمية ولأن تصريف منتجاتها أمر ايجابي على اقتصادها.

- فشل الإجراءات البديلة: هناك إجراءات من شأنها إعادة التوازن للحسابات الخارجية لميزان المدفوعات ولكن إذا فشلت هذه الإجراءات نلجأ إلى التخفيض وتتمثل هذه الإجراءات في¹:

✓ سياسة تدعيم التجارة الخارجية: وتعتمد هذه السياسة على:

- رفع حصيلة الصادرات وذلك بتدعيمها عن طريق إعطاء إعانات لتشجيع المستثمرين المحليين وتسهيلات للقروض خاصة للاستثمار في قطاع الصادرات وذلك بهدف تحسين جودة ونوعية الصادرات لجعلها منافسة في الأسواق العالمية، ومن جهة أخرى تعويض التكاليف المرتفعة التي قد تكون سبب في ارتفاع أسعار المنتجات الوطنية.

- تخفيض حصيلة الواردات عن طريق إجراءات تقييدية كالقوانين الجمركية لنظام الحصص، (رفع التعريف الجمركية) خاصة بالنسبة للمنتجات المنافسة للمنتجات الوطنية.

- اعتماد سعر صرف مزدوج حيث أن بعض الدول نطبق هذا النظام في معاملاتها التجارية، فنقوم بتطبيق سعر صرف أجنبي مرتفع للعملة الوطنية على الواردات غير الأساسية، وفي نفس الوقت يطبق سعر صرف أجنبي منخفض للعملة الوطنية بالنسبة للواردات التي تدخل كسلع وسيطة في الإنتاج الوطني، مما يؤدي إلى انخفاض حصيلة الواردات وبالتالي تصحيح العجز في الميزان التجاري.

- سياسة الاستقرار الداخلي: بما أن التضخم هو السبب المرجعي لاختلال ميزان المدفوعات، فإن الدول تطبق سياسة مالية ونقدية انكماشية فنقوم بتخفيض الانفاق العام الكلي من خلال الحد من زيادة الدخل وامتصاص الكتلة النقدية المتداولة وذلك بهدف إحداث الاستقرار الاقتصادي على المستوى الوطني.

1. شروط نجاح تخفيض قيمة العملة

إن نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة يجب أن تتوفر على الشروط التالية:

• اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة بحيث تؤدي إلى تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.

¹ صفوت عبد السلام وعوض عبد الله، سعر الصرف وأثره على الاختلال في ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016، ص34.

- عدم قيام الدولة المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها.
 - ضرورة اتسام العرض
- حتى تتحقق أهداف تخفيض العملية المحلية من زيادة الصادرات وتخفيض الواردات لا بد من توافر مجموعة من الشروط أهمها¹:
- تنوع الصادرات، أي ضرورة مرونة الجهاز الإنتاجي لتغيرات الطلب العالمي وكذا انخفاض قيمة العملة؛
 - الواردات المحلية يجب أن تكون قابلة للتقليص؛
 - تميز الطلب العالمي على السلع المحلية بمرونة عالية؛
 - ضرورة توافر استقرار في الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض (حالة الدول التي تعتمد على الواردات).
 - عدم قيام الدول الأخرى المنافسة بنفس الإجراء؛
- وكذلك تتوفر هذه الشروط:
- استجابة السلع المصدرة لصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.
 - ألا تقوم الدول الأخرى بتخفيض القيمة الخارجية لعملة².
 - مرونة الطلب على الصادرات الوطنية EX والطلب الداخلي على الواردات EM بما فيه الكفاية بالنسبة للأسعار بمجموع يتعدى الواحد وهو ما يعرف بشرط مارشال- لينز- روبنسون أي: $EX+EM > 1$
- إذن إذا كان الميزان التجاري في حالة عجز وقامت السلطات بتخفيض قيمة العملة المحلية فإن:
- عجز في الميزان التجاري تخفيض قيمة العملة المحلية ← انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية ← زيادة الصادرات وانخفاض الواردات ← تسوية العجز في الميزان التجاري.
 - لكن إذا كان البلد يعتمد على الواردات، خاصة إذا كانت ضرورية فإن: الواردات ترتفع ← التكاليف ترتفع (بسبب خفض العملة) ← الأسعار ترتفع ← تضخم مستورد³.
- ومن بين آثار تخفيض قيمة العملة ما يلي:¹

¹ - عبد المجيد قديري، مرجع سبق ذكره، ص 134.

² - فرد أم الخير، مصار منصف، تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة تطبيقية على الجزائر (1970-2014)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 32، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 38-39.

³ - فرد أم الخير، مصار منصف، المرجع نفسه، ص 39.

- ارتفاع الأسعار في داخل البلد، وبالتالي انخفاض المستوى المعيشي للفئات ذات الدخل المحدود، ومن ثم تدهور الثقة في قيمة العملة المحلية؛
 - تهريب رؤوس الأموال للخارج؛
 - تزايد مدفوعات خدمة الديون الخارجية، مما ينعكس سلباً على رصيد ميزان المدفوعات؛
 - لجوء الأفراد المقيمين إلى ادخار عمولات أجنبية بدلاً من العملات المحلية وميولهم إلى الاستهلاك؛
 - انخفاض معدل الادخار الوطني، مما ينعكس سلباً على إمكانية تمويل المشاريع التنموية.
- ومن الجدير بالذكر أن الدولة تلجأ إلى تخفيض قيمة العملة لأغراض معينة منها²:
- تحقيق توازن ميزانها التجاري الذي كان مختلاً، حيث يتم ذلك عن طريق تشجيع الصادرات وتقليل الواردات؛

- تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة وبالتالي يساهم ذلك في استغلال الطاقة الإنتاجية واستغلال المزيد من اليد العاملة؛
- تحديد سعر الصرف الواقعي للعملة المحلية؛

المطلب الثالث: أثر رفع قيمة العملة على التجارة الخارجية

- يمكن أن تغير الدولة سعر صرف عملتها صعوداً وهبوطاً كوسيلة لتغلب على بعض المشكلات الاقتصادية، فمن أهم الأسباب التي تدفع السلطات النقدية إلى رفع القيمة الخارجية لعملتها نذكر ما يلي³:
- وجود فائض في ميزان المدفوعات ومن أجل التخلص من هذا الفائض، تقوم السلطات العامة بإصدار عملة وطنية مقابل الفائض، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع التضخم وبالتالي تزايد الواردات مقابل انخفاض الصادرات، وهكذا يحصل التوازن في ميزان المدفوعات؛
 - من أجل معادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلع استراتيجية (النفط مثلاً)؛

¹ - عبد الوهاب دادن، زاوية رشيدة، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، المجلة الجزائرية لدراسات المحاسبة والمالية، العدد 03، ديسمبر 2016، ص10.

² - بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، تخفيض قيمة العملة بين الواقع والطموح، مجلة المركز الجامعي مرسلني عبد الله، تيبازة، العدد 29، ص124.

³ - عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص155.

- ومن أجل تدعيم العملات الأجنبية الأخرى، كما فعلت اليابان وألمانيا ودول أوروبية أخرى حينما رفعت قيم عملاتها لدعم الدولار الأمريكي، عندما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن تخفيض قيمة الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها؛

- إن سياسة رفع قيمة العملة لا تقوم بها سوى البلدان التي لها مواقع هامة في الأسواق الدولية وتمتلك احتياطات ضخمة من احتياطات العملات الأجنبية ولها قدرة تنافسية كبيرة¹.

إن رفع قيمة العملة لا يمكن من إعادة التوازن إلا إذا تحققت بعض الشروط حتى تتجح هذه العملية وتتمثل في ما يلي:

- يجب أن يكون مجموع مروونات السعر للطلب الخارجي على الصادرات والطلب الداخلي على الواردات أكبر من الواحد، في هذه الحالة فإن ارتفاع أسعار الصادرات يرافقه انخفاض الطلب الخارجي بنفس النسبة، أما الواردات فهي العكس من ذلك، يجب أن ترتفع نتيجة انخفاض أسعارها.
- إذا كانت عملية التصحيح هذه بواسطة الأسعار تتوافق مع عملية تخفيض الناتج القومي من خلال تقليص الاستثمارات عندها يصبح نجاح عملية رفع قيمة النقد مؤكداً.
- نجاح عملية رفع القيمة يرتبط أيضاً وبشكل أساسي بإمكانية تقليص أو حتى إلغاء الفوارق مقارنة مع الخارج على صعيد الإنتاجية التي تجعل البلد المحقق للفائز أكثر قدرة على المنافسة مع شركائه التجاريين².

على سبيل المثال عندما رفعت اليابان وألمانيا عملاتهما من أجل دعم الدولار، حيث رفعت اليابان قيمة الين سنة 1995م، حيث وصل 80 ين للدولار و 240 ين للدولار سنة 1980م من خلال الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية على اليابان لتخفيض قدرتها التنافسية.

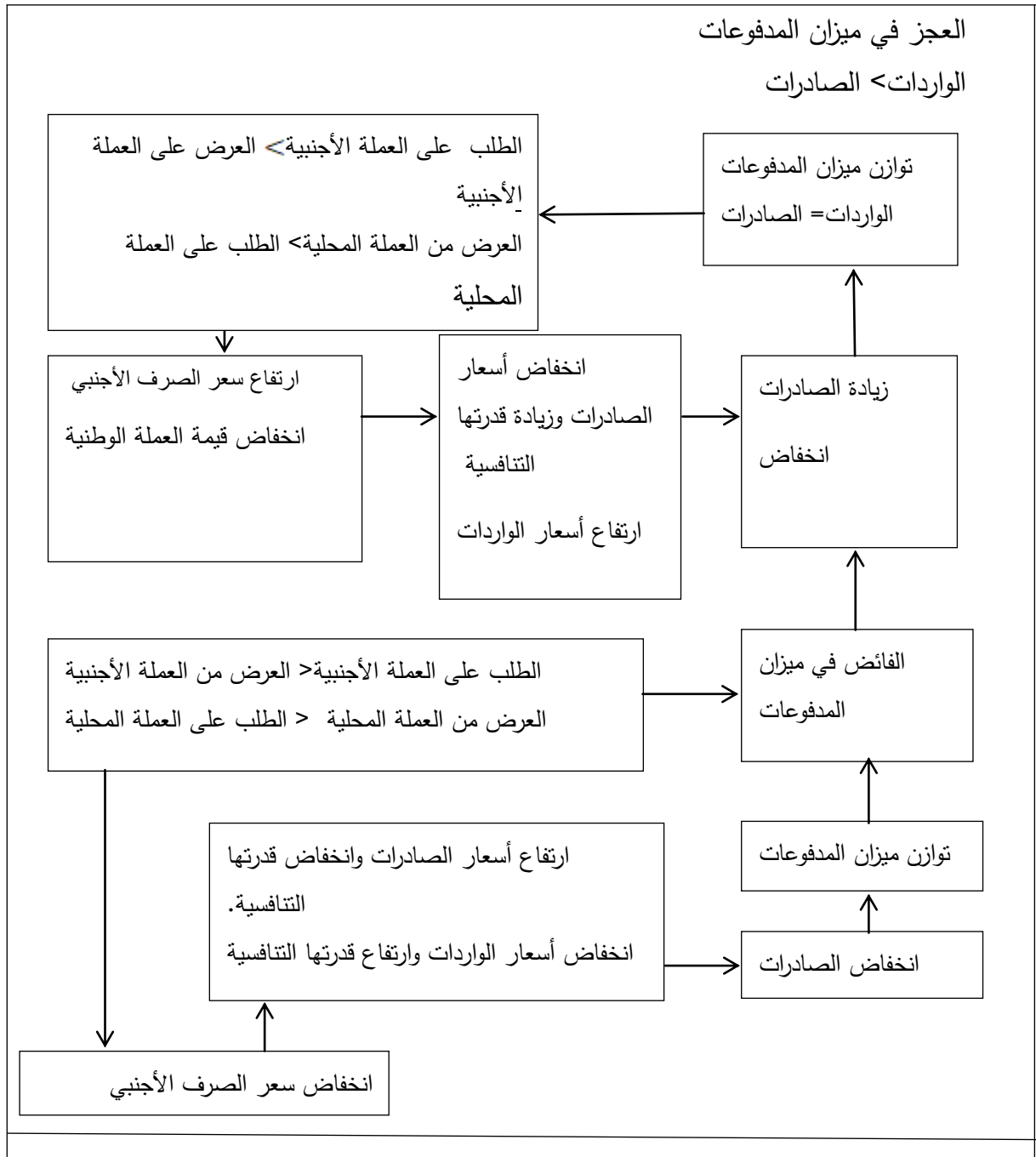
إن سياسة رفع قيمة العملة لا تقوم بها سوى البلدان التي لها مواقع هامة في الأسواق الدولية وتمتلك احتياطات ضخمة من احتياطات العملات الأجنبية ولها قدرة تنافسية كبيرة³.

¹-بغداد زيان، تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص52.

²- وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001، ص217.

³- بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013، ص52.

الشكل (2): العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات



المصدر: عبد العزيز سمير وآخرون، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية (دراسة تحليلية للفترة

2001-2016)، مرجع سبق ذكره، ص 122.

نلاحظ من خلال الشكل (2) أن التوازن في سوق الصرف يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، حيث يمثل العجز في الميزان المدفوعات فائض عرض من العملة المحلية في سوق الصرف. و بالتالي انخفاض القيمة الخارجية لها، وهذا بدوره يعطي ميزة تنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية التي تصبح أرخص نسبياً ويشجع ذلك الصادرات ويقلل من الواردات، ونفس الحال بالنسبة للفائض في ميزان المدفوعات الذي يمثل فائض طلب على العملة الوطنية.

وبالتالي ارتفاع القيمة الحالية لها، وهذا بدوره يعطي ميزة تنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية، مما يؤدي إلى تشجيع الواردات والتقليل من الصادرات¹.

المطلب الرابع: العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية

يمكن ربط العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية من خلال ابراز مكانتهما في الاقتصاد، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات وكذلك تأثيرها على حركة الصادرات والواردات.

تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة في دائرة النشاط الاقتصادي، لما لها من علاقة وطيدة مع جميع المتغيرات، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الدولي، فهي تساهم مع نظيرتها من القطاعات الأخرى في زيادة الدخل الوطني من أجل رفع مستوى المعيشة والرفاهية الاقتصادية لأي بلد وبالتالي فهي قناة لتصريف الفائض من الإنتاج الوطني ومصدر للعملة الصعبة.

لقد اختلف علماء الاقتصاد حول تعريفهم للتجارة الخارجية، وذلك للتباين الحاصل في مضمونها والصور التي تتألف منها، ونوه إلى أن البعض يفرق بين مصطلح التجارة الدولية ومصطلح التجارة الخارجية، حيث يشير مصطلح التجارة الخارجية إلى نظرية جزئية العلاقات الاقتصادية بين دول معينة ودول أخرى، بينما الثاني يشير إلى نظرية شمولية، بمعنى مجمل العلاقات التي تنمو بين دول العالم. كما فرق البعض بين مصطلح " التجارة الخارجية" بمعناها الضيق (التجارة الخارجية) وبمعناها الواسع (التجارة الدولية) فالأول يعني كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة (السلع والخدمات) وكذلك رأس

¹ - عبد العزيز سمير وآخرون، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية (دراسة تحليلية للفترة 2001-2016)، مرجع سبق ذكره، ص123.

المال الذي ينتقل إما على شكل استثمار مباشر، وإما ينتقل على شكل قروض تمنح من دولة لأخرى، سواء كان ذلك لمقابلة استثمار حقيقي جديد لتسوية مدفوعات ناشئة عن التبادل التجاري، في حين الثاني يبقى على الأول ويضيف له الهجرة الدولية أي انتقال الأفراد بين دول العالم المختلفة والحركة الدولية لرؤوس الأموال¹.

1- أثر سعر الصرف على الصادرات

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحى بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل. وفي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية²:

- ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.
- ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة.
- نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع في الأسعار، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنها للزيادة الفعلية في الأسعار.

2- أثر سعر الصرف على الواردات

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيفضل دون تغيير حجم الواردات بالتأكيد سوف ينقلص، ومنه ستتخفض الكمية المطلوبة منه وبالتالي فإن الصرف الأجنبي، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات وبتزايد حجمها من هذه السلع وتخفيض قيمة العملة يخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي

¹ - بلقاسم ليندة، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1998-2010)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، العدد 24، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص256.

² - بن عبد العزيز سمير وآخرون، أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية (دراسة تحليلية للفترة 2001-2016)، مرجع سبق ذكره، ص123.

إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذا ما تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدولة في مقومات الناتج المحلي ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدولة النامية على احلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى وإن توفرت الإمكانية لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة، غير إمكانية الاحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية.

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفف الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام¹.

إن زيادة كمية الواردات نتيجة تخفيض سعر الصرف ربما لا يؤدي إلى ارتفاع قيمتها (أي زيادة الطلب على الصرف الأجنبي) كما كانت عليه من قبل ويتوقف الأمر على درجة مرونة الطلب السعرية على الواردات التي تتأثر بعامل مهم ألا وهو وجود بدائل محلية جديدة لتلك المنتجات المستوردة، فتتوفر مثل هذه البدائل سيمكن المستهلكين من التحول إليها بدلا من السلع المستوردة مما يقلل من قيمة الواردات².

¹ - الداوي يامنة، أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2014، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص التقنيات الكمية في المالية، كلية علوم تجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015-2016.
² - بن عبد العزيز سمير وآخرون، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص123.

خلاصة الفصل:

مها اختلفت التعريفات حول مفهوم التجارة الخارجية إلا أنها تتفق على دورها الفعال في التنمية الاقتصادية، إذ يتأثر هذا القطاع الاستراتيجي بعوامل متعددة، قد تحد من تطوره وتوسعه.

فالتجارة الخارجية هي عصب أي اقتصاد فهي تلعب دور كبير في النشاط الاقتصادي من خلال اعتبارها مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدول على التصدير، ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وجذب رؤوس الأموال.

الفصل الثالث:

- العلاقة التجارية الصينية في ظل سعر صرف اليوان
الدولار

تمهيد:

شقت الولايات المتحدة الأمريكية طريقها إلى الهيمنة على العالم بعد الكساد الذي أصاب دول العالم في عام 1873، وفي النصف الأول من القرن العشرين أصبحت أمريكا القوة الاقتصادية الرئيسية، ومع تزايد التحديات الاقتصادية من قبل دول أوروبا والدول الآسيوية خاصة الصين أصبحت الاضطرابات تصيب دولة المركز في منظومة الاقتصاد العالمي الدولي.

كما أن التجربة الاقتصاد الصينية والاصلاحات التي قادها الزعيم الصيني " دينجشياوبينج" منذ عام 1978 واستمر على نهجه من جاء بعده، تجربة فريدة من نوعها وهي محط اعجاب العالم لما حقته هذه التجربة من نجاحات كبيرة استطاعت أن تتجاوز اليابان وتحقق المرتبة الثانية كأكبر اقتصاد في العلم لسنة 2010.

إن تعزز التجارة الخارجية والاستثمار بين كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، كشريكان تجارين مهمان وبشكل كبير عام 2011، غير أن النزاعات والمناوشات التي ظهرت بينهما في المجال الاقتصادي والتجارة على رأسها قضية العملة، والعجز التجاري البيئي المتنامي لأمريكا مع الصين حول إليه أنصار العالم بأسره وتفش القلق بين جميع الشركاء التجاريين لذلك سنتناول في هذا الفصل اثر تغيرات سعر صرف اليوان مقابل الدولار على حركة التجارة الخارجية لصين -دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2020 وذلك باستخدام الرسائل القياسية لتقدير هذه العلاقة، وسيتم معالجة هذا الفصل من خلال المباحث الثلاث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري لليوان وأثره على النظام النقدي الدولي

المبحث الثاني: تحليل واقع التجارة الخارجية للصين

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر سعر الصرف الاسمي ليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي على حركة التجارة الخارجية للصين

المبحث الأول: الإطار النظري لليوان ومكانته ضمن النظام النقدي الدولي

استطاعت الصين من خلال تنامي حجم مصادراتها ومعدل نموها الاقتصادي من زيادة حظوظ عملتها في الارتقاء من عملة محلية لتسوية المدفوعات المحلية والإقليمية إلى مجابهة العملات الرئيسية كالدولار واليورو حيث ظلت الصين تسعى جاهدة لجعل اليوان يلعب دورا مهما وفعالا في المحيط الآسيوي والعالم ككل.

المطلب الأول: مفهوم اليوان وتطوره التاريخية

أولاً: تعريف اليوان

يعرف اليوان بالرنمينبي وهو العملة المتداولة في جمهورية الصين الشعبية، تعني هذه الكلمة حرفيا عملة الشعب ووحدتها الأساسية، -اليوان- وهي مقسمة إلى 10 جياو والمقسمة هي الأخرى إلى 10 وان، أما الجهة المسؤولة عن الرنمينبي هي بنك الصين المركزي واللجنة النقدية لجمهورية الصين الشعبية، في حين اختصار العملة هو CNY أو RMB ورمزها اللاتيني هو (الموسوعة الحرة)¹.

كما سبق ذكره فإن الرنمينبي هي العملة الرسمية للصين، واليوان هو الوحدة الأساسية وينقسم إلى عشرة جياو وعشرة فين، وإصدار العملات يتم عادة من قبل بنك الشعب الصيني، وقد كانت قيمة الرنمينبي مقابل دولار الولايات الأمريكية ضعيفة، أيضا تم تخفيض قيمة العملة لاحقا وذلك لتقوية القطاع الصناعي الصيني. ولكن لأن سعر الصرف انخفض كثيرا ليصل لـ 5.37% فقامت الحكومة بوضع مبادراتوساننتها في ذلك البنوك المستقرة لتحدث تغيير في تاريخ عملة الصين حيث ارتفعت قيمة الرنمينبي إلى 8 % عام 2012 في أوائل القرن الحادي والعشرين أصبحت الصين من أبرز مراكز التجارة والتمويل على مستوى العالم، فانتعشت العملة الصينية على المستوى العالمي كما ارتفع مستوى الاقتصاد، وأعلن صندوق النقد الدولي في العام 2015 أن الرنمينبي سيصبح جزء من عملات الاحتياطي العالمية، جنبا إلى جنب مع الدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني بالإضافة للين الياباني وكانت هذه إضافة مهمة لتاريخ عملة الصين².

¹ - رنمينبي- المتاحة على الرابط: <http://www.ar> , 14:30 h. 2022/05/26. [Wikipedia.org/wiki.com, view: http://www.ar](http://www.ar)

² - تاريخ عملة الصين متاحة على الرابط: <http://www.Sotor.com.view:2022/05/28> , 17 :00h.

ثانيا: التطور التاريخي:

صدر الرنمينبي لأول مرة في شهر ديسمبر من عام 1948 من قبل البنك الصيني للحزب الشيوعي الصيني، وفي عام 1949م عمدت الحكومة الصينية إلى علاج التضخم الشديد الناتج عن النظام القديم، وعززت إدارة تبادل النقد الأجنبي، وفي عام 1955 أصدر البنك الشعبي الصيني النسخة الثانية من العملة الصينية الرنمينبي، وتم استبدال العملة بمعدل يوان واحد جديد لكل 10.000، يوان قديم.

وفي عام 1962م ظهرت تكنولوجيا الطباعة باستخدام الألوان، وتم استخدام لوحات الطباعة المحفورة باليد للمرة الأولى وتم إصدار النسخة الثالثة من العملة الصينية الرنمينبي، وفي هذه الفترة تطورت المعاملات النقدية وتبادلات النقد الأجنبي، وفي عام 1987 وبعد التخفيض من قيمة الرنمينبي وجعلها أكثر سهولة في التداول أصدرت نسخة رابعة منها اشتملت على علامة الحبر المغناطيسي، وعلامة مائية، وحبر الفلوريسنت.

وفي عام 1999 صدرت نسخة هذه الفترة تطورت المعاملات النقدية وتبادلات النقد الأجنبي، وفي عام 2005م أصدرت البنك الصيني قرارا برفع نسبة ارتباط الدولار بالعملة الصينية، وأصبح كواحد دولار يساوي 8.1 يوان تقريبا¹.

ولقد مر الاقتصاد الصيني بعدة مراحل منذ إعلان قيام الجمهورية الصينية الشعبية في عام 1949، وتميزت كل مرحلة بمجموعة من الخصائص التي ساهمت بشكل كبير في تطور الاقتصاد الدولي والوصول إلى مرحلة متقدمة من المساهمة في رسم التوجهات العالمية وذلك بالشراكة مع مجموعة من القوى الاقتصادية والسياسية العظمى، ولعل من ابرز تلك المراحل²:

1- مرحلة ما قبل إصلاح نظام صرف الرنمينبي (1949-1978)³:

في هذه الفترة كانت الصين معزولة عن العامل الخارجي، حيث قامت بتأسيس الفرد المركزي الذي خولت له إدارة الصرف الأجنبي، وتسطير أهداف سياسة سعر الصرف حيث هدفت إلى تشجيع الإنتاج المحلي ودعم استيراد السلع الضرورية فقط، وخلال هذه المرحلة قامت الحكومة الأمريكية بشراء كميات ضخمة من الفضة فارتفعت أسعارها وارتفعت معها قيمة اليوان بما أن الصين كانت تنتهج نظام الفضة، فبلغ سعر الصرف اليوان مقابل الدولار 600 يوان مقابل دولار واحد في جانفي 1949 وهذا بعد قيام الولايات المتحدة بتخفيض قيمة الدولار في مارس من السنة 1950 بلغ 42000 يوان مقابل دولار واحد وبعد سنة تم الرفع من قيمة الدولار

¹-إيمان بطمة، عملة الصين، 14 أكتوبر 2021، متاح على الموقع التالي: <http://www.mawdoo3.com>

²-اقتصاد الصين، ويكيبيديا، 20-05-2022 -21:14. متاح على الرابط: <http://www.ar.M.wikipedia.Org.com>

³- ليليا يسرى لونيس، أثر حرب العملات على اتجاه التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 79.

وأصبح سعر صرف اليوان يعادل 22880 مقابل دولار، وتغيرت هذه القيمة بعد قيام البنك المركزي الصيني بتقييم العملة من خلال إصدار سلسلة جديدة من اليوان عوضت القديم، فبلغ سعر صرف اليوان مقابل الدولار 2,4518 مقابل دولار، وقد حافظ البنك المركزي الصيني على استقرار سعر صرفه عند هذه القيمة.

2- مرحلة الإصلاح الأولى لنظام الرنمينبي (1978-1994)¹:

قامت الحكومة الصينية بكسر الاحتكار على مستوى التجارة الخارجية فقامت بفتح المنافسة بين الشركات التابعة لها والشركات الخاصة حتى تشع التصدير، والميزة الأساسية لهذه المرحلة كانت انتهاج الصين لنظام سعر الصرف المزدوج، وفي 1 جانفي 1981 كان سعر صرف اليوان في سوق الصرف مثبت عند القيمة 2,80 يوان لكل 1 دولار بينما بلغ السعر الرسمي 1,9 يوان لكل 1 دولار، وبلغ في بداية سنة 1985 ما قيمته 2,88 يوان لكل 1 دولار.

3- مرحلة الإصلاح الثانية (1944- الوقت الحالي)²:

قامت الحكومة بتوحيد سعر الصرف مع تبني نظام تعويم سعر الصرف مؤسس على معدل منتظم، وفي سنة 1997 حلت أزمة جنوب شرق آسيا المالية التي لم تكن لها آثار قوية على الاقتصاد الصيني أو سعر صرف العملة الصينية، حيث احتفظ البنك المركزي الصيني بتعهداته اتجاه صندوق النقد الدولي بالحفاظ على استقرار العملة قدر الإمكان دون اللجوء إلى التغيير في قيمتها بما يخالف قوانين الصندوق (الرفع أو الخفض في قيمة العملة) وذلك لمنع انتشار الأزمة إلى أماكن أخرى.

بينما من بداية 21 جويلية 2005 بدأت الصين في إصلاح جوهري لنظام سعر الصرف حيث أصبح يتمتع بمرونة نسبية مما سمح لسعر صرف الرنمينبي بالزيادة بنسبة 5% يوميا فترك البنك المركزي الصيني سعر صرف اليوان مربوط إلى سلة من العملات أبرزها الدولار الأمريكي الذي رفع البنك المركزي الصيني قيمة اليوان مقابل ما نسبته 2,1% وكإشارة يعتمد الربط إلى سلة من العملات على ترجيح السلة بدلالة حصة العملة في المبادلات التجارية باعتبار العملة كوحدة قياس ووسيلة دفع في ان واحد.

¹ - دلامي نجية، دراسة تحليلية للعلاقة التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012/2011، ص 143.

² - دلامي نجية، نفس المرجع، ص 145.

ثالثاً: عوامل قوة اليوان

تعتبر الصين صاحبة أكبر احتياطي عاملي في العالم حيث يشكل هذا الأخير تلقي احتياطاتها من العملات الأجنبية وتمثل أهم عوامل قوتها في:

1- تطور مكانة اليوان في احتياطيات الصرف الأجنبية¹:

تبدل الصين منذ سنوات، جهود كبيرة لتجعل من اليوان عملة احتياطية دولية بما يلاءم مستواها كثاني قوة اقتصادية في العالم، وذلك في موازات فتح سوقها في صورة تدريجية، وقد تدخلت العملة الصينية في كثر 2016 النادي المطلق للعملات المرجعية المعتمدة لدى صندوق النقد الدولي، في تطور يعتبر منعطفًا تاريخيًا في طريق تحرك اليوان إلى عملة دولية، وبهذا الإعلان اندمج رسميًا في سلة حقوق السحب الخاصة، منضماً إلى العملتين الأمريكية والأوروبية، إضافة إلى الجنيه البريطاني والين الياباني، مما يؤكد نجاحات الصين على صعيد التطور الاقتصادي، وهي ثمرة الإصلاحات.

2- نجاح تجربة الصين في جذب الاستثمار الأجنبي:

تمكنت الصين من احتلالها المركز الثاني من دول العالم في جذب الاستثمارات الأجنبية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بفضل عملية الدمج التدريجي في اقتصاد العالمي الذي قامت بها، ويمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد لعبت دوراً هاماً وامتزاجاً على الصعيد الاقتصادي في الصين خلال حقبة التسعينات إذ ازداد تدفقها بشدة في تلك الآونة، وذلك الارتفاع معدل العائد على الاستثمارات، ونظراً لسياسات الاقتصادية الجاذبة وتشجيع القطاع الخاص وتزايد عمليات الخصخصة فقد ساهم ذلك في تشجيع التدفق في رؤوس الأموال الأجنبية من جهة وعودة جزء كبير من الأموال الهاربة من جهة أخرى، وهذا الأمر يساعد أكثر على إسراع عملية تحويل اليوان الصيني

3- امتلاك الصين لأكبر احتياطي نقد في العالم:

تشير الإحصائيات إلى التطور المضطرب في احتياطي الصرف الأجنبي لصين خلال الفترة 1989-2010 حيث بلغ 2866,4 مليار دولار سنة 2010، إذ يمكن إرجاع هذا الارتفاع المضطرب لاحتياطي الصرف الأجنبي للصين بالدرجة الأولى إلى تطور الاحتياطي النقدي للبنوك التجارية الصينية لدى البنك المركزي الصيني من ودائع وفروض، وقد بلغ احتياطي البنوك التجارية لدى البنك المركزي الصيني سنة 2010 ما قيمته 67000 مليار يوان، وقد ارتفع حجم الاحتياطيات النقدية الأجنبية الصينية إلى 4.5 ترليون دولار أمريكي سنة

¹ - شريف بوعلي بودري، واقع ومستقبل تدويل اليوان الصيني " الرنمينبي" بين الفرص والتحديات، كلية إدارة الأعمال، جامعة حفر الباطن، المملكة العربية السعودية المجلد 12، العدد 03، 2020، ص 572-573.

2014، حيث تشكل احتياطات النقدية الأجنبية الصينية ثلث إجمالي الاحتياطي العالمي مما ينعكس بالإيجاب على مكانة اليوان إقليمياً ودولياً.

الجدول رقم: (01): توزيع العملات العالمية ضمن احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة (2000-2020) الوحدة: (نسبة مئوية% أسعار الصرف الجارية نهاية الفترة)

السنة	2001	2005	200	201	201	201	201	201	201	201	201	201	201	2019	2019
دولار أمريكي	70.7	66.5	62.1	62.1	62.1	62.1	62.1	62.1	62.1	62.1	62.1	62.1	62.1	61.82	61.63
يورو أروبي	19.8	23.9	27.7	25.7	24.4	24.1	24.2	21.2	19.1	19.1	20.01	20.69	20.24	20.35	
جنيه الاسترليني	2.7	3.7	4.2	3.9	3.8	4.0	4.0	3.7	4.3	4.7	4.5	4.43	4.54	4.43	
ين ياباني	5.2	4.0	2.9	3.7	3.6	4.1	3.8	3.5	4.0	3.8	4.9	5.2	5.25	5.41	
يوان صيني	-	-	-	-	-	-	-	-	1.1	-	1.2	1.89	1.95	1.97	

المصدر: شريف بواعلي بودري، واقع ومستقبل تدويل اليوان الصيني بين الفرص والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص 570.

4- مبادرة الحزام والطريق¹:

من المرجح أن تساهم مبادرة الحزام والطريق في زيادة المعاملات في الأمر أي الداخلية والخارجية للصين، كما أنه في مارس 2018، أصدرت بورصة " شنغهاي " " شنتشن " بيانات بشأن سدادات على أساس تجريبي لتشجيع الشركات والمؤسسات المالية مبادرة في البلدان أو المناطق الواقعة على طول الحزام وطريق على إصدار سندات الشركات، وكذا تشجيع الشركات المحلية على جمع الأموال لصالح هذه المبادرة، في سوق التداول بين البنوك في الصين، أصدرت حكومة الفلبين ومنغاليا، إلى جانب العديد من المؤسسات في البلدان الشركة، سندات لصالح مشروع المبادلة ونضراً لأن مشروعات البنية التحتية المنفذة في إطار المبادرة تعد طويلة، سيكون من المهم إشراك مؤسسات استثمارية، مثل شركات التأمين معاشات التقاعد، من أجل توفير تمويل طويل الأجل، ومن المهم أيضاً تسعير مخاطر سندات المبادرة بدقة في ضوء مخاطر السداد التي تنشأ

¹- ليليا يسرى لونيس، أثر حرب العملات على اتجاه التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 77-78.

عن بعض البلدان الشركة وللمحد من المخاطر قدر الإمكان سيكون من المهم، وجود إطار شامل لتعزيز التنسيق والقضايا المتصلة باستمرارية الأوضاع المالية العامة وأوضاع الاستثمار الإنتاجي في البلد.

المطلب الثاني: تدويل اليوان وأثره على النظام النقدي الدولي

ساد العالم التشاؤم في عام 2020م، مع تراجع الاقتصاد العالمي بسبب تفشي الالتهاب الرئوي الناجم عن فيروس كورونا الجديد (كوفيد- 19) والتواتر المتزايد بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. لكن تدويل اليوان (العملة الصينية) يحقق تطورا كبيرا في هذه الفترة الصعبة، ولكن لم تكن عملية تدويل اليوان سهلة أو سلسلة أبدا. بدأت مناقشة هذا الموضوع منذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، وحقق التدويل تطورا ملموسا بعد اندلاع الأزمة المالية 2008.

تدويل اليوان:

التوازن المستقبلي بين العملات الدولية ليست مسألة تتعلق بالعوامل الاقتصادية فقط، صعود اليوان عملية معقدة تتطوي على الاقتصاد والسياسة المحلية والدولية، حيث شهد تدويل اليوان مشاركة ثلاث مؤسسات مالية واقتصادية قوية في الصين: بنك الشعب الصيني (PBOC)، ووزارة المالية، ووزارة التجارة¹.

ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، بدأت الصين بتكثيف الجهود لتدويل عملتها، سواء من خلال اتفاق تبادل العملات بالرنمبي واستخدامها كوسيلة لتسوية التجارة الخارجية، أو تطوير مركز بعيد عن النشاط OFF SHORE، لليوان في هونغ كونغ.

تعتبر مشاكل السيولة التي ترتبت عن الأزمة المالية العالمية، أحد أهم الأسباب التي نمت بنك الصين المركزي إلى عقد اتفاقيات ثنائية لتبادل العملات بدءا من ديسمبر 2008 مع بنوك مرغوبة، وقد سمحت هذه الاتفاقيات للصين بدفع قيمة صادراتها باليوان وإمكانية استرداد اليوان بعد ذلك من خلال رفع قيمة صادراتها.

خلال الفترة 2009-2010 أطلق بنك الشعب الصيني العديد من المبادرات لتشجيع استخدام اليوان من قبل القطاع الخاص في جويلية 2009، تم إطلاق برنامج تجريبي يسمح بتلخيص فوترة للمعاملات التجارية باليوان مدن صينية مع هونغ كونغ، ماكاو ودول ال ASSIA في جوان 2010، تم توسيع هذا البرنامج إلى 20 مقاطعة صينية من أجل معاملات مع باقي دول².

أولا: مساهمة اليوان في المعاملات المالية الدولية:

¹- licioncompanolla, the internationalisation of the kenninbi and the rise of a multipolar curncy system, ecipe working paper, n°01, 2014, p4.

²-رواتي شهرزاد، تحدي الصين: تدويل العملة الصينية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 29، المجلد2، 2014، ص 102،103.

تعمل بيكين على وضع اليوان الرقمي للاستخدام الدولي وتصميمه ليكون غير مرتبط بالنظام المالي العالمي، وكان الدولار الأمريكي لا يزال ملكا منذ الحرب العالمية الثانية، كما تتبنى الصين الرقمنة في العديد من الأشكال، بما في ذلك المال في محاولة لاكتساب سيطرة أكثر مركزية مع الحصول على السبق في تقنيات المستقبل التي تعتبرها في متناول اليد، ويمكن الأموال الرقمية أن تعيد ترتيب أساسيات التمويل بالطريقة التي عطلت بها " أمازون دوت كوم " تجارة التجزئة أحدثت فيها شركة " أوبر تكنولوجيا... "

وقد يوفر اليوان الرقمي خيارات للناس في البلدان الفقيرة لتحويل الأموال دوليا حتى الاستخدام الدولي المحدودة يمكن أن يخفف من لدغة العقوبات الأمريكية، والتي تستخدم بشكل متزايد ضد الشركات أو الأفراد الصينيين ودول مثل إيران وفنزويلا وكوريا الشمالية.

يقول محلل الأسواق العالمية أحمد حسن كرم، إن إطلاق اليوان الرقمي في الصين بشكل رسمي واستخدامه فعليا في الصين من خلال تنزيل بعض التطبيقات بالهواتف النقالة الذكية قد سهل عمليات البيع والشراء وأتاح إمكانية تتبع هذه العمليات بشكل سريع كون هذه العملة معتمدة من قبل بنك الشعب الصيني ما يقلل من عمليات غسل الأموال ولما لهذه العملة الرقمية من مميزات أخرى، إلا أن هذه العملة الرقمية مازالت محتكرة فقط في الصين، ولا يمكن اعتمادها خارج البلاد كون الدول العالمية مازالت تعتمد اليوان الورقي¹.

وهو العملة الرسمية للصين، ويرى أنه حتى مع تطور هذه العملة ربما مستقبلا، فمازال المراقبون يرون أنها لن تكون قادرة على منافسة العملة الورقية الصينية كونها عديمة القيمة خارج الصين.

إن سعر النفط وتداوله لا يزالان بالدولار الأمريكي وهو أكبر السلع المتداولة عالميا، وهو ما تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن معظم الدول المصدرة للنفط لا تزال تعتمد بعيدا عن الدولار ستكون شبه مستحيلة في الوقت الراهن وهو ما ستحاربه أمريكا تتصدى له وتوقفه إن وجد².

الشرطين الأساسيين اللذان تم على إثرهما دخول اليوان إلى سلة العملات هما:

أن يستخدم بشكل أكبر في المعاملات الدولية وأن يستخدم بحرية مطلقة كما يرى بعض المحللين الاقتصاديين أن قيام الصين بهذه الخطوة يحفزها أكثر على إجراء إصلاحات اقتصادية وإجبارها على تحرير الاقتصاد أكثر، حيث سمحت بيكين أخيرا بدخول البنوك الأجنبية إلى الصرف الصيني وأصبح بإمكان المؤسسات الأجنبية شراء سندات خزينة صينية.

¹ - اقتصاد عملات رقمية/ هل يهز اليوان الرقمي عرش العملات الدولية، متاح على الرابط:

Indedent-arabia.com/node/312401 /2022/05/29 16 :00

² - اقتصاد عملات رقمية، مرجع سبق ذكره.

وعلى الرغم من المناوشات بين الصين وأمريكا بخصوص سعر صرف اليوان حيث تدعي الأخيرة أن السلطات الصينية تتبنى سياسة سعر صرف منخفضة جدا لتشجيع صادراتها إلا أنها أي أمريكا التي تعد الممول الأول لصندوق النقد أيدت انضمام العملة الصينية إلى سلة العملات وقالت على لسان متحدثه باسم الخزانة الأمريكية إن خبراء صندوق النقد الدولي أو هو يضم اليوان إلى حقوق السحب الخاصة وقد دعمنا اليوم هذه التوصية¹.

ثانيا: مساهمة اليوان في تسوية المدفوعات الدولية

حسب تقرير البنك الأسبوعي لسنة 2018 حول تدويل اليوان، فقد وفرت عملية تدويل اليوان في السوق المالية فرصا ومحركات جديدة، مما جعل المستثمرين الدوليين مهتمين أكثر بتخصيص أصول اليوان، وفي نهاية عام 2017 بلغ إجمالي الأصول المالية المقومة باليوان والموجودة لدى المؤسسات الأجنبية والأفراد 4.48 ترليون يوان (630 مليار دولار)، بزيادة 41.30% مقارنة بالعام 2016. وفي عام 2017، قامت المؤسسات الأجنبية بزيادة سندات اليوان المحتفظ بها بمبلغ 347.7 مليار يوان (51.4 مليار دولار)، ووصل إجمالي السندات الصينية المعلقة التي تحتفظ بها المؤسسات الأجنبية في نهاية العام إلى مستوى قياسي مرتفع بلغ 1.15 ترليون يوان (170 مليار دولار).

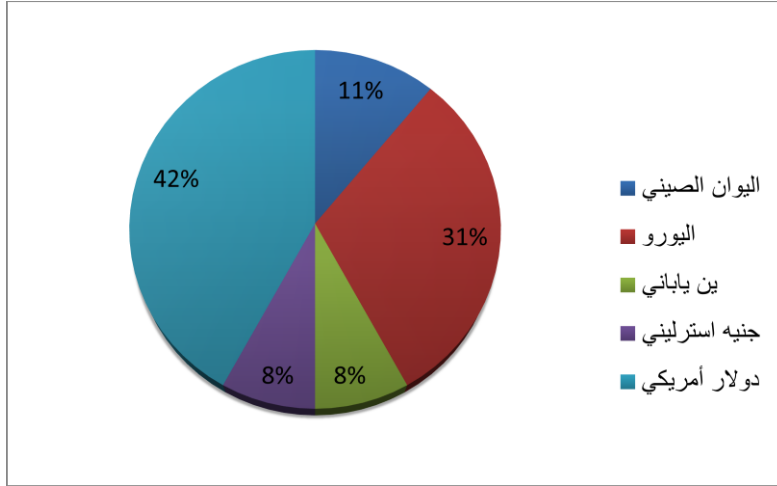
في 11 من أبريل عام 2018، في مؤتمر لمنندى بورا لآسيا، أعلن الرئيس شي جين بينغ أن الصين ستوسع بشكل كبير من الوصول إلى الأسواق المالية، وأعلن محافظ البنك المركزي الصيني ليجانج عن التدابير المحددة والأطر الزمنية، لمزيد من الانفتاح على الصناعة المالية، كما ساهم تطور سوق السندات في الصين خلال السنوات القليلة المناسبة في تنشيط السوق المالي الصيني.

كما يساهم اليوان الصيني فقط بنسبة 1.8 % من احتياط النقد الأجنبي التي تحتفظ بها البنوك المركزية في العالم وعلى الرغم من أن اليوان يساهم بـ 2.9% كعملة مدفوعات عالمية ومحلية إلا أن معظم هذه المدفوعات تأتي من التجارة المحلية.

بما فيها تجارتها مع هونغ كونغ، والتي لا تعتبر بعد بلد أجنبي عالمي كما أن حصة اليوان من حجم تداولات سوق الصرف الأجنبي العالمي لا يتجاوز 2 % وفقا لإحصائيات البنك الدولي للتسويات bis التي كانت آخرها شهر أبريل 2016.

¹-اليوان الصيني داخل سلة عملات الاحتياط في صندوق النقد، متاح على الرابط: .

شكل (03) سلة حقوق السحب الخاصة قبل وبعد إدراج اليوان الصيني.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

ثالثا: التحديات التي تواجه تدويل اليوان:

يمكن لنا ذكر أهم الأسباب والتحديات التي ساهمت في تدويل اليوان ونذكر أهمها في¹:

1- انعكاسات التمويل على السياسة الدولية.

سيؤدي تدويل اليوان إلى تنويع المعروف من السيولة النقدية الدولية إلى حد ما، كما سيولد هذا التنويع استقرار أكثر فعلي لدى عدة عقود كان العالم يعتمد بشكل رئيسي على الولايات المتحدة الأمريكية كمصدر للسيولة العالمية وكنتيجة للتقلبات التي تتعرض لها السيولة العالمية جراء الاضطرابات الاقتصادية والمالية التي تتعرض لها الولايات المتحدة فقد بقيت أسعار الفائدة للاحتياطي الفيدرالي أقل من المعدلات التي تنص عليها قاعدة تايلور مما ساهم في زيادة عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية أدت إلى تراكم الدولار الأمريكي خارج الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة 2003/2005 ووجدت البلدان الأخرى نفسها تستقبل كميات هائلة عن الدولار الأمريكي نتيجة تبني الاحتياطي الفيدرالي لسياسات الكمي بين 2010 و 2012، وفي أعقاب أزمة ليمان براذرز كان هناك نسخ في السيولة للدولار الأمريكي مما جعل البلدان الأخرى مضطرة للعودة للاحتياطي الفيدرالي للتزود بالسيولة وذلك من خلال التفاوض على عقود مبادلة العملة.

2- انعكاسات التدويل على الاستقرار:

تتمثل إحدى المخاوف في هذا الصدد من إمكانية تعرض سعر الصرف الدولار مقابل اليوان الصيني إلى تقلبات غير مرغوب فيها في مثل وجود عملتين دولتين تتمتعان بقدر كبير من السيولة ويمكن أن تكون

¹-لحو بوخاري، انعكاسات تحويل اليوان الصيني على النظام المالي العالمي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، الجزائر، 24-2021-2021، ص 505-507.

إحداهما بديلة الأخرى، فإن حدوث صدمات في اقتصاد الصين أو الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يؤدي إلى تحول كبير في تركيبة المحافظ المالية من عملة إلى أخرى. وعليه سيكون استقرار النظام الجديد مرتبطاً بمدى نجاح الولايات المتحدة الأمريكية والصين بتقليل هذه الصدمات. ويزدونا التاريخ بأمثلة عن أنظمة متعددة العملات الاحتياطية سواء كانت مستقرة أو غير مستقرة. فقد كان النظام متعدد العملات: الفرنك الفرنسي، المارك الألماني، الجنيه الإسترليني مستقرة نسبياً ولقد لعبت هذه العملات أدواراً دولية، في حين عرف العالم نظام متعدد العملات غير مستقل ما بين الحربين أين كان الجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي عملتين دولتين إلا أنهما يعانيان من مشاكل مزمنة، لذلك فإن استقرار أي نظام كما يوضحه التاريخ يتوقف على استقرار السياسات في البلدان لهذه العملات.

3- الآثار العالمية لإدراج اليوان الصيني في سلة حقوق السحب الخاصة:

أطلقت الصين المرحلة الأولى للنظام المالي الصيني العالمي يوم 8 أكتوبر 2015 في شنغهاي جاعلة من البنية التحتية إنجازاً هاماً في عملية تدويل اليوان، وفي 30 نوفمبر 2015 تم تحقيق إنجاز آخر أكثر أهمية من مسابقة عندما قرر الصندوق النقدي الدولي إدراج اليوان الصيني في سلة حقوق السحب الخاصة بنسبة 10.92% بعد الدولار الأمريكي واليورو وقبل الين الياباني والجنيه الإسترليني وقد بدأت سلة العملات في ثوبها الجديد يوم 1 أكتوبر 2016 معطية بذلك الاعتراف العالمي باليوان كعملة عالمية، هذه الخطوة سوف تعزز مكانة اليوان كعملة عالمية بشكل كبير كما ستترك أثراً عميقة المستوى الدولي.

المطلب الثالث: صراع اليوان - دولار وأثره على المبادلات التجارية الدولية.

تعاني الولايات المتحدة من السبعينيات، تقام عجز الميزان التجاري وعجز الميزانية، ويقابل هذا العجز فوائض عالية تحققها دول أخرى وعلى رأسها الصين وروسيا واليابان إضافة إلى الدول المصدرة للبترول. تحتل الصين الصدارة في توظيف الفوائض بالدولار الأمريكي في سندات الخزينة الأمريكية بسبب زيادة صادراتها للولايات المتحدة الأمريكية، ولم تكتف الصين باستغلال الفوائض المالية، بل أعطت قوة لعملتها بسبب زيادة مساهماتها في الناتج العالمي رغم انخفاض قيمة اليوان أمام الدولار.

تقوم الحكومة الصينية بإضعاف عملتها بصورة مصطنعة لأنها تساعد على زيادة الصادرات، فضعف اليوان يسمح للصادرات أن تكون أرخص كي يؤدي إلى خلق طلب أكبر على الصادرات والعكس صحيح، لذا فالصين تلجأ إلى طبع اليوان لخفض قيمته.

أما إذا أرادت الصين التخفيف من حدة التضخم فإنها تخفض امداد الأسواق باليوان، ومع زيادة حجم الصادرات يصبح اليوان قويا أمام الدولار. وهذا ما يتيح للصين شراء المواد الأولية واستيرادها بأسعار أرخص، وعليه ستخفيض أسعار النفط لأن اليوان بات أقوى¹.

وكانت الصين سباقة في هذا المجال، عند ما أعلنت في ديسمبر كانون الأول 2020 الماضي، ان مستخدمي محددين يمكنهم إنفاق "اليوان" الممنوح في التجربة من نوع اليانصيب. كما أنّ الصين تتحرك بخطى قوية وثابتة نحو العملة الرقمية، وتنتظر إليها على أنها وسيلة لتعزيز نظامها النقدي، إلى جانب كونها أداة للقوة الناعمة دوليا.

وتسعى الصين من خلال عمله وطنية رقمية، للمزيد من السيطرة على كيفية إنفاق الناس لأموالهم، في ظل هيمنة الدولار على النظام المالي العالمي.

ومن الطبيعي أن يتحرك الاحتياطي الفيدرالي بقوة نحو تسريع العمل تجاه عملة رقمية أمريكية محتملة. واشنطن تسعى من خلال الفترة المقبلة، للعب دورا رائدا في تطوير المعايير الدولية للعملات الرقمية، من خلال جمع تعليقات عامة حول مشروع الدولار الرقمي².

لكن هيمنة الدولار أصبحت موضع نقاش منذ سنوات بسبب التحولات في موازين القوة الاقتصادية وبروز الصين كمنافس قوي للولايات المتحدة، والتحولات التقنية التي سهلت التعاملات المالية الرقمية. وعاد النقاش حول الموضوع إلى السطح أخيرا على الحرب الأوكرانية والعقوبات الصارمة التي فرضتها الولايات المتحدة والدول الغربية على روسيا.

فحتى نهاية يناير كان احتياطي العملات الأجنبية التي تحتفظ بها روسيا يقدر بـ 469 مليار دولار. وكان الرئيس فلاديمير بوتين يأمل أن يشكل هذا الاحتياطي ضمانا لبلاده من آثار أي عقوبات غربية بعد الدرس الذي تلقاه إثر اجتياحه لمنطقة القرم عام 2014. لكن حساباته لم تكن دقيقة إذ جاءت العقوبات هذه المرة أقصى وشملت احتياطات البنك المركزي الروسي الموجود في الخارج³.

هبط سعر اليوان الصيني إلى 6.97 مقابل الدولار الأمريكي، خلال عمليات التداول صباح يوم الثلاثاء في آسيا، وهو أدنى مستوى له منذ مايو 2008.

وانخفضت العملة الصينية أكثر من 9 بالمائة مقابل الدولار منذ يناير الماضي، متأثرة برفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، والمخاوف بشأن صحة الاقتصاد الصيني، والحرب التجارية بين البلدين.

¹-اليوان الصيني كمنافس للدولار الأمريكي وبداية التفكير في إنشاء عملة عالمية، متاح على الرابط Caus.Org.Ib

²-al-ani.com/article/dollar-digital-currency-market 30.05.2022-10 :55

³-aawast.com/home/article/3563839.30.05.2022-11 :15

ويتجه سعر صرف العملة الصينية لتراجع إلى ما يقارب 7 يوان مقابل الدولار، والذي ينظر إليه على أنه عتبة نفسية رئيسية للمتعاملين، ويمكن أن يكون السبب وراء تجدد الهجمات من الرئيس الأمريكي ترامب. ونقلت "سي إن إن" عن كيفن لأبي الاقتصادي في بنك الاستثمار "دايوا كابيتالماركنس" ومقره "هونج كونغ" سيجري طرد المستثمرين من منطقة راحتهم... عندما يتجاوز الدولار عتبة 7 يوان. ويمكن للهبوط الحاد في سعر صرف اليوان أمام الدولار، أن يحدث اضطرابا شديدا في مفاصل الاقتصاد الصيني والأسواق المالية.

واتهم ترامب الصين بتخفيض قيمة عملتها عن قصد مع تصاعد الصراع التجاري بين البلدين، الأمر الذي ترفضه بكين مرارا ولدى الصين أدوات يمكننا استخدامها لمواجهة انخفاض العملة، بما في ذلك بيع جزء من صندوقها الضخم بالدولار الأمريكي.

وفي 18 سبتمبر، قررت الصين فرض رسوم جمركية تراوح بين 5-10 بالمائة على مجموعة من السلع التي تستوردها من الولايات المتحدة بقيمة 60 مليار دولار، ردا على الرسوم الجمركية التي أعلن ترامب تطبيقها على سلع صينية بقيمة 200 مليار دولار¹.

الجدول رقم (02): الدولار الأمريكي مقابل اليوان الصيني

العملة	السعر	التغيير	نسبة التغيير
الدولار الأمريكي مقابل اليوان الصيني	6.6635	-0.0359	-0.5359%
اليورو مقابل اليوان الصيني	7.1697	-0.0057	-0.0794%
الجنيه الاسترليني مقابل اليوان الصيني	8.4227	-0.0274	-0.3243%
الين الياباني مقابل اليوان الصيني	0.0524	-0.0003	-0.6546%
الفرنك السويسري مقابل اليوان الصيني	6.9502	-0.480	-0.6859%

Source: www.Asharqbusiness.com/Stcks/Security

1- أسباب حرب العملات بين اليوان-الدولار

وتتمثل أهم أسباب حرب العملات في تنامي قيمة صادرات الصين بنسبة 8.3% خلال الفترة 2009-2016 وهي أعلى من معدل نمو الصادرات العالمية البالغ نحو 3.7% خلال نفس الفترة مما أدى إلى ارتفاع الأهمية النسبية لصادرات الصين لتصل 13.2% من إجمالي قيمة صادرات العالم عام 2016 مقارنة بـ 9.8% عام 2009 ونمو فائضها التجاري بنسبة 14.6% خلال الفترة 2009-2016 لتصل قيمة الفائض

¹-اقتصاد اليوان- الصين في أدنى مستوى أمام الدولار منذ 10 سنوات، متاح على الرابط:

aa.com.tr/ar/1297789, 30.05.2020, 11:44h.

على 509.7 مليار دولار عام 2016. وفي نفس الوقت، تراجعت صادرات الولايات المتحدة من المرتبة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى المرتبة الثانية، ونمو عجزها التجاري بنسبة 5.6% خلال الفترة 2009-2016 لتصل قيمة العجز إلى 796.5 مليار دولار عام 2016.

كما بلغ معدل نمو عجزها التجاري مع الصين 8.3% لتصل قيمة العجز إلى 250.6 مليار دولار 2016 مما اضاف ضغوطا تضخمية قللت معدل نمو الاقتصاد الأمريكي، زادت معدل البطالة، خفضت أداء وربحية المؤسسات الاقتصادية ومتوسط دخل الفرد. وعلى الرغم من انتقاد واشنطن للسياسة النقدية الصينية ومطالباتها برفع قيمة اليوان لتقضي على ميزة رخص السلع الصينية مقارنة الأمريكية، إلا أن الصين تعتبر نفسها غير مسؤولة عن العجز التجاري الأمريكي الناتج عن تراجع إنتاجية وتنافسية الاقتصاد الأمريكي وتركز على أنه يجب على الولايات المتحدة حل مشاكلها بدلا من تحميلها للآخرين. كما أكدت على عدم ترك تحديد قيمه عملتها لقوى السوق حتى لا ترتفع بشكل كبير يؤدي إلى إفلاس العديد من الشركات الصينية وارتفاع معدل البطالة وخلق الاضطرابات الاجتماعية.

وقد أظهرت العديد من الدراسات الدولية تفوق اليوان على الدولار في اسيا ليصبح عملة مرجعية إقليمية في منطقة في الدول الغربية. ووفقا للاستطلاع لبنك HSBC، تثق الشركات الصينية في مستقبل اليوان كعملة عالمية رئيسية للتجارة والاستثمار، حيث تأمل 77% منها إتمام ثلث معاملات التجارة الصينية باليوان مع نهاية عام 2017، كما تعتزم 30% من الشركات استخدام اليوان في أغراض متعلقة بالاستثمار خلال نفس العام. وهنا تكمن المشكلة الكبرى، حيث يرتبط الاقتصاد الصيني بشدة بالعالم الخارجي، وخاصة الدول المتقدمة¹.

2- أثر حرب العملات بين الدولار - يوان على المبادلات التجارية الدولية

لقد كانت العديد من النتائج على الاقتصاد العالمي من هذا الناتج²:

- تدمير اقتصاديات دول لحساب دول أخرى أي لحساب الولايات المتحدة الأمريكية، ففي عملية إقدام أمريكا على خفض قيمة الدولار الأخيرة خسرت الكثير من دول العالم مليارات الدولارات بسبب انخفاض قيمة الدولار وبالتالي انخفاض الاحتياطي من الدولار للعديد من الدول خاصة الصين واليابان والاتحاد الأوربي؛
- إن الفوضى التي تشهدها تقلبات أسعار العملات عالميا تهدد الاقتصاد المالي والنقدي عالميا؛

¹ حرب العملات وأثرها على الاقتصاد العالمي، جريدة شباب مصر، تاريخ الاطلاع: 2022/05/30، الساعة: 23:10، متاح

على الموقع: <http://www.Shababmis.com>

² بودوشين ياقوتة، أثر التخفيض التنافسي لقيم العملات (حرب العملات) على الاقتصاد العالمي - مع الإشارة للآثار الناجمة عنها على اقتصاديات الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، ص 21، 22.

- نشوء أزمة الديون السيادية لأوروبية وعاصفة انخفاض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأمريكية والارتفاع الجزئي لأسعار بعض المنتجات الاستراتيجية كالنفط والذهب؛
- تنشيط التجارة الأمريكية التي تحاول جاهدة البقاء على رأس التجارة الدولية على حساب كساد التجارة الخارجية للدول الأخرى. وبالأخص الصادرات الصينية واليابانية والأوروبية؛
- انخفاض اليوان الصيني لأدنى مستوى في 11عام مقابل الدولار اليوم الخميس، بسبب المخاوف بشأن تباطؤ اقتصادي، مما حفز بنوك صينية مملوكة للحكومة على دعم العملة في السوق الآجلة؛
- يأتي ذلك في وقت حذر فيه صندوق النقد الدولي من سعي الحكومة لإضعاف عملاتها وسط مخاوف حرب العملات؛
- ومن المقرر أن يلقي جيروم بأول رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك الأمريكي) خطابا في جاكسون هول غذا الجمعة، سيكون محط الانظار في ظل الحديث عن خطر حدوث ركود في الولايات المتحدة؛
- وارتفعت التوقعات بشأن إجراء تخفيضات أخرى في أسعار الفائدة، ووضعت الدعوات العلنية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لإجراء تسير نقدي قوي، لأن البنك المركزي الأمريكي في مأزق؛
- في المعاملات الداخلية، تراجع اليوان إلى 7.0752 مقابل الدولار، وهو أدنى مستوياته منذ مارس 2008، قبل أن يتعافى قليلا إلى 7.0732. وفي التعاملات الخارجية، ارتفع الدولار نحو 3% إلى 7.0872 يوانات؛
- ونقلت رويترز عن متعاملين قولهم إن بنوكا صينية كبيرة مملوكة للحكومة قدمت الدعم لليوان¹.

¹- تحذيرات من حرب عملات اليوان الصيني عند أدنى مستوى في 11 عاما متاح على الرابط:

المبحث الثاني: تحليل واقع التجارة الخارجية للصين

كانت الصين تعتبر من الاقتصاديات النامية قبل عدة سنوات، إلا أنها استطاعت بفعل الإصلاحات الاقتصادية أن ترتقي باقتصادها ليضاهي الاقتصاديات المتقدمة، وذلك بفضل مجموعة من العوامل مثل سعر صرف العملة المنخفض إضافة إلى انخفاض أجور العمال وبالتالي انخفاض الأسعار بما يتلاءم مع كل الشرائح المستهلكة في كل دول العالم، وفي الوقت الذي زاد فيه إجمالي التجارة الخارجية بسرعة تحسن أيضا هيكل الاستيراد والتصدير الصيني بشكل مستمر، صارت الصين قوة تجارية عالمية كبيرة خلال 20 عاما وفيما يلي نوضح تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري للصين ما بين سنة 2000 إلى غاية سنة 2020.

المطلب الأول: تحليل وضعية سعر الصرف

نجحت الصين بفضل الجهود والإصلاحات التي قامت بها بأن تجعل سعر الصرف ينمو بشكل هائل، فقد أصبحت الأسواق الصينية تحتل المراتب الأولى عالميا، على غرار ثمن السلع الذي تمكنت أن تتنافس به السلع العالمية

جدول (03) سعر صرف اليوان الرسمي مقابل الدولار (الوحدة: (مليار دولار)

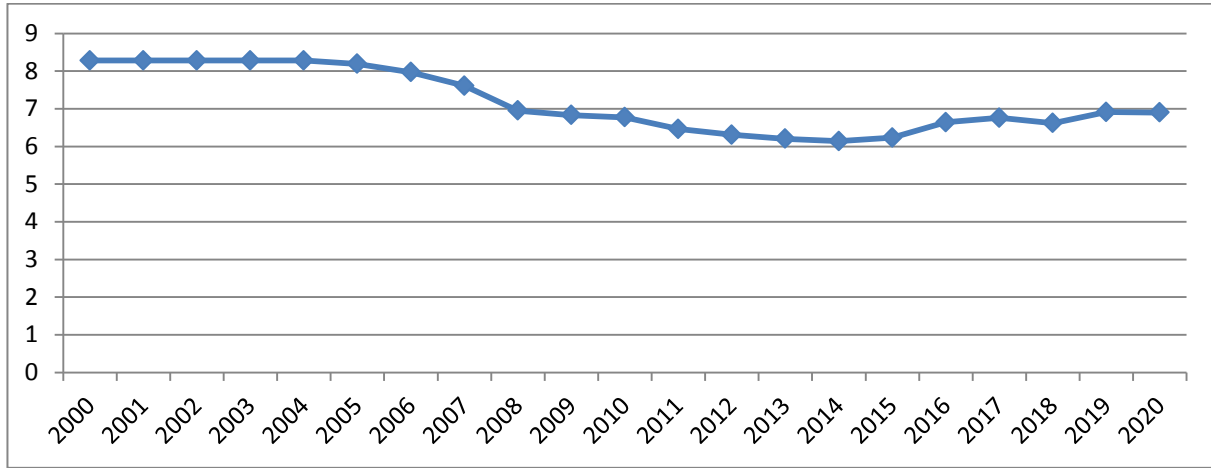
السنوات	المبلغ	النسبة %
2000	8,28	-
2001	8,28	0
2002	8,28	0
2003	8,28	0
2004	8,28	0
2005	8,19	-1,08
2006	7,97	-2,68
2007	7,61	-4,51
2008	6,95	-8,67
2009	6,83	-1,72
2010	6,77	-0,87
2011	6,46	-4,57
2012	6,31	-2,32
2013	6,2	-1,66
2014	6,14	-0,37

2015	6,23	1,46
2016	6,64	6,58
2017	6,76	4,64
2018	6,62	-2,07
2019	6,91	4,38
2020	6,9	-0,14

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على معطيات البنك الدولي

حيث كان اليوان مثبتا بالدولار من 2000 إلى غاية 2005 بمقدار 8,28 يوانا لكل دولار أمريكي، ليتم تحريره في سنة 2005 حيث قدر بـ 8,19 يوانا لكل دولار في 22 جويلية 2005، وبما أن الاقتصاد الصيني شهد مرحلة هامة من الانتعاش والتصنيع الاقتصادي اكتسب اليوان قوة أمام الدولار خلال الفترة (2005-2008) حيث قدر في حدود 6,96 يوان لكل دولار في أوت 2008 ليتم بعدها ربطه عمليا بالدولار في حدود 6,82 و 6,83 يوان لكل دولار، وبسبب التهديد الذي شكله الاقتصاد الصيني على الاقتصاد الأمريكي طلب من الصين رفع قيمة عملتها مقابل الدولار وبعد مفاوضات عدة رفعت الصين قيمة عملتها لتعادل 6,77 يوان لكل دولار في جويلية 2010 وفي الوقت الحالي تتعرض الصين لضغوطات كبرى لرفع قيمة اليوان الذي أصبح بقيمته المنخفضة يشكل تهديدات للدول ذات الاقتصاديات الكبرى ونتيجة لذلك قامت الحكومة الصينية خلال الربع الأخير من سنة 2010 بانتهاج نظام سعر صرف أكثر مرونة وإلغاء الربط بالدولار الأمريكي الذي دام لأكثر من 23 شهر، حيث وصل إلى 6,76 يوان لكل دولار عام 2017 وينخفض بعد ذلك بسبب الحرب التجارية بين البلدين ليصل إلى 6,62 يوانا مقابل الدولار الأمريكي ويرتفع بعد هذه الحرب التجارية ليبلغ اليوان 6,9 مقابل الدولار في نهاية 2020. والشكل البياني التالي يوضح تقلبات اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000_2020).

الشكل (04): سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي) الفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

المطلب الثاني: تحليل وضعية الصادرات الصينية

تتميز الصادرات الصينية بالتنوع السلعي مما، يجعلها أكبر بلد مصدر في العالم وفيما يلي سنعرض الصادرات الصينية نحو العالم خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2020.

الجدول رقم (04): تطور حجم صادرات الصين خلال الفترة (2000 - 2020) الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	327.62	355.78	427.4	495.55	672.11	839.92	1062.47	1355.23	1593.34	1344.23	1755.13
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
الصادرات	2098.67	2249.3	2414.79	2560.38	2489.8	2304.82	2474.71	2718.51	2742.23	2822.92	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

يتحقق نمو الصادرات في أي دولة بإتباع مجموعة من السياسات التي تتسم بالتجانس والاستمرارية، وقد نجحت الصين في تحقيق ذلك منذ بداية عملية الإصلاح الاقتصادي، وي طرح نجاح الصين في تحقيق معدلات عالية لنمو الصادرات العديد من التساؤلات، وعليه يمكن القول إن الصين استطاعت تحقيق نجاح غير مسبوق فيما يتعلق بتطوير هيكل صادراتها ليشمل تصدير منتجات سلعية وخدمية، نلاحظ إن قيمة الصادرات في الصين اتجهت لزيادة منذ عام 2000 حيث إنها بلغت 327,62 مليار دولار أمريكي واستمرت الزيادة بشكل ملحوظ خلال السنوات حتى وصلت إلى 2249,3 مليار دولار سنة 2012، ونجد إن هذه الزيادة بدأت منذ عام 2000 أي منذ دخول الصين منظمة التجارة العالمية، ويعكس ذلك نجاح سياسات تنمية الصادرات التي نفذتها الحكومة أُنذاك، كما يتضح لنا من الجدول (04) مدا مساهمة صادرات السلع والخدمات في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الصين وزيادة قيمة الصادرات الكلية.

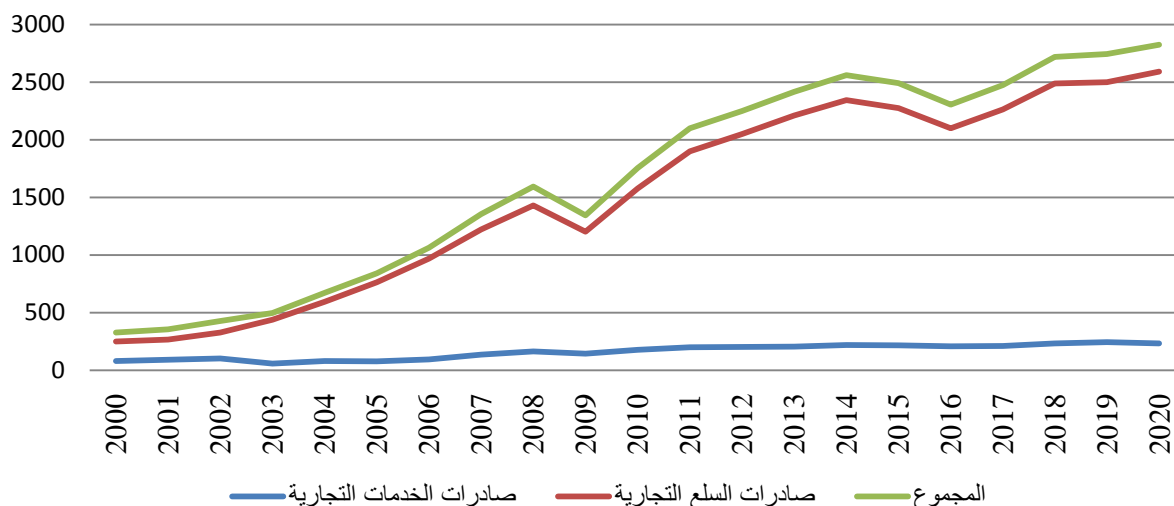
الجدول رقم (05): تطور هيكل صادرات الصين خلال الفترة (2000 - 2020) الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
صادرات السلع	249.2	266.1	325.6	438.23	593.33	761.95	968.98	1220.46	1430.69	1201.61	1577.75
النسبة (%)	76.06	74.79	76.18	88.43	88.28	90.72	91.20	90.06	89.79	89.39	89.89
صادرات الخدمات	78.42	89.68	101.8	57.32	78.78	77.97	93.49	134.77	162.65	142.62	177.38
النسبة (%)	23.94	25.21	23.82	11.57	11.72	9.28	8.80	9.94	10.21	10.61	10.11
المجموع	327.62	355.78	427.4	495.55	672.11	839.92	1062.47	1355.23	1593.34	1344.23	1755.13
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
صادرات السلع	1898.38	2048.71	2209.01	2342.29	2273.47	2097.63	2263.35	2486.7	2499.46	2590.22	
النسبة (%)	90.46	91.08	91.48	91.48	91.31	91.01	91.46	91.47	91.15	91.76	
صادرات الخدمات	200.29	200.59	205.78	218.09	216.33	207.19	211.36	231.81	242.77	232.7	
النسبة (%)	9.54	8.92	8.52	8.52	8.69	8.99	8.54	8.53	8.85	8.24	
المجموع	2098.67	2249.3	2414.79	2560.38	2489.8	2304.82	2474.71	2718.51	2742.23	2822.92	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

كما يتضح من الجدول لنا مدى مساهمة صادرات السلع والخدمات في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الصين وزيادة قيمة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، حيث نلاحظ أن نسبة مساهمة صادرات السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي انتقلت من 327,62 سنة 2000 إلى 1355,2 مليار دولار سنة 2007 بعد دخول الصين في منظمة التجارة العالمية سنة 2001، وذلك راجع إلى تطور صادراتها السلعية حيث بلغت نسبتها 91,20 سنة 2006 لتشهد بعد ذلك انخفاض في أواخر عام 2008 ليصل مجموع الصادرات الصينية إلى 1344,2 عام 2009، ثم يعود للارتفاع بعد هذه النكسة لتبلغ نسبة الصادرات الخدمية 9,54% سنة 2011 ما يقابلها تطور في كمية الصادرات السلعية لتصل عام 2014 إلى 2342,2 مليار دولار ويصل مجموع الصادرات الإجمالي إلى 2560,3 مليار دولار، يستمر التذبذب في قيمة الصادرات الصينية مع بقاء نسبة الصادرات السلعية في نفس النسبة 91% إلى غاية 2020، هذا الاستقرار الذي دفع مجموع الصادرات الكلية للارتفاع بمقدار 518,1 مليار دولار مقارنة بعام 2016، ويرجع هذا إلى عدة أسباب من بينها: زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الصينية المصدرة وتوسيع حصتها في السوق الدولية، إضافة إلى زيادة استخدام الصين للاستثمار الأجنبي المباشر والشكل البياني الموضح يمثل تطور حجم صادرات الصين خلال الفترة (2000-2020).

الشكل رقم(5): تطور حجم صادرات الصين خلال الفترة (2000 - 2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

المطلب الثالث: تحليل وضعية واردات الصين

يُظهر الجدول الموالي تطور حجم واردات الصين خلال الفترة (2000 - 2020).

الجدول رقم (06): تطور حجم واردات الصين خلال الفترة (2000 - 2020) الوحدة: مليار دولار

السنة	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الواردات	1588.5	1164	1290.6	1085.39	891.79	743.3	633.58	467.85	341.48	282.77	261.19
السنة	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
الواردات	2434.2	2580.2	2657	2312.3	2026.3	2112.7	2390.1	2279.4	2098.7	1990.3	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

تستورد الصين الكثير من المنتجات من مجموعة كبيرة من البلدان، كما يزداد عدد شركائها التجاريين الجدد يوماً تلو الآخر نظراً للعلاقات التي تربطها بين مختلف دول العالم، وتماشياً مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع مستوى معيشة الشعب في الصين، مما يتيح فرصاً كثيرة لدخول المنتجات والتقنيات والخدمات الأجنبية إلى أسواق الصين، والجدول التالي يوضح هيكل الواردات الصينية نحو العالم.

تطور حجم الواردات الصينية بشكل كبير من عام إلى آخر، كما نعلم تتميز الواردات الصينية بالتنوع

ويمكن تقسيمها إلى صادرات سلعية وأخرى خدمية كما يوضحها الجدول التالي:

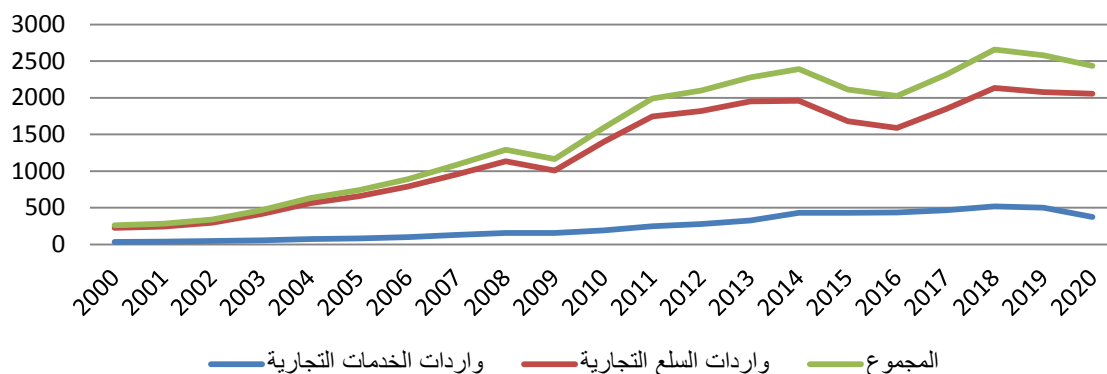
الجدول رقم (07): تطور هيكل واردات الصين خلال الفترة (2000 - 2020) الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
واردات السلع	225.09	243.55	295.17	412.76	561.23	659.95	791.46	956.12	1132.57	1005.92	1396.25
النسبة (%)	86.18	86.13	86.44	88.22	88.58	88.79	88.75	88.09	87.76	86.42	87.90
واردات الخدمات	36.1	39.22	46.31	55.09	72.35	83.35	100.33	129.27	158.03	158.08	192.25
النسبة (%)	13.82	13.87	13.56	11.78	11.42	11.21	11.25	11.91	12.24	13.58	12.10
المجموع	261.19	282.77	341.48	467.85	633.58	743.3	891.79	1085.39	1290.6	1164	1588.5
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
واردات السلع التجارية	1743.5	1818.4	1950	1959.2	1679.6	1587.9	1843.8	2135.8	2078.4	2057.2	
النسبة (%)	87.60	86.65	85.55	81.97	79.50	78.37	79.74	80.38	80.55	84.51	
واردات الخدمات التجارية	246.78	280.26	329.42	430.86	433.15	438.36	468.54	521.26	501.83	376.98	
النسبة (%)	12.40	13.35	14.45	18.03	20.50	21.63	20.26	19.62	19.45	15.49	
المجموع	1990.3	2098.7	2279.4	2390.1	2112.7	2026.3	2312.3	2657	2580.2	2434.2	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

من خلال الجدول يتضح لنا أن الواردات الصينية من عام 2000 إلى عام 2020 ارتفع إجمالي حجم واردات الصينية من 261,19 إلى 1290,6 بمعدل نمو وارداتها السلعية ب 87,76 سنة 2009 وخلال هذا العام قفز ترتيبها في التجارة العالمية للسلع من المركز الثلاثين إلى المركز الأول، منذ عام 2009 حافظت الصين على وضعها كأكبر مصدر للسلع في العالم وهذا بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية منذ 2001، تمثل المنتجات الأولية نسبة معتدلة، بينما تمثل البضائع الصناعية المصنعة نسبة عالية نسبياً من بينها واردات الآلات ومعدات النقل هي الدعامة الأساسية، لتستمر نسبة الواردات السلعية في الارتفاع بشكل مطرد لتصل إجمالي الواردات إلى 2312,3 مليار دولار بعدما كان يقدر بحوالي 1588 مليار دولار عام 2010 وهذا ناتج عن الارتفاع في نسبة واردات الخدمات ليصل إلى حدود 21,63% عام 2016، بحلول عام 2018 ارتفعت واردات الصين بشكل كبير حيث بلغت 2657 مليار دولار وهذا ناتج عن زيادة وارداتها السلعية ب 80,38% وأصبحت الصين بهذا أكبر دولة تجارية في العالم، لتبلغ وارداتها السلعية عام 2020 2057,2 مليار دولار ليرتفع إجمالي وارداتها يرتفع إجمالي وارداتها إلى 2434,2 بمعدل تغيير قليل في نسبة الواردات الخدمية حيث قدر ب 15,49% تحسن هيكل الاستيراد بشكل مستمر، ما يشير إلى أن الصين في طريقها للتحوّل من دولة تجارية كبيرة إلى تجارية قوية. ويمكن إظهار الشكل البياني التالي لتطور حجم واردات الصين خلال الفترة (2000-2020).

الشكل رقم(06): تطور حجم واردات الصين خلال الفترة (2000 - 2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

المطلب الرابع: تحليل وضعية الميزان التجاري الصيني

نجحت الصين بفضل الجهود والإصلاحات التي قامت بها بأن تجعل ميزانها التجاري ينمو بشكل هائل، فقد أصبحت الأسواق الصينية تحتل المراتب الأولى عالمياً، على غرار ثمن السلع الذي تمكنت أن تتنافس به السلع العالمية بالإضافة إلى جودتها العالية فقد أصبحت سلعتها مستهلكة من طرف جميع دول العالم خاصة الدول الآسيوية، وبعد الإصلاحات الاقتصادية في الصين وإلغاء الدولة احتكار التجارة الخارجية نمت هذه الأخيرة بشكل سريع و ملحوظ لتشمل تقريبا كل بلدان العالم وشهدت الصادرات خصوصا نموا مطردا مستندا إلى سعر اليوان المنخفض وانخفاض أجور العمالة الصينية بالإضافة إلى تسعير الصادرات الصينية بما يتناسب مع القدرات الشرائية لجميع شرائح المستهلكين في الأسواق العالمية، والجدول الممثل يوضح الميزان التجاري الصين مع العالم خلال الفترة (2000-2020).

الجدول (08): تطور حجم الميزان التجاري خلال الفترة (2000_2020). الوحدة: مليار دولار

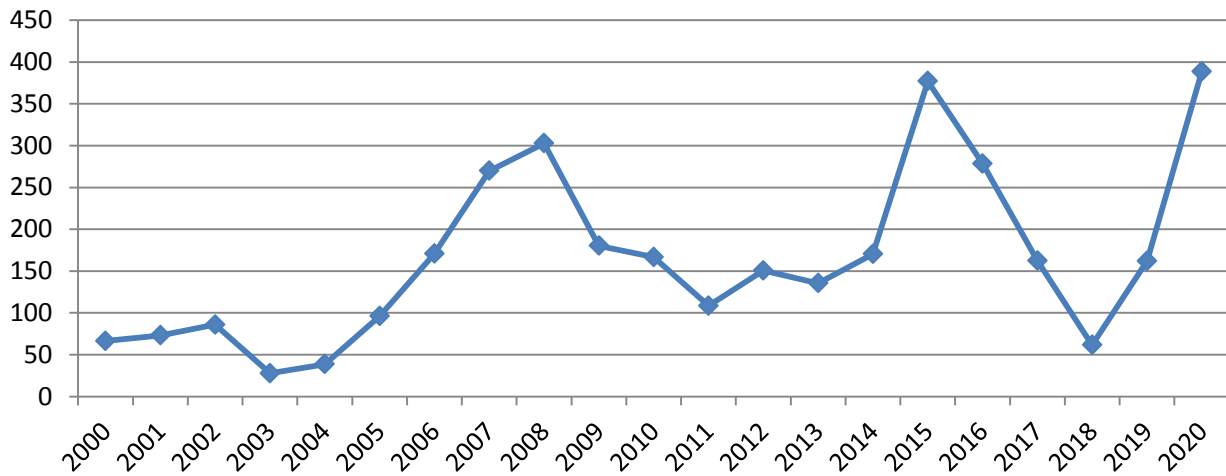
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الميزان التجاري	66,43	73,01	85,92	27,7	38,53	96,62	170,68	269,84	302,74	180,23	166,63
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
الميزان التجاري	108,41	150,63	135,38	170,29	377,08	278,53	162,38	61,5	162,01	388,72	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

من خلال الجدول الموضح في الشكل أعلاه نلاحظ أن الصين نجحت في الحفاظ على ميزانها التجاري موجبا، وقد شهد هذا الأخير نموا هائلا سنة 2007 الذي سجل فيها 269,84 مليار دولار بعدما كان 27,7 مليار دولار سنة 2003 بفارق قدره 242,14 مليار دولار، وهذا ما يؤكد نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة التي

قامت بها الصين أُنذاك، وتتنخفض قيمة الميزان التجاري الصيني خلال سنة 2009 إلى 180,23 مليار دولار بسبب نتائج أزمة الرهن العقاري في سنة 2008 التي فرضت فيها بعض السياسات الانكماشية، فقد سجلت معدلات سلبية لكل من الصادرات والواردات الصينية، لترتفع من جديد سنة 2015 لتصل إلى 377,08 مليار دولار، واستمر في ذلك إلى غاية سنة 2017، أين سجلت معدلات نمو سلبية في قيمة الصادرات والواردات ويرجع هذا إلى انخفاض أسعار البترول في السنة، ما أدى إلى تقليص إنتاج هذه المادة الأولية، ومن المعروف أن الصين تستورد المادة الخام لبيعها من جديد كمادة قابلة للاستعمال، ما يفسر الانخفاض الحاصل في تلك الفترة، كما نلاحظ تسجيل نمو سالب للميزان التجاري الصيني خلال سنة 2019، وذلك راجع إلى أن الصين قلصت حجم وارداتها الأمريكية بسبب الحرب التجارية بين البلدين، ليعود الميزان التجاري للارتفاع بشكل كبير سنة 2020 ليصل إلى ذروته بمبلغ 388,72 مليار دولار والشكل البياني التالي يوضح تطور حجم الميزان التجاري الصيني خلال الفترة (2000-2020).

الشكل (07) تطور حجم الميزان التجاري الصيني خلال الفترة (2000_2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر سعر الصرف الاسمي ليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي على حركة التجارة الخارجية للصين.

سوف نحاول في هذا الجزء قياس أثر تغيرات سعر الصرف الاسمي لليوان مقابل الدولار على حركة التجارة الخارجية للصين في الفترة (2000-2020) باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين تغيرات سعر الصرف الاسمي لليوان مقابل الدولار على كل من إجمالي حجم الصادرات وحجم الواردات على حدى، وتقدير العلاقة القائمة بين هذه المتغيرات بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وهذا باستخدام برمجية Eviews 10.

المطلب الأول: متغيرات ومنهجية الدراسة وصف نموذج ومتغيرات الدراسة.

بناءً على الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات البحث؛ وبهدف الوصول إلى أهداف الدراسة قمنا باختيار نموذج الدراسة كما يلي:

$$f(LEXPT, LIMP) = \alpha_0 + \alpha_1 LTCH + \varepsilon_i$$

حيث: المتغيرات التابعة هي:

- (LEXPT): لوغاريتم إجمالي حجم صادرات الصين من السلع والخدمات؛
- (LIMP): لوغاريتم إجمالي حجم واردات الصين من السلع والخدمات؛

أما المتغير المستقل فيتمثل في:

- (LTCH): لوغاريتم سعر الصرف الاسمي لليوان مقابل الدولار الأمريكي.

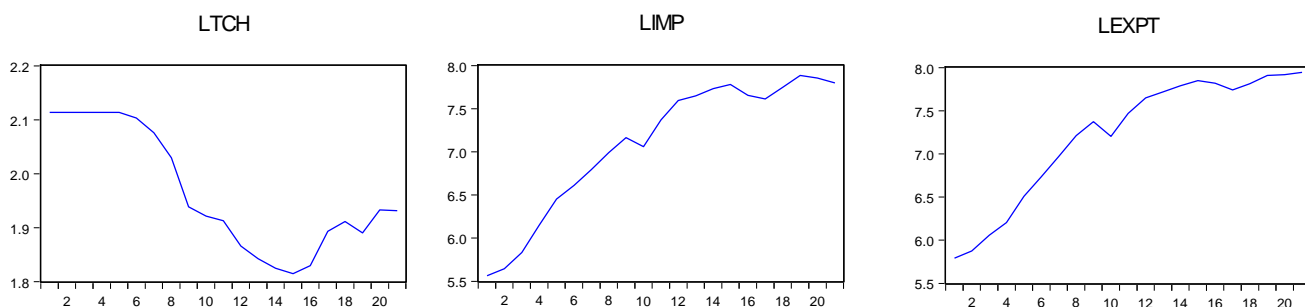
مع: α_0 : ثابت؛

ε_i : الخطأ العشوائي.

التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة:

يُظهر الجدول الموالي التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة التي عرفت تدبب على طول فترة الدراسة، فأحيانا تشهد ارتفاعات وأحيانا أخرى انخفاضات وبالتالي لا يمكن القول باستقرارية أو عدم استقرارية هذه المتغيرات من خلال المنحنيات البيانية (غير أنها تبدو غير مستقرة)، لذلك سوف نعلم إجراء آخر يتمثل في اختبارات فحص جذور الوحدة.

الشكل رقم (08): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EViews 10.

الإحصاء الوصفي للمتغيرات:

في البداية قمنا بإجراء الاختبارات الإحصائية على المتغيرات التفسيرية في نموذج وعينة الدراسة والتي تظهر في الجدول الموالي:

الجدول رقم (09): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Variables	LTCH	LEXPT	LIMP
Mean	1.965956	7.216760	7.092346
Median	1.931521	7.470281	7.370545
Maximum	2.113843	7.945520	7.884953
Minimum	1.814825	5.791854	5.565248
Std. Dev.	0.112475	0.732862	0.771334
Skewness	0.261241	-0.791384	-0.785449
Kurtosis	1.507752	2.180787	2.263856
Jarque-Bera	2.187317	2.779229	2.633424
Probability	0.334989	0.249171	0.268015
Sum	41.28508	151.5520	148.9393
Sum Sq. Dev.	0.253014	10.74174	11.89913
Observations	21	21	21

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EViews 10.

الارتباط بين المتغيرات:

كما قمنا بتحديد أزواج الارتباطات الممكنة بين متغيرات الدراسة وذلك من خلال مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية الممثلة في الجدول الموالي والذي يكشف وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المفسرة، وهذا يُعتبر أمر جيد.

الجدول رقم (10): مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج (Correlations)

Variables	LEXPT	LTCH	LIMP
LEXPT	1		
LTCH	-0,8997	1	
LIMP	0,997	-0,8963	1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EViews 10.

ونلاحظ من خلال هذا الجدول وبالاعتماد على مخرجات برنامج EViews أن مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية أظهرت النتائج التالية:

✓ وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الاسمي لليوان مقابل الدولار (LTCH) وإجمالي حجم صادرات الصين من السلع والخدمات (LEXPT) حيث قدر معامل الارتباط بـ -0,8997 حيث العلاقة بين المتغيرين عكسية.

✓ وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الاسمي لليوان مقابل الدولار (LTCH) وإجمالي حجم واردات الصين من السلع والخدمات (LIMP) حيث قدر معامل الارتباط بـ -0,8963 والعلاقة بين المتغيرين عكسية.

✓ وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إجمالي حجم صادرات الصين من السلع والخدمات (LEXPT) وإجمالي حجم واردات الصين من السلع والخدمات (LIMP) حيث قدر معامل الارتباط بـ 0,997 حيث العلاقة بين المتغيرين طردية.

المطلب الثاني: تقدير دالة الصادرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

يمكننا عرض نتائج تقدير العلاقة بين سعر الصرف الاسمي لليوان مقابل الدولار على حجم صادرات الصين في الفترة (2000-2020) فيما يلي:

(1) عرض نتائج تقدير النموذج:

لقياس أثر تغيرات سعر الصرف الاسمي لليوان مقابل الدولار على حجم صادرات الصين في الفترة (2000-2020) باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط ذو العلاقة:

$$LEXPT = \alpha_0 + \alpha_1 LTCH + \varepsilon_i$$

قمنا بتقديرها بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وهذا باستخدام برمجية Eviews 10. وقد بيّنا نتائج التقدير في الجدول الموالي:

الشكل رقم (09): تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط لدالة الصادرات باستخدام طريقة (OLS).

Dependent Variable: LEXPT

Method: Least Squares

Date: 06/18/22 Time: 14:55

Sample: 1 21

Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	18.72911	1.290712	14.51068	0.0000
LTCH	-5.855851	0.655510	-8.933268	0.0000
R-squared	0.807699	Meandependent var		7.216760
Adjusted R-squared	0.797578	S.D. dependent var		0.732862
S.E. of regression	0.329725	Akaike info criterion		0.709276
Sumsquaredresid	2.065651	Schwarz criterion		0.808755
Log likelihood	-5.447402	Hannan-Quinn criter.		0.730866
F-statistic	79.80328	Durbin-Watson stat		0.314200
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EViews 10.

وبالتالي يمكننا صياغة العلاقة القياسية لنموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

$$LEXPT = 18.72911 - 5.855851LTCH$$

ويتضح من خلال نتائج التقدير أنّ جميع معالم النموذج ذات معنوية إحصائية مما يدل على جوهرية العلاقة بين المتغير التابع (حجم صادرات الصين) والمتغيرات المستقلة (سعر الصرف الاسمي) وذلك من خلال المؤشرات التالية:

- من خلال قيمة معامل التحديد (Adjusted R-Squared) يتضح جودة النموذج إحصائياً التي بلغت 0,7976 مما يدل على أن 79,76% من التغيرات التي تحدث في حجم الصادرات ناتجة عن التغيرات في سعر الصرف الاسمي لليوان وهي نسبة كبيرة ومقبولة من الناحية الإحصائية، أما النسبة المتبقية (20,24%) فتفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج؛

- كما تظهر من خلال معامل الارتباط (R-Squared) التي بلغت 0,8077 العلاقة القوية بين المتغير المستقل (سعر الصرف الاسمي لليوان) والمتغير التابع (حجم الصادرات) ما يدل على أن النتائج المتحصل عليها جيدة؛

- كما تظهر أيضاً معنوية النموذج من خلال قيمة إحصائية فيشر المحسوبة $F_{cal} = 79,80$ وهي أكبر من القيمة الجدولية $F_{(1,19)}^{5\%} = 2,99$ ، أيضاً القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر (F-stat) التي بلغت 0,00 وهي أقل من 0,01 عند مستوى 1% مما يعني أنّ التغيرات في سعر الصرف الاسمي لليوان لها تأثير على حجم صادرات الصين؛

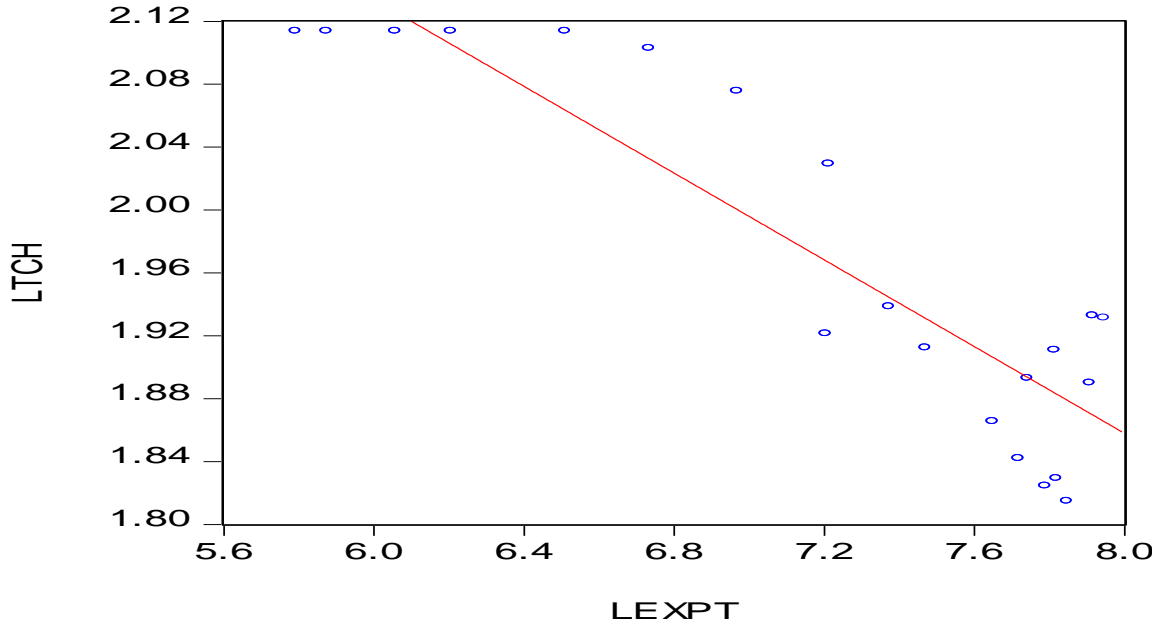
أما من الناحية الاقتصادية فتشير إلى أنّ:

- القيمة الاحتمالية لإحصائية ستيودنت (t-Statistic) الخاصة بمعنوية كل متغيرة مفسرة على حد $(\alpha_0$ و $\alpha_1)$ بلغت 0,00 وهي أقل من 0,01 عند مستوى 1% أي أنّ كل المعاملات لها معنوية إحصائية مما يدل على أنّها مقبولة ولها تأثير قوي في النموذج.

- انخفاض قيمة سعر الصرف الاسمي لليوان مقابل الدولار (LTCH) بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع في حجم صادرات الصين من السلع والخدمات (LEXPT) بـ 5,86 وحدة، وجاء انخفاض قيمة اليوان خلال هذه الفترة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدها الصين من أجل زيادة تنافسية منتجاتها على الصعيد الدولي، فأدى ذلك إلى ارتفاع صادراتها بشكل كبير.

ويمكن إظهار العلاقة الخطية بين سعر الصرف الاسمي لليوان مقابل الدولار (LTCH) وإجمالي حجم صادرات الصين من السلع والخدمات (LEXPT) في الشكل الموالي:

الشكل رقم (10): العلاقة الخطية بين سعر الصرف الاسمي لليوان مقابل الدولار وحجم الصادرات

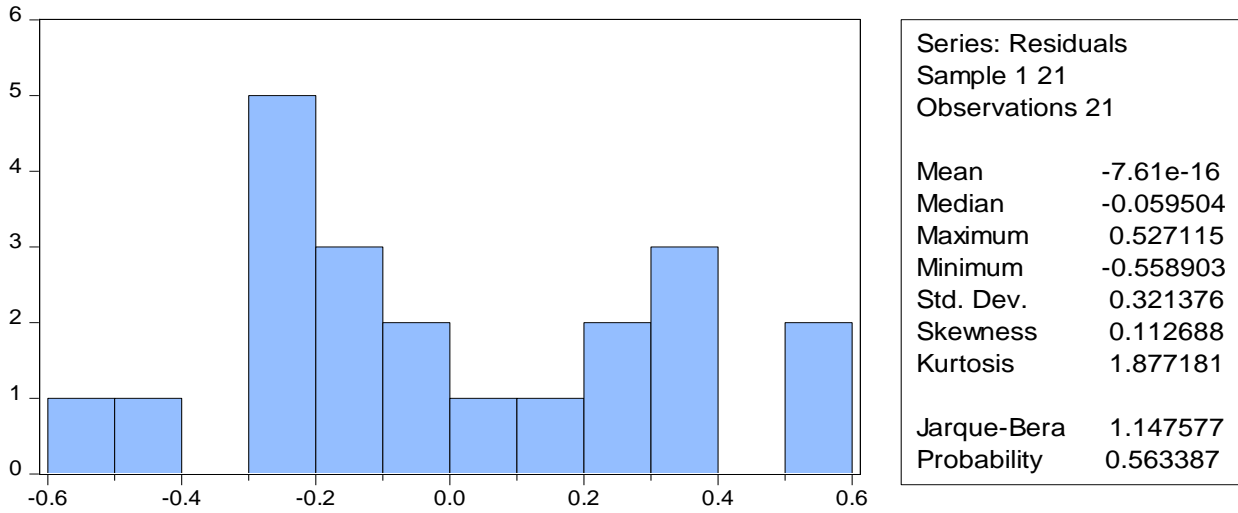


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EViews 10.

2) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

تظهر نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera) في الجدول الموالي:

الشكل رقم (11): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج الصادرات المُقدَّر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EViews 10.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة إحصائية Jarque-Bera تساوي 1,48 بقيمة احتمالية تساوي 0,56 وهي أكبر من 10%، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة (H_1) القائلة بأن البواقي ليس لها توزيع طبيعي، ونقبل فرضية العدم (H_0) التي تشير إلى أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج مقبول إحصائياً.

(3) اختبار عدم ثبات التباين (Breusch-Pagan-Godfrey):

كما أمكننا خلال هذه الدراسة اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء (Breusch-Pagan-Godfrey) لبواقي نموذج تقدير الصادرات، والتي تظهر في الجدول الموالي:

الشكل رقم (12): نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لنموذج الصادرات المُقدَّر

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.699513	Prob. F(1,19)	0.1168
Obs*R-squared	2.612491	Prob. Chi-Square(1)	0.1060
Scaled explained SS	0.937957	Prob. Chi-Square(1)	0.3328

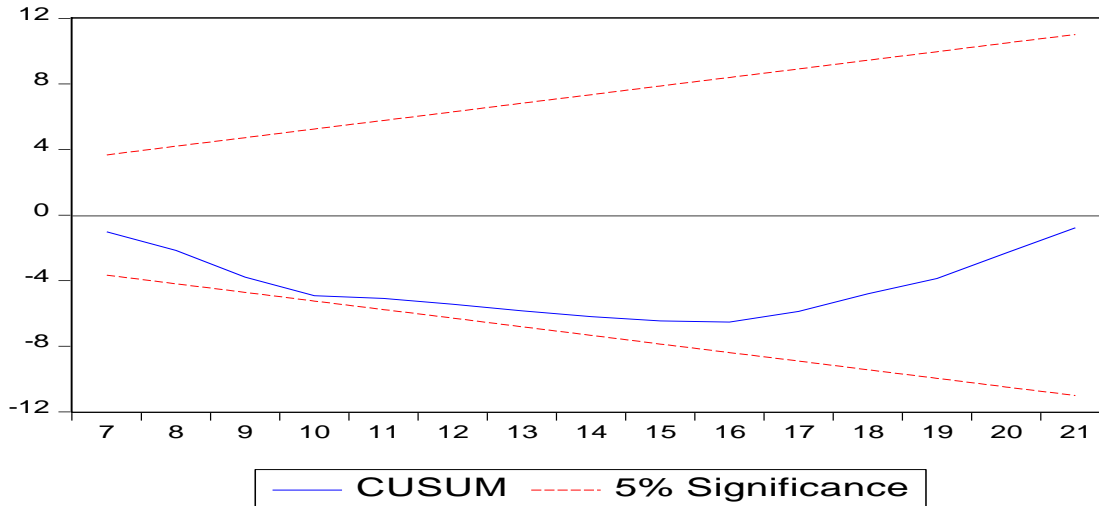
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EViews 10.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ جميع القيم الاحتمالية لإحصائيات (Prob. Chi-Square، Prob. F(1,19)) لاختبار Breusch-Pagan-Godfrey أكبر من 10% مما يدل على أنّ القيم المحسوبة أقل من القيم الجدولية، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة (H_1) القائلة ونقبل فرضية العدم (H_0) التي تنصّ على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

(4) اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي:

من أجل التأكد من استقرارية وانسجام معاملات النموذج وكذلك التأكد من خلو بيانات الدراسة من التغيرات الهيكلية، سوف نعتمد اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cusum Test) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cusum of Squares)؛ بحيث يتم رفض الفرضية العدمية (استقرارية معاملات النموذج على طول فترة الدراسة) وقبول الفرضية البديلة إذا كان المنحنيان البيانيين الممثلين لكل من المجموع التراكمي للبواقي (Cusum Test) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cusum of Squares) يقعان داخل المنطقة الحرجة (مجال الثقة) عند مستوى معنوية 5%.

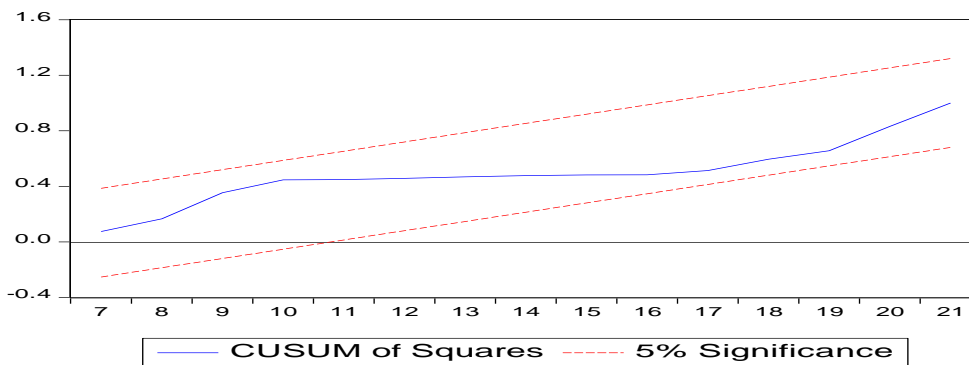
الشكل رقم (13): نتائج اختبار المجموع التراكمي لبواقي (Cusum Test) للسلسلة الأصلية والمقدرة للصادرات



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EViews 10.

ونلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن المنحنى البياني للمجموع التراكمي للبواقي (Cusum) يقع داخل حدود المنطقة الحرجة (مجال الثقة) طيلة فترات الدراسة مما يدل على استقرارية النموذج عند حدود 5%.

الشكل رقم (14): نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cusum of Squares) لنموذج الصادرات المقدّر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EViews 10.

كما نلاحظ من خلال المنحنى البياني للمجموع التراكمي للبواقي (Cusum of Squares) المُبين في الرسم البياني أعلاه أنه يقع داخل حدود المنطقة الحرجة (مجال الثقة) مما يدل على استقرارية النموذج عند حدود 5%.

المطلب الثالث: تقدير دالة الواردات باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

يمكننا عرض نتائج تقدير العلاقة بين سعر الصرف الاسمي لليوان مقابل الدولار على حجم واردات الصين في الفترة (2000-2020) فيما يلي:

(1) عرض نتائج تقدير النموذج:

لقياس أثر تغيرات سعر الصرف الاسمي لليوان مقابل الدولار على حجم واردات الصين في الفترة (2000-2020) باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط ذو العلاقة:

$$LIMP = \alpha_0 + \alpha_1 LTCH + \varepsilon_i$$

قمنا بتقدير العلاقة السابقة بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وهذا باستخدام برمجية Eviews 10. وتظهر نتائج التقدير في الجدول الموالي:

الشكل رقم (15): تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط لدالة الواردات باستخدام طريقة (OLS).

Dependent Variable: LIMP

Method: Least Squares

Date: 06/19/22 Time: 19:30

Sample: 1 21

Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	19.17674	1.373575	13.96119	0.0000
LTCH	-6.146826	0.697594	-8.811466	0.0000
R-squared	0.803398	Meandependent var	7.092346	
Adjusted R-squared	0.793051	S.D. dependent var	0.771334	
S.E. of regression	0.350893	Akaike info criterion	0.833722	
Sumsquaredresid	2.339393	Schwarz criterion	0.933201	
Log likelihood	-6.754084	Hannan-Quinn criter.	0.855312	
F-statistic	77.64194	Durbin-Watson stat	0.325822	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EViews 10.

وبالتالي يمكننا صياغة العلاقة القياسية لنموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

$$LIMP = 19.17674 - 6.146826LTCH$$

ويتضح من خلال نتائج التقدير أنّ جميع معالم النموذج ذات معنوية إحصائية مما يدل على جوهريّة العلاقة بين المتغير التابع (حجم واردات الصين) والمتغيرات المستقلة (سعر الصرف الاسمي) وذلك من خلال المؤشرات التالية:

- من خلال قيمة معامل التحديد (Adjusted R-Squared) يتضح جودة النموذج إحصائياً التي بلغت 0,7931 مما يدل على أنّ 79,31% من التغيرات التي تحدث في حجم الواردات ناتجة عن التغيرات في

سعر الصرف الاسمي لليوان وهي نسبة كبيرة ومقبولة من الناحية الإحصائية، أما النسبة المتبقية (20,69%) فتفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج؛

- كما تظهر من خلال معامل الارتباط (R-Squared) التي بلغت 0,8034 العلاقة القوية بين المتغير المستقل (سعر الصرف الاسمي لليوان) والمتغير التابع (حجم الواردات) ما يدل على أن النتائج المتحصل عليها جيّدة؛

- كما تظهر أيضاً معنوية النموذج من خلال قيمة إحصائية فيشر المحسوبة $F_{cal} = 77,64$ وهي أكبر من القيمة الجدولية $F_{(1,19)}^{5\%} = 2,99$ ، (أيضاً القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر (F-stat) التي بلغت 0,00 وهي أقل من 0,01 عند مستوى 1%) مما يعني أن التغيرات في سعر الصرف الاسمي لليوان لها تأثير على حجم واردات الصين)؛

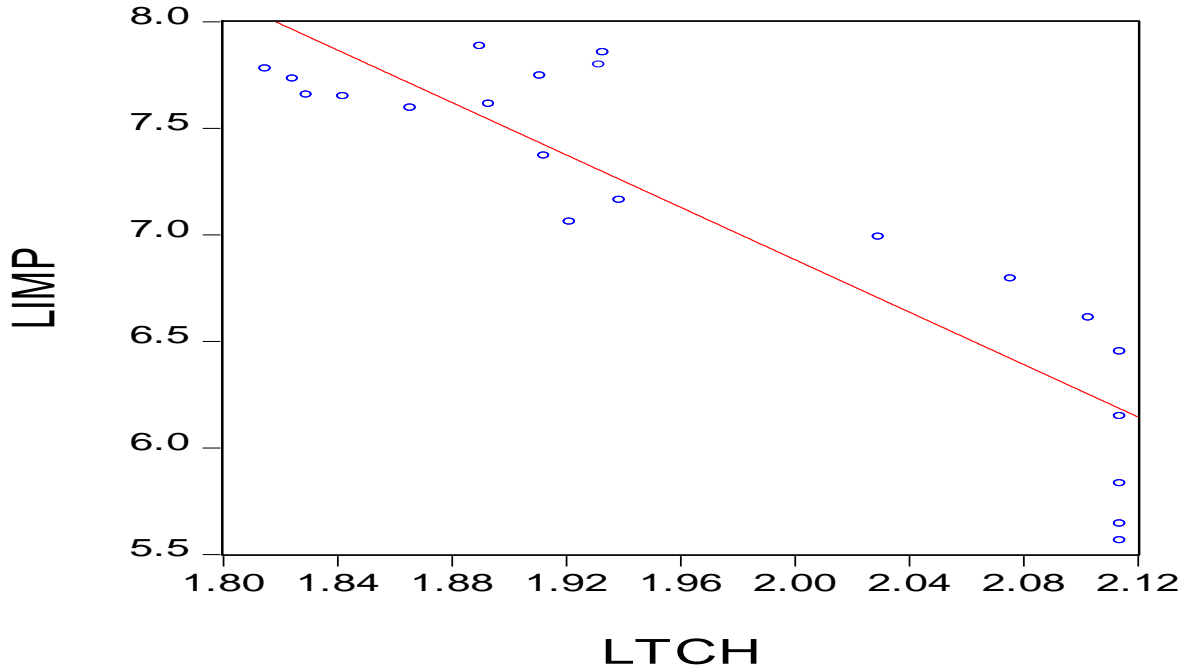
أما من الناحية الاقتصادية فتشير إلى أن:

- القيمة الاحتمالية لإحصائية ستيودنت (t-Statistic) الخاصة بمعنوية كل متغيرة مفسرة على حدى $(\alpha_0$ و $\alpha_1)$ بلغت 0,00 وهي أقل من 0,01 عند مستوى 1% إي أنّ كل المعاملات لها معنوية إحصائية مما يدلّ على أنها مقبولة ولها تأثير قوي في النموذج؛

- انخفاض قيمة سعر الصرف الاسمي لليوان مقابل الدولار (LTCH) بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع في حجم واردات الصين من السلع والخدمات (LIMP) بـ 6,15 وحدة.

ويمكن إظهار العلاقة الخطية بين سعر الصرف الاسمي لليوان مقابل الدولار (LTCH) وإجمالي حجم واردات الصين من السلع والخدمات (LIMP) في الشكل الموالي:

الشكل رقم (16): العلاقة الخطية بين سعر الصرف الاسمي لليوان مقابل الدولار وحجم الواردات

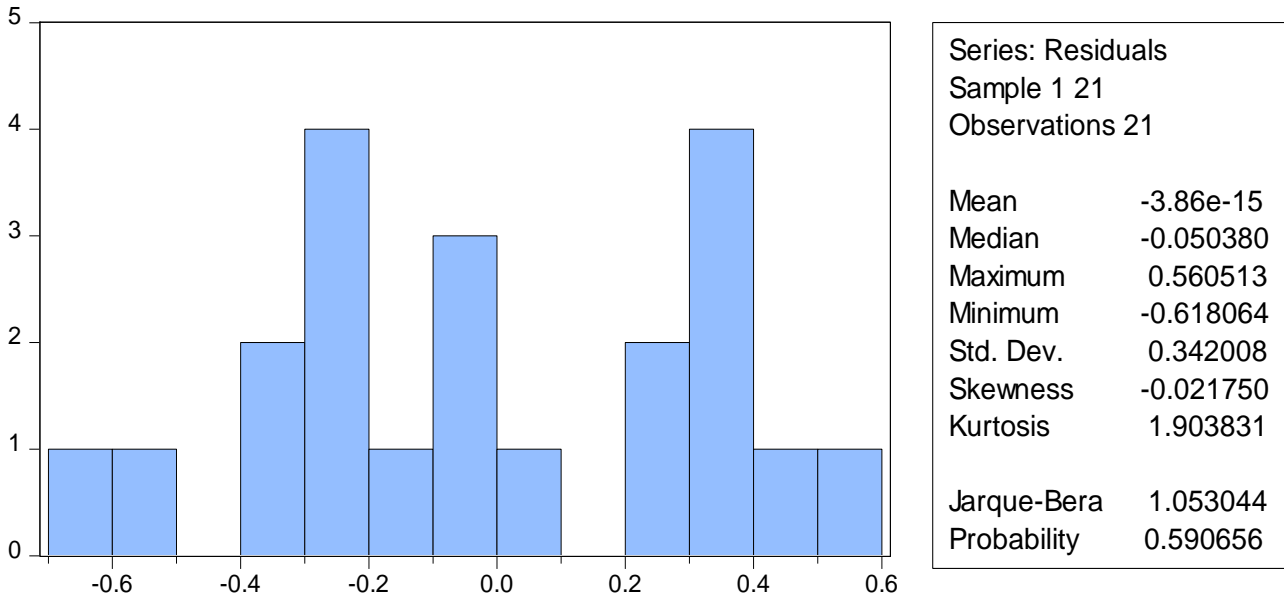


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EViews 10.

2) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

تظهر نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (JarqueBera) في الجدول الموالي:

الشكل رقم (17): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج الواردات المقدر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EViews 10.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة إحصائية Jarque-Bera تساوي 1,05 بقيمة احتمالية تساوي 0,59 وهي أكبر من 10%، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة (H_1) القائلة بأنّ البواقي ليس لها توزيع طبيعي، ونقبل

فرضية العدم (H_0) التي يشير إلى أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج مقبول إحصائياً.

2) اختبار عدم ثبات التباين (Breusch-Pagan-Godfrey):

كما أمكننا خلال هذه الدراسة اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء (Breusch-Pagan-Godfrey) لبواقي نموذج تقدير الواردات، والتي تظهر في الجدول الموالي:

الشكل رقم (18): نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لنموذج الواردات المُقدَّر

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	3.505694	Prob. F(1,19)	0.0766
Obs*R-squared	3.271154	Prob. Chi-Square(1)	0.0705
Scaled explained SS	1.210116	Prob. Chi-Square(1)	0.2713

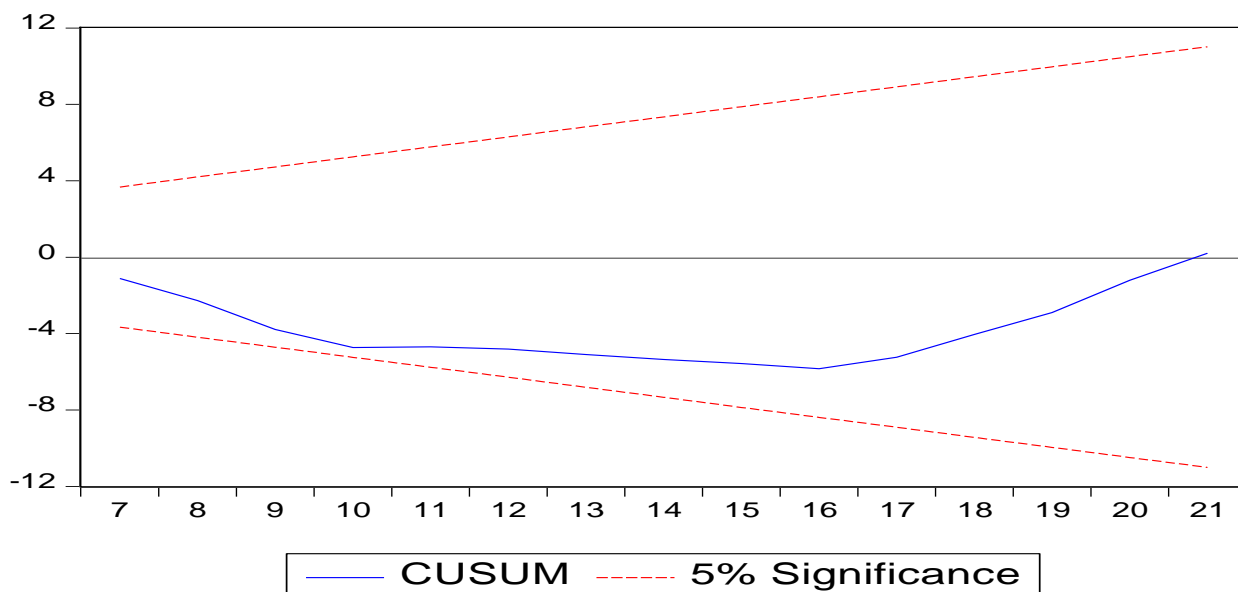
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EViews 10.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ القيم الاحتمالية لإحصائيات (Prob. Chi-Square، Prob. F(1,19)) لاختبار Breusch-Pagan-Godfrey أكبر من 5%، والقيمة الاحتمالية لإحصائية (Prob. Chi-Square) أكبر من 10% مما يدل على أنّ القيم المحسوبة أقل من القيم الجدولية، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة (H_1) القائلة ونقبل فرضية العدم (H_0) التي تنصّ على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

3) اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي:

من أجل التأكد من استقرار وانسجام معلمات النموذج وكذلك التأكد من خلو بيانات الدراسة من التغيرات الهيكلية، سوف نعتمد اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cusum Test) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cusum of Squares)؛ بحيث يتم رفض الفرضية العدمية (استقرارية معلمات النموذج على طول فترة الدراسة) وقبول الفرضية البديلة إذا كان المنحنيان البيانيين الممثلين لكل من المجموع التراكمي للبواقي (Cusum Test) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cusum of Squares) يقعان داخل المنطقة الحرجة (مجال الثقة) عند مستوى معنوية 5%.

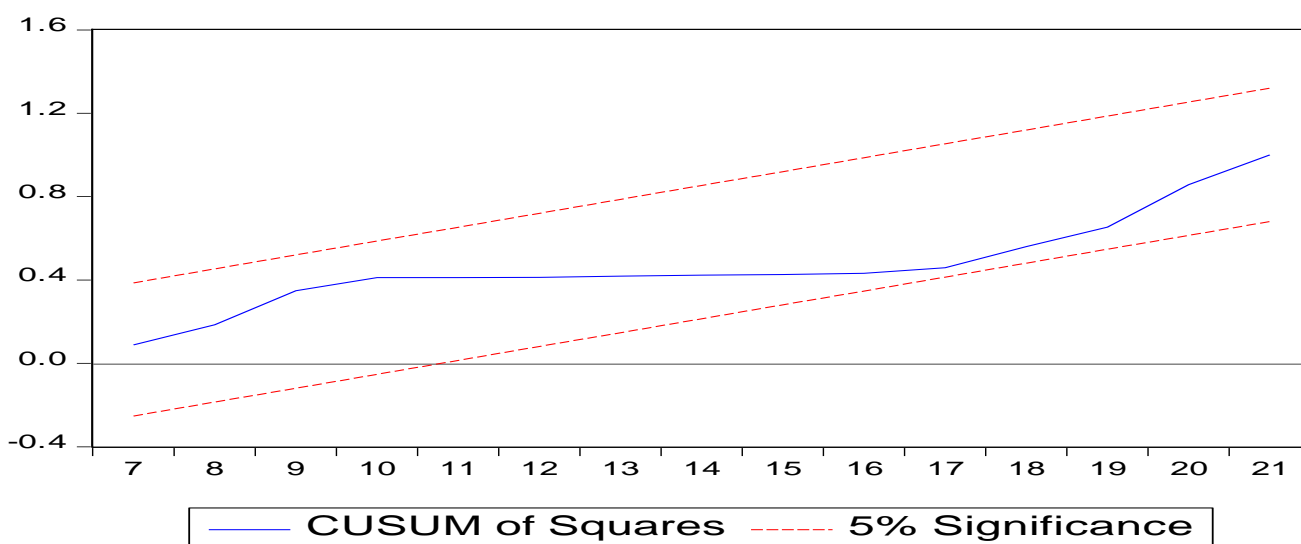
الشكل رقم (19): نتائج اختبار المجموع التراكمي لبواقي (Cusum Test) للسلسلة الأصلية والمُقدَّرة للواردات



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج 10 EViews.

ونلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن المنحنى البياني للمجموع التراكمي للبواقي (Cusum) يقع داخل حدود المنطقة الحرجة (مجال الثقة) طيلة فترات الدراسة مما يدل على استقرارية النموذج عند حدود 5%.

الشكل رقم (20): نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cusum of Squares) لنموذج الواردات المُقدَّر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج 10 EViews.

كما نلاحظ من خلال المنحنى البياني للمجموع التراكمي للبواقي (Cusum of Squares) المُبين في الرسم البياني أعلاه أنه يقع داخل حدود المنطقة الحرجة (مجال الثقة) مما يدل على استقرارية النموذج عند حدود 5%.

خلاصة الفصل:

يتبين من خلال هذه الدراسة الدور الذي تلعبه سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية في التأثير على مسار المبادلات التجارية بين الـ.و.م. أ والصين، فكلا من البلدين انتهجا هذه السياسة من أجل تحفيز الصادرات، وقد اتضح من خلال الدراسة القياسية أن التخفيض التنافسي لقيمة العملة التي تمارسها الصين ضد الـ.و.م ليس العمل الوحيد والرئيسي للعجز المزمن الذي يعاني منه الميزان التجاري الأمريكي الذي طالما اتهمت به الـ.و.م الصين.

وقد بات واضحا منذ الازمة المالية العالمية 2008-2009، أن الصين تسعى أكثر لتدويل عملتها اليوان، خاصة وأنها أصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الـ.و.م. أ، في ماولة منها لفصل تبعيتها للدولار الأمريكي الذي تراه بيكين سبب الازمات المالية العالمية، فهي ترى انها يمكن تجنب مخاطر أسعار الصرف مع تدويل عملتها واستخدامها كعملة مدفوعات دولية لتجارتها الخارجية.

الخاتمة

الخاتمة العامة:

تمكنا خلال هذه الدراسة استعراض الدور الذي تلعبه سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية في التأثير على مسار المبادلات التجارية بين الو.م.أ. والصين، فكلا البلدين انتهجا هذه السياسة من أجل تحفيز الصادرات، التي شهدت ركود كبير بسبب الأزمة المالية 2008. لبلوغ هذا الهدف قسمنا بحثنا إلى ثلاثة فصول رئيسية. عالجا في الفصل الاول عموميات حول سعر الصرف وتطرقنا في الفصل الثاني إلى الإطار النظري للتجارة الخارجية، واستخدمنا في الفصل الثالث الدراسة القياسية.

وفي ظل هذه الاعتبارات الإستراتيجية حاولت الدراسة تحديد بعض محددات العلاقة التجارية الأمريكية الصينية ومكوناتها من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية حيث قمنا بتحليل أكثر لسياسة تخفيض قيمة العملة وشروط نجاحها حيث تسابقت الدول لتخفيض قيمة عملاتها مما أدى إلى نشوب حرب العملات والتي تعرف بسباق الانحدار لسعر الصرف، وبعدها إبراز تطور التجارة الخارجية للو.م.أ مع الصين في سيرورة عملية تخفيض قيمة اليوان ومدى تطبيق شروط نجاح تخفيض قيمة العملة لتحفيز الصادرات، وتم الاستعانة بالدراسة القياسية لتوضيح العلاقة بين سعر صرف اليوان مقابل الدولار الأمريكي.

• نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

- من خلال هذه الدراسة فقد تم التوصل إلى جملة من النتائج والمتمثلة فيما يلي:
- لسعر الصرف وظائف عدة منها قياس قيمة السلع، تطوير الصادرات من خلال تخفيض قيمة العملة؛
- هناك عدة أنظمة صرف تتبعها الدول، نظامان وهما: نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المعوم، وبين هذين النظامين هناك أنظمة وسطية كنظام التعويم المدار؛
- التجارة الخارجية هي تبادل السلع والخدمات، وهي أداة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي أفضل والسبيل إلى التنمية الاقتصادية؛
- انخفاض قيمة سعر الصرف الاسمي لليوان مقابل الدولار بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع في حجم صادرات الصين من السلع والخدمات بـ 5,86 مليار دولار، وهو ما يؤكد "صحة الفرضية الأولى".
- تزداد منافسة الصين للتجارة الخارجية الأمريكية مع تزايد نصيبها النسبي من الصادرات السلعية الدولية، حيث كان نصيبها النسبي من الصادرات الدولية 0.9% عام 1948 فقد بلغ 8.9% عام 2007 ليفوق على النصيب الأمريكي، ففي عام 2010 بلغت قيمة الصادرات الصينية 1.578 ترليون مقابل 1.278 ترليون دولار للصادرات الأمريكية؛

- انخفاض قيمة سعر الصرف الاسمي لليوان مقابل الدولار بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع في حجم واردات الصين من السلع والخدمات بـ 6,15 مليار دولار، وذلك بسبب أنّ تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة حجم صادرات إلى الخارج وبالتالي زيادة الدخل الوطني مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي زيادة حجم الواردات وهو ما يؤكد "نقض وعدم صحة الفرضية الثانية".

• توصيات البحث:

بعد هذه الاستنتاجات البدئية والتي توصلنا إليها من خلال القراءات المتعددة والإطلاع على دراسات سابقة، فقد أمكن لنا تقديم بعض التوصيات والاقتراحات التي نراها حسب رأينا دائما أكثر واقعية، وتتمثل هذه التوصيات في:

- ضرورة تنويع الواردات وتنويع المنتجات الموجهة للتصدير؛
- ضرورة عمل الصين على تطوير أسواقها المالية، وجعلها أكثر عمقا وانفتاحا لكي يسهل عليها التحكم في الأرصدة النقدية والمالية في العالم؛
- ضرورة العمل على الإصلاح النقدي من خلال تدخل الصندوق الدولي بإعادة هيكلة النظام النقدي؛
- ضرورة تقييد الاستراتيجية المزدوجة لتنمية الصادرات، بحيث تزداد هذه الاستراتيجية علة مجموعة من السياسات المترابطة؛
- ضرورة إعادة تشكيل الصناعة الصينية من ثم هيكل الصادرات الصينية.

• آفاق البحث:

- المنتبع لخطوات هذا البحث المتواضع يلاحظ أن دراستنا لتقلبات أسعار الصرف اليوان والدولار وتأثيرها على التجارة الخارجية للو.مع الصين يمكن أن تثير عدة تساؤلات، وعليه يمكننا اقتراح بعض المواضيع والتي يمكن أن تكون كإشكاليات لبحوث أخرى في المستقبل مثل:
- دراسة تحليلية لتجربة الصين في تنمية الصادرات في ظل سياسة تخفيض قيمة العملة؛
 - مستقبل النظام النقدي الدولي في ظل حرب العملات الدولية؛
 - أثر التخفيض التنافسي لقيم العملات على الاقتصاد العالمي.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
2. اصفوت عبد السلام وعض عبد الله، سعر الصرف وأثره على الاختلال في ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016.
3. أمين رشيد كنوفة، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، مطبعة الجامعة، بغداد، العراق، 1980.
4. جمال جويدان الجمل، التجارة الخارجية، طبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2013.
5. جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2003.
6. حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
7. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الثالثة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، 2000.
8. رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000.
9. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
10. سامي عفيف حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الدار المصرية، القاهرة، 1987.
11. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، الطبعة الثانية، الدار المصرية، القاهرة، 1994.
12. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية.
13. سامي عفيفي حاتم، مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، 2005.
14. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011.
15. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
16. شريف علي الصوص، التجارة الدولية الأسس والتطبيقات، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012.
17. طاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
18. عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر، 2003.
19. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
20. عبد الرحمان بشرى أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، 2001.
21. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
22. عبد المجيد قدي، المدخل على السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

23. عرفان نقي الحسين، التمويل الدولي، طبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان.
24. علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا الاقتصادية، الطبعة الرابعة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003
25. غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن- عمان، 2006.
26. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
27. كاظم عبادي الجاسم، جغرافية التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
28. كامل بكري، اقتصاد الدولي للتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 2002.
29. ماهر كنج شكريمروان، عوض المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
30. مجدي محمود شهاب، سوزي عبدي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.
31. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.
32. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001.
33. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001.
34. محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2013.
35. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، طبعة 2000، ديوان المطبوعات، الجزائر.
36. مسعود مجيطن، دروس في المالية الدولية، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.
37. موسى مطر وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
38. نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2008.
39. وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001
40. يوسف مسعداوي، دراسات في الاقتصاد الدولي، دار هومه.

ثانياً: المقالات

41. بلقاسم ليندة، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1998-2010)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، العدد 24، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
42. بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، تخفيض قيمة العملة بين الواقع والطموح، مجلة المركز الجامعي مرسلبي عبد الله، تيبازة، العدد 29.
43. بن عبد العزيز سمير وآخرون، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية (دراسة تحليلية 2001_2016)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 03، جامعة طاهيري محمد باشر، الجزائر، 2018.
44. بودوشين ياقوتة، أثر التخفيض التنافسي لقيم العملات (حرب العملات) على الاقتصاد العلمي- مع الإشارة للآثار الناجمة عنها على اقتصاديات الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر.
45. لحلو بوخاري، انعكاسات تحويل البوان الصيني على النظام المالي العالمي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، الجزائر، 24- 05- 2021.
46. عبد الوهاب دادن، زاوية رشيدة، تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، المجلة الجزائرية لدراسات المحاسبة والمالية، العدد 03، ديسمبر 2016.

47. شريف بواعلي بودري، واقع ومستقبل تدويل اليوان الصيني " الرنمينبي" بين الفرص والتحديات، كلية إدارة الأعمال، جامعة حفر الباطن، المملكة العربية السعودية المجلد 12، العدد 03، 2020.
48. فرد أم الخير، مصار منصف، تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة تطبيقية على الجزائر (1970-2014)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 32، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
49. رواتي شهرزاد، تحدي الصين: تدويل العملة الصينية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 29، المجلد 2، 2014

ثالثا: الرسائل والأطروحات

50. بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013.
51. الداوي يامنة، أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2014، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص التقنيات الكمية في المالية، كلية علوم تجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015-2016.
52. دلامي نجية، دراسة تحليلية للعلاقة التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011/2012.
53. لمراحي بشير، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربية النقدية لفرانكل كنموذج (1994-2010)، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2015-2016.
54. ليليا يسرى لونيس، أثر حرب العملات على اتجاه التجارة الدولية، دراسة حالة الولايات المتحدة والصين، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصادي دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2019/2020.

رابعا: المواقع الإلكترونية

رنمينبي-المتاحة على الرابط: <http://www.ar.wikipedia.org/wiki.com>, 2022/05/26, 14:30 h. تاريخ عملة الصين متاحة على الرابط: <http://www.Sotor.com.view>, 2022/05/28, 17:00h.

إيمان بطمة، عملة الصين، 14 أكتوبر 2021، متاح على الموقع التالي: <http://www.mawdoo3.com>
اقتصاد الصين، ويكيبيديا، 20-05-2022. متاح على الرابط: <http://www.ar.M.wikipedia.Org.com>

licion companolla, the internationalisation of the kenninbi and the rise of a multipolar curncy system, ecipe working paper, n°01, 2014, p4.

اقتصاد عملات رقمية/ هل يهز اليوان الرقمي عرش العملات الدولية، متاح على الرابط:

Indedent arabia.com/node/312401 /2022/05/29 16 :00

اليوان الصيني داخل سلة عملات الاحتياط في صندوق النقد، متاح على الرابط: .

noon.post.com/content/9266 :2022/05/30 12 :00

اليوان الصيني كمنافس للدولار الأمريكي وبداية التفكير في إنشاء عملة عالمية، متاح على الرابط Caus.Org.Ib

al-ani.com/article/dollar-digital-currency-market 30.05.2022-10 :55

aawast.com/home/article/3563839.30.05.2022-11 :15

اقتصاد اليوان- الصين في أدنى مستوى أمام الدولار منذ10سنوات، متاح على الرابط :

aa.com.tr/ar/1297789, 30.05.2020,11:44h.

حرب العملات وأثرها على الاقتصاد العالمي، جريدة شباب مصر، تاريخ الاطلاع:2022/05/30، الساعة: 23:10، سا،

متاح على الموقع: <http://www.Shababmis.com>

تحذيرات من حرب عملات اليوان الصيني عند أدنى مستوى في 11 عاما متاح على الرابط:

aljazeeraet/net/ebusiness/2019/8/22 30 02 :15/2022/05/

الملخص

يرتبط سعر الصرف بعدة عوامل حيث يؤثر أحيانا ويتأثر أحيانا أخرى بتلك العوامل، لذا فقد هدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين تقلبات في أسعار الصرف لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي والتغير في حجم واتجاه التجارة من خلال رصد الميزان التجاري الأمريكي مع الصين خاصة في ظل حرب العملات الدولية، حيث تتم تتبع تطور تغيرات سعر صرف اليوان مقابل الدولار وكذا تتبع رصيد الميزان التجاري الأمريكي مع الصين خلال الفترة الممتدة بين 2000 إلى غاية 2020 مع الأخذ بعين الاعتبار، واختيار الأثر وطبيعة العلاقة القائمة بين متغيرات الدراسة .

Abstract

The exchange rate is linked to several factors because it sometimes affects and is assigned to other times by these factors. The objective of the study is to examine the relationship between the fluctuations in the exchange rates of the Chinese Yuan compared to the US dollar and the variation of the volume, moreover, the exchange of exchanges by monitoring the United States trade balance with China particularly in the light of the war. International currencies. In which, the evolution of changes in the Yuan exchange rate compared to the dollar is followed and the balance of the United States trade balance with China during the period 2000 to 2020, taking into account the choice of the impact and nature of the relationship between the variables of the study.